





لجنة الدعوة والإرشاد
بيان ومشرف



المدخل إلى علم علل الحديث

لفضيلة الشيخ
د. سعد بن عبد الله الحميد
أستاذ الحديث بجامعة الملك سعود بالرياض


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المدخل إلى

علم علل الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل إلى علم علل الحديث

لفضيلة الشيخ
د. سعد بن عبدالله الحميد
أستاذ الحديث بجامعة الملك سعود بالرياض

لجنة الدعوة والإرشاد
بيان ومشرف
١٤٣٣هـ / ٢٠١٢





مقدمة لجنة الدعوة والإرشاد

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد :

فيسرنا في لجنة الدعوة والإرشاد (بيان ومشرف) أن نقدم لطلبة العلم الكرام هذا الكتاب (المدخل إلى علم علل الحديث)، لفضيلة الشيخ الدكتور/ سعد بن عبدالله الحميد ـ حفظه الله ـ .

سائلين الله تعالى أن ينفع به المسليمن، والحمدلله رب العالمين.

لجنة الدعوة والإرشاد
بيان ومشرف



أَهَمِّيَّةُ عِلْمِ عِلَلِ الحَدِيثِ

لقد مَنَّ اللهُ على الأُمَّةِ المحمَّديةِ أنْ جعلها خيرَ الأمم، ودينَها خاتَمَ الأديانِ وأكملَهَا، ونبيَّها خاتَمَ الأنبياءِ وأفضلَهم. وتكفَّل اللهُ لهذه الأُمَّةِ بِحِفْظِ وَحْيها من التحريف والتبديل؛ فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والذِّكْرُ هنا يَعُمُّ الكتابَ والسُّنَّة؛ لأنَّ السنَّةَ وحيٌ منزَّلٌ من الله سبحانه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، وهي المبيِّنة للقرآن، وسمَّاها الله ذكرًا؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فلا يمكن العملُ بالقرآن بمَعْزِل عن السنة؛ كعدد الصَّلوات في اليوم والليلة، وعدد ركعات الصَّلاة، وصفة أدائها، وهكذا الزكاة، والحَجُّ، والصَّوم، وغير ذلك، وهذا الذي جَعَلَ مكحولًا رَحِمَهُ الله يقول: القرآنُ أحوَجُ إلى السُّنَّة من السنَّة إلى القُرآن(١).

وقال يحيى بن أبي كثير: السُّنَّة قاضيةٌ على الكتاب، وليس الكتابُ بقاضٍ على السنَّة(٢).

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور - كما في "تفسير القرطبي" (٣٩/١) - والمروزي في "السنة" (١٠٤)، والخطيب في "الكفاية" (ص١٤)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٤). ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن شاهين في "السنة" (٤٨)، والهروي في الموضع السابق.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور - كما في الموضع السابق من "تفسير القرطبي" - والدارمي في "سننه" (٥٨٧)، والخطيب في الموضع السابق (٣٩/١)، =

وقال الفَضْل بن زياد: سمعتُ أحمدَ بن حنبل وسُئل عن هذا الحديث الذي رُوي: أنَّ السُّنَّةَ قاضيةٌ على الكتاب؟ فقال: ما أجسُرُ على هذا أنْ أقولَهُ، ولكنَّ السنَّةَ تفسِّر الكتاب، وتعرِّفُ الكتابَ وتبيِّنه[1].

وقال حَسَّان بن عَطيَّة: كان جبريلُ عليه السلام يَنْزِلُ على رسول الله ﷺ بالسُّنَّة كما ينزل عليه بالقرآن، يعلِّمه إياها كما يعلِّمه القرآن[2].

وقال إسماعيل بن عُبَيدالله: ينبغي لنا أن نَحْفَظَ حديثَ رسول الله ﷺ كما نحفَظُ القرآنَ؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧][3].

وهذا هو الذي فهمه الصحابيُّ الجليلُ عبدالله بن مسعود رضي الله عنه حين قال: « لَعَنَ اللهُ الواشمَاتِ والمُسْتَوْشِمَاتِ، والنَّامِصَاتِ والمُتَنَمِّصَاتِ، والمُتَفلِّجَاتِ للحُسْنِ، المُغيِّراتِ خَلْقَ اللهِ »، فبلغ ذلك امرأةً من بني أَسَدٍ يقال لها: أُمُّ يعقوب، وكانتْ تَقْرَأُ القرآنَ، فأتَتْهُ فقالت: ما حديثٌ بلغني عنك؛ أنك لعنتَ الواشمات والمُسْتَوشمات،

= والمروزي في "السنة" (١٠٣)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١١). ومن طريق سعيد بن منصور أخرجه ابن شاهين في "السنة" (٤٨)، والهروي في الموضع السابق.

(١) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٥)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٣)، وابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٥٢).

(٢) أخرجه الدارمي (٥٨٨)، والمروزي في "السنة" (١٠٢)، والخطيب في "الكفاية" (ص١٢ و١٥)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٦).

(٣) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص١٢)، والهروي في "ذم الكلام" (٢١٧).

والمُتَنمِّصات، والمُتَفلِّجات للحُسْن، المغيِّراتِ خَلْقَ الله ؟ فقال عبدالله: وما لي لا ألعَنُ مَنْ لَعَنَ رسولُ الله ﷺ، وهو في كتاب الله؟! فقالت المرأة: لقد قرأتُ ما بين لَوْحَي المصحفِ فما وجدتُّهُ، فقال: لئنْ كنتِ قرأتِيهِ لقد وجَدتِّيهِ[1]؛ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧]. فقالتِ المرأةُ: فإني أرى شيئًا مِنْ هذا على امرأتِكَ الآنَ، قال: اذهبي فانظُري، فدخلَتْ على امرأةِ عبدالله، فلم تَرَ شيئًا، فجاءتْ إليه فقالتْ: ما رأيتُ شيئًا، فقال: أَمَا لو كان ذلك لم نُجامِعْها[2].

وكما أنَّ اللهَ سبحانه ابتَلَى آدَمَ وذريَّتَهُ بالإهباطِ إلى الأرض، وبِمَكْرِ الشيطانِ وكَيْدِهِ لهم لِيَعْلَمَ مَنْ يُطِيعه ممَّن يَعْصيه، وهو القادر سبحانه على أن يجعلَهُمْ كلَّهم عاملين بطاعته؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السَّجدَة:١٣]؛ فإنه كذلك ابتلى الأمَّةَ المحمَّديةَ بطريقةِ نقل السُّنَّة النبوية وروايتها، فمِنَ المعلوم أنَّ السُّنَّة لم

(١) كذا في الصحيحين، بإشباع كسرة تاء المخاطبة، وهي لغةٌ حكاها الخليل الفراهيدي. انظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤٣) من هذا الكتاب.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٨٨٦)، ومسلم (٢١٢٥). وقوله: «لم نجامعها» هذا لفظُ مسلم. واختلفت روايات البخاري، قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٨/ ٦٣١): «قوله: ما جامعتُهَا، يَحْتمل أن يكون المراد بالجماعِ: الوَطْءَ، أو الاجتماعَ، وهو أبلغ، ويؤيِّده قوله في رواية الكُشْمَيْهَني: ما جامَعَتْنَا، وللإسماعيلي: ما جامَعَتْني». اهـ.

تُدَوَّنْ في عصر النبوَّة والخلفاءِ الراشدين كما دُوِّن القرآن؛ لأسبابٍ يطولُ ذِكْرُها[1]؛ من أهمِّها: طولُ الفترة التي يلزمُهُمْ فيها تدوينُ كُلِّ ما يَصْدُرُ عنه ﷺ مِنْ أقوالٍ، وأفعال، وتقريرات، وهي ثلاثٌ وعشرون سنة، مع قِلَّةِ الكَتَبة، ونُدْرَةِ أدواتِ الكتابة، على نحوٍ يَصْعُبُ معه - بل يستحيلُ - كتابةُ كُلِّ ما يَصْدُرُ عنه ﷺ طيلةَ هذه الفترة على أكتافِ الإبل، والألواح، وعُسُبِ النخل، والحجارةِ؛ فهذه هي الأدواتُ التي كانوا يَكْتُبون عليها، أما الجُلود فنادرةٌ، وأما الوَرَقُ فمعدومٌ.

وكما أنَّ الصِّراعَ بين الشيطان وبني آدم قائمٌ منذ أنْ أُهْبِطَ آدَمُ إلى الأرض، فالصِّراعُ كذلك موجودٌ بين علماء الحديث وأعداء السُّنَّة، وقد تمخَّض هذا الصِّراع عن تلك الجُهُود التي بذلها العلماءُ لحمايةِ جَنَابِ السُّنَّة، وذَبِّ الكذبِ عنها والدَّخيلِ عليها، وتتمثَّلُ في أمور عديدة، من أهمِّها: نَشْأَةُ الإسناد، وعِلْمُ الجرح والتعديل والكلامُ في الرواةِ جَرْحًا وتعديلاً، ومعرفةُ التاريخِ الذي يَسْتبِينُ به صدقُ الرواةِ وكذبُهم، واتصالُ الأسانيدِ وانقطاعُهَا، وعِلْمُ مصطلح الحديث، والمصنَّفاتُ في صحيحِ السُّنَّة وضعيفها، وغيرُ ذلك كثير؛ ومن أشهره: معرفةُ عِلَلِ الحديثِ الذي هو موضوعُ كتابنا هذا.

---

(١) تجدها مبسوطة عند الخطيب البغدادي في كتابه "تقييد العلم"، وعند محمد عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التدوين"، وغيرهما.

ومع أنَّ مدارَ معرفةِ الصحيح من السَّقيم من الحديثِ: على الإسناد الذي قالوا عنه: إنه مِنَ الدِّين[1]، والنظرُ في الإسنادِ يكونُ في اتصالِهِ وثِقَةِ رجاله؛ إلا أنَّ المحدِّثين وضعوا نُصْبَ أعينهم أمرًا آخَرَ، وهو أنَّ الثقةَ قد يَهِمُ، وربَّما دَخَلَ في دِينِ الله ما ليس منه بسببِ أوهامِ الثقاتِ الذين يُظَنُّ بهم الظَّنُّ الحسن؛ **فَمِنْ هنا نشأ عِلْمُ عِلَلِ الحديث الذي يُعْنَىٰ أولَ ما يُعْنَىٰ بأوهامِ الثقات.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[2]: «والمقصودُ هنا أنَّ تَعَدُّدَ الطُّرُق - مع عدمِ التشاعرِ أو الاتفاقِ في العادة - يُوجِبُ العلمَ بمضمون المنقول، لكنَّ هذا يُنتفَعُ به كثيرًا في عِلْمِ أحوال الناقلين، وفي مثل هذا يُنتفَعُ برواية المجهول، والسيِّئ الحفظ، وبالحديثِ المُرْسَل، ونحوِ ذلك. ولهذا كان أهلُ العلم يَكْتُبون مثلَ هذه الأحاديث ويقولون: إنه يَصْلُحُ للشواهدِ والاعتبارِ ما لا يَصْلُحُ لغيره؛ قال أحمد: قد أكتُبُ حديثَ الرجلِ لأعتبرَهُ. . . .

وكما أنهم يَسْتَشهدونَ ويَعْتبرونَ بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظ، فإنهم أيضًا يضعِّفون مِنْ حديثِ الثقة الصدوقِ الضابطِ أشياءَ تبيَّن لهم أنه غَلِطَ فيها، بأمورٍ يستدلُّون بها، ويسمُّون هذا: «عِلْمَ عِلَلِ

---

(١) جاء في "صحيح مسلم" (١/ ١٥) عن عبدالله بن المبارك ﷺ أنه قال: «الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقال من شاء ما شاء».

(٢) في "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٥٢-٣٥٣). وانظر: "مقدمة أصول التفسير" (ص٦٨- ٧٤).

الحديث»، وهو مِنْ أشرفِ علومهم، بحيثُ يكونُ الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُهُ فيه عُرِفَ إما بسببٍ ظاهرٍ [أو خفيٍّ][1]؛ كما عَرَفُوا أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو حلال، وأنه صلَّى في البيت ركعتين، وجعلوا روايةَ ابنِ عباس- لتزوُّجِها حرامًا، ولكونِهِ لم يُصَلِّ- مما وقَعَ فيه الغَلَطُ . . . .

والناسُ في هذا الباب طرفانِ: **طَرَفٌ مِنْ أهلِ الكلام ونحوهم** ممَّن هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهله، لا يُميِّز بين الصحيحِ والضعيف، فيَشُكُّ في صحةِ أحاديثَ، أو في القَطْعِ بها، مع كونها معلومةً مقطوعًا بها عند أهلِ العِلْمِ به. **وطَرَفٌ ممن يدَّعي اتباعَ الحديثِ والعَمَلَ به**؛ كلَّما وجَدَ لفظًا في حديثٍ قد رواه ثقةٌ، أو رأى حديثًا بإسنادٍ ظاهرُهُ الصحةُ، يريدُ أن يَجْعَلَ ذلك مِنْ جنسِ ما جزَمَ أهلُ العلم بصحَّته، حتى إذا عارَضَ الصحيحَ المعروفَ، أَخَذَ يتكلَّفُ له التأويلاتِ الباردةَ، أو يجعلُهُ دليلًا له في مسائلِ العلم، مع أنَّ أهلَ العلم بالحديثِ يَعْرِفون أنَّ مثلَ هذا غَلَطٌ». اهـ.

وقال ابن القيِّم[2]- في كلامه على حديث: « قَضى باليَمِينِ مع الشَّاهد»، والرَّدِّ على من أعلَّه -: «وهذه العللُ وأمثالها تَعَنُّتٌ لا تُتْرَكُ لها الأحاديثُ الثابتةُ، ولو تُرِكَتِ السننُ بمثلها لَوُجِدَ السبيلُ إلى تَرْكِ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من "مجموع الفتاوى" و"مقدمة أصول التفسير"، فأثبتناه من "توجيه النظر" للشيخ طاهر الجزائري (١/ ٣٢٨)؛ لنقله هذا النَّصَّ عنه.
(٢) في "تهذيب السنن" (١٠/ ٢٥).

عامَّةِ الأحاديثِ الصحيحةِ الثابتة بمثلِ هذه الخَيالات. وهذه الطريقُ في مقابلها طريقُ الأصوليين وأكثرِ الفقهاء: أنهم لا يَلْتَفتون إلى علَّةٍ للحديثِ إذا سَلِمَتْ طريقٌ من الطرق منها، فإذا وَصَله ثقةٌ أو رَفَعه لا يبالون بخلافِ مَنْ خالفه ولو كَثُروا. **والصوابُ في ذلك**: طريقةُ أئمة هذا الشأن، العالمين به وبِعِلَلِهِ؛ وهو النَّظَرُ والتَّمَهُّر في العلل، والنظر في الواقفين والرافعين، والمُرْسِلين والواصلين: أنهم أَكْثَرُ، وأوثقُ، وأَخَصُّ بالشيخ، وأعرَفُ بحديثه، ، ، إلى غيرِ ذلك من الأمور التي يَجْزِمون معها بالعِلَّةِ المؤثِّرة في موضعٍ، وبانتفائها في موضعٍ آخَرَ؛ لا يرتضون طريقَ هؤلاء، ولا طريقَ هؤلاء».

وقال أبو شَامَةَ المَقْدِسي[1]: «وأئمةُ الحديثِ هم المعتبَرون القُدْوةُ في فنِّهم؛ فوجَبَ الرجوعُ إليهم في ذلك، وعَرْضُ آراءِ الفقهاءِ على السننِ والآثارِ الصَّحيحة؛ فما ساعَدَهُ الأَثَرُ فهو المعتبَرُ، وإلا فلا نُبْطِلُ الخَبَرَ بالرأي، ولا نضَعِّفه إنْ كان على خلافِ وُجُوهِ الضَّعْفِ من علل الحديثِ المعروفةِ عند أهله، أو بإجماعِ الكافَّةِ على خلافه؛ فقد يَظْهَرُ ضَعْفُ الحديثِ وقد يخفى. **وأقربُ ما يُؤْمَرُ به في ذلك**: أنك إذا رأيتَ حديثًا خارجًا عن دواوينِ الإسلام - كالموطَّأ، ومسند أحمد، والصَّحيحَيْنِ، وسنن أبي داود، والترمذي، والنَّسائي، ونحوها مما تقدَّم ذكرُه ومما لم نذكُرْهُ - فانظُرْ فيه: فإنْ كان له نظيرٌ في الصحاح

(١) في "مختصر المؤمل" (ص٥٥).

والحسان قَرُبَ أَمْرُهُ، وإنْ رأيتَهُ يُبَايِنُ الأصولَ وارتَبْتَ به فتأمَّلْ رجالَ إسناده، واعتبِرْ أحوالَهُمْ مِنَ الكُتُبِ المصنَّفَة في ذلك. **وأصعبُ الأحوال**: أن يكونَ رجالُ الإسنادِ كلُّهم ثقات، ويكونَ متنُ الحديثِ موضوعًا عليهم، أو مقلوبًا، أو قد جرى فيه تدليسٌ، **ولا يَعْرِفُ هذا إلا النُّقَّادُ من علماء الحديث**؛ فإنْ كنتَ مِنْ أهله فَبِهِ، وإلا فاسألْ عنه أهلَهُ».

وقال ابن رجب[1]: «أَمَّا أهلُ العلمِ والمعرفة، والسُّنَّةِ والجماعة، فإنَّما يَذْكُرون عِلَلَ الحديثِ نصيحةً لِلدِّين، وحفظًا لسنَّة النبيِّ ﷺ، وصيانةً لها، وتمييزًا مما يَدْخُلُ على رواتها من الغَلَطِ والسَّهْوِ والوَهَمِ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طَعْنًا في غير الأحاديث المُعَلَّة، بل تَقْوَىٰ بذلك الأحاديثُ السليمةُ عندهم؛ لبراءتها من العلل، وسلامتها من الآفات، فهؤلاءِ هم العارفونَ بِسُنَّةِ رسول الله حَقًّا، وهم النقَّاد الجَهابذةُ الذين ينتقدون انتقادَ الصيرفيِّ الحاذقِ للنَّقْدِ البَهْرَجِ[2] من الخالص، وانتقادَ الجوهريِّ الحاذق للجوهر مما دُلِّسَ به».

وذكر ابن رجب أيضًا[3] روايةَ أبي إسحاقَ، عن الأسود، عن عائشة؛ قالت: كانَ النبيُّ ﷺ ينام وهو جُنُبٌ، ولا يَمَسُّ ماءً، ثم قال:

---

(١) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨٩٤).

(٢) البَهْرَجُ - ويقال: النَّبَهْرَج -: هو الرديءُ من الشيء، وكلُّ رديء من الدراهم وغيرها: بَهْرَج. انظر "لسان العرب" (٢/ ٢١٧و٣٧٣).

(٣) في "فتح الباري" (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

«وهذا الحديثُ مما اتفَقَ أئمةُ الحديث مِن السَّلَفِ على إنكارِهِ على أبي إسحاق. . . وقال أحمدُ بن صالحٍ المِصْريُّ الحافظ: لا يَحِلُّ أن يُروى هَذا الحديثُ؛ يعني: أنَّهُ خطأٌ مقطوعٌ بهِ، فلا تحلُّ روايته مِنْ دونِ بيانِ علَّته. وأما الفقهاءُ المتأخِّرون، فكثيرٌ مِنهُم نظَرَ إلى ثقة رجاله، فظنَّ صِحَّتَهُ، وهؤلاءِ يظنُّون أنَّ كلَّ حديث رواه ثقةٌ فهو صحيحٌ، ولا يتفطَّنون لدقائق علم علل الحديث. ووافقَهم طائفةٌ من المحدِّثين المتأخِّرين؛ كالطَّحَاويِّ، والحاكم، والبيهقي». اهـ.

وفي هذا دَلَالةٌ على أهميَّةِ عِلْمِ العلل الذي يقولُ عنه عبدالرحمن ابن مَهْدي: «لَأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حديثٍ هو عندي، أَحَبُّ إليَّ من أن أكتبَ عشرين حديثًا ليس عندي»[1].

وقال محمد بن عبدالله بن نُمَيْر: قال عبدالرحمن بن مَهْدي: «معرفةُ الحديثِ إلهامٌ». قال ابن نُمَيْر: «وصَدَقَ! لو قلتَ له: مِنْ أينَ قلتَ؟ لم يكنْ له جوابٌ»[*].

وقال أبو حاتِم الرازي: قال عبدالرحمن بن مَهْدي: «إنكارُنا الحديثَ عند الجهَّالِ كِهَانةٌ»[*].

وقال نُعَيم بن حمَّاد: قلت لعبدالرحمن بن مَهْدي: كيف تَعْرِفُ صحيحَ الحديثِ مِنْ خطئه؟ قال: «كما يَعْرِفُ الطبيبُ المجنونَ»[2].

---

(١) انظر مقدمة المصنف لهذا الكتاب "العلل" (ص٣-٤).

(*) المرجع السابق.

(٢) "دلائل النبوة" للبيهقي (١/ ٣١).

وقال أبو غالبٍ عليُّ بن أحمدَ بن النَّضْر: سمعتُ عليَّ بن المَدِيني يقول: أخَذَ عبدالرحمن بن مَهْدي على رجلٍ مِنْ أهلِ البَصْرة - لا أسمِّيه - حديثًا؛ قال: فغَضِبَ له جماعةٌ؛ قال: فَأَتَوْهُ فقالوا: يا أبا سعيد، مِنْ أَيْنَ قلتَ هذا في صاحبنا ؟ قال: فغَضِبَ عبدُالرحمنِ ابنُ مَهْدي، وقال: «أرأيتَ لو أنَّ رجلًا أتى بدينار إلى صَيْرَفِيٍّ، فقال: انتَقِدْ لي هذا، فقال: هو بَهْرَجٌ، يقولُ له: مِنْ أين قلتَ لي: إنه بَهْرَج؟! اِلزَمْ عملي هذا عِشْرين سَنَةً حتى تَعْلَمَ منه ما أَعْلَمُ»[1].

وروى هذه الحكايةَ البخاريُّ عن شيخه عليِّ بن المَديني باختلافٍ يَسِير[2].

وقد رُوِيَ أيضًا نحوُ هذا المعنى عن الإمام أحمد[3].

وقال الخطيبُ البغدادي[4]: «فمِنَ الأحاديثِ ما تَخْفَىٰ عِلَّتُه فلا يوقَفُ عليها إلا بعد النظرِ الشديد، ومُضِيِّ الزمانِ البعيد».

وقال صالحُ بن محمد البغدادي - المعروفُ بصالحِ جَزَرة -: سمعتُ عليَّ بن المَدِيني يقول: «رُبَّمَا أدركتُ عِلَّةَ حديثٍ بعد أربعين سنةً»[5].

---

(١) "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٣٨).
(٢) رواها البيهقي في "دلائل النبوة" (١/ ٣١)، بسنده إلى البخاري.
(٣) انظر "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).
(٤) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٣٨٥).
(٥) المرجع السابق (١٨٤١).

وقال الربيع بن خُثَيْم: «إنَّ مِنَ الحديثِ حديثًا له ضَوْءٌ كضوء النهار تعرفُهُ، وإنَّ مِنَ الحديثِ حديثًا له ظُلمةٌ كظُلْمة الليلِ تُنْكِرُهُ»[1].

وقال الشافعي[2]: «ولا يُستدلُّ على أكثرِ صِدْقِ الحديثِ وكَذِبِهِ إلا بصدقِ المُخْبِرِ وكذبه، إلا في الخاصِّ القليلِ من الحديث».

وأوضَحَ البيهقيُّ عبارةَ الشافعيِّ هذه بقوله[3]: «وهذا الذي استثناه الشافعيُّ لا يقف عليه إلا الحُذَّاقُ مِنْ أهل الحِفْظ؛ فقد يَزِلُّ الصدوقُ فيما يكتبُهُ، فيَدْخُلُ له حديثٌ في حديث، فيصيرُ حديثٌ رُوِيَ بإسناد ضعيفٍ مُرَكَّبًا على إسنادٍ صحيحٍ. وقد يَزِلُّ القَلَمُ، ويُخْطِئ السمع، ويَخُونُ الحِفْظ؛ فيروي الشاذَّ من الحديث عن غير قَصْدٍ، فَيَعْرِفُهُ أهلُ الصَّنْعة الذين قيَّضَهُمُ اللهُ تعالى لحفظِ سُنَنِ رسولِ الله ﷺ على عباده؛ بِكَثْرة سماعه، وطُولِ مُجالستِهِ أهلَ العِلْمِ به ومُذاكَرتِهِ إيَّاهم». اهـ.

ولذا كان أهلُ الحديث لا يُسلِّمون بكل ما يُرْوَىٰ وإنْ كان صحيحَ السَّنَدِ، حتى يَعْرِضوه على أهل الاختصاص:

قال الأعمش: «كان إبراهيمُ[4] صَيْرَفِيَّ الحديث، فكنتُ إذا

---

(١) أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ١٨٦)، وهناد في "الزهد" (٥١٣)، ويعقوب ابن سفيان في "المعرفة والتاريخ" (٢/ ٣٢٧)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٣١٦)، والحاكم في "المعرفة" (ص٦٢)، والهروي في "ذم الكلام" (٥/ ٤٥)، ومن طريق يعقوب بن سفيان أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص٤٣١).

(٢) في "الرسالة" (ص٣٩٩).

(٣) في "دلائل النبوة" (١/ ٣٠).

(٤) يعني: إبراهيم بن يزيد النخعي.

سمعتُ الحديثَ مِنْ بعضِ أصحابنا، أتيتُهُ فعرضتُهُ عليه»[1].

وقال جريرُ بن عبدالحميد: «كنتُ إذا سمعتُ الحديثَ جِئْتُ به إلى المغيرة، فعرضْتُهُ عليه؛ فما قال لي: أَلْقِهِ، أَلْقَيْتُهُ»[2].

وقال قَبيصة بن عُقْبة: «رأيتُ زائدةَ يَعْرِضُ كُتُبَهُ على سُفْيان الثَّوْري، ثم التفَتَ إلى رجل في المَجْلِس فقال: ما لك لا تَعْرِضُ كتبَك على الجَهابِذَةِ كما نَعْرِض ؟!»[3].

وقال زائدة: «كنا نأتي الأعمشَ، فيحدِّثنا، فَيُكْثِرُ، ونأتي سُفْيانَ الثوريَّ فنذكُرُ تلك الأحاديثَ له، فيقولُ: ليس هذا مِنْ حديثِ الأعمش. فنقول: هو حدَّثنا به الساعةَ! فيقول: اذهَبُوا فقولوا له إنْ شئتم. فنأتي الأعمشَ، فَنُخْبِره بذلك، فيقول: صَدَقَ سفيان؛ ليس هذا مِنْ حديثنا»[4].

وقال الأوزاعيُّ: «إنْ كنا لَنَسْمَعُ الحديثَ فَنَعْرِضُهُ على أصحابنا كما نَعْرِضُ الدرهمَ الزائفَ على الصَّيارفةِ؛ فما عَرَفُوا أَخَذْنا، وما أَنْكَروا تَرَكْنا»[5].

---

(١) أخرجه الحاكم في "المعرفة" (ص١٦)، والخليلي في "الإرشاد" (٢/ ٥٥٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٢١٩-٢٢٠).

(٢) "الكفاية، في علم الرواية" للخطيب (ص٤٣١).

(٣) "الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ١٢٧).

(٤) مقدمة "الجرح والتعديل" (ص٧١). وهذا يدل - فيما يظهر - على أن الأعمش دلَّس هذه الأحاديث.

(٥) "تاريخ دمشق" (٣٥/ ١٨٥-١٨٦)، و"الكفاية" للخطيب (ص٤٣١)، و"الآداب الشرعية" (١/ ١٢٦)، و"جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).

وقال عمرو بن قيس: «ينبغي لصاحبِ الحديثِ أنْ يكونَ مِثْلَ الصيرفيِّ الذي يَنْقُدُ الدرهمَ الزائفَ والبَهْرَجَ، وكذا الحديثُ»[1].

وروى أبو حاتِم[2]، عن محمود بن إبراهيم بن سُمَيْع؛ قال: سمعتُ أحمد بن صالح يقول: معرفةُ الحديثِ بمنزلةِ معرفة الذَّهَبِ والشَّبَه؛ فإنَّ الجَوْهَرَ إنما يَعْرِفُهُ أهلُهُ، وليس للبصير فيه حُجَّةٌ إذا قيل له: كيف قلتَ: « إن هذا بائنٌ » ؟ يعني: الجيِّدَ أو الرديءَ. اهـ.

وقال محمد بن عمرو بن العَلَاء الجُرْجاني: حدَّثنا يحيى بن مَعِين؛ قال: «لولا الجَهابذةُ لَكَثُرَتِ السَّتُّوقَةُ[3] والزُّيوفُ في روايةِ الشريعة، فمتى أحبَبْتَ فهَلُمَّ ما سَمِعْتَ حتى أَعْزِلَ لك منه نقدَ بيت المال، أَمَا تَحْفَظُ قولَ شُرَيْح: «إنَّ للأثرِ جَهابذةً كجَهابِذَة الوَرِق»؟!»[4].

وقال محمد بن صالح الكِيلِيني[5]: سمعتُ أبا زرعة وقال له رجلٌ: ما الحُجَّةُ في تعليلكم الحديث؟ قال: «الحُجَّةُ أَنْ تسألَني عن حديثٍ له عِلَّةٌ، فأذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ ابنَ وارَة - يعني: محمد بن مسلم بن وارَة - وتسأَلَهُ عنه، ولا تُخْبِرُهُ بأنك قد سألتَني عنه، فيذكُرَ علَّته، ثم تَقْصِدَ أبا حاتِم فيعلِّله، ثم تُمَيِّزَ كلامَ كلٍّ منَّا على ذلك

---

(١) "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٤).

(٢) انظر مقدمة المصنف لهذا الكتاب "العلل" (ص١٨٤).

(٣) السَّتُّوقَةُ: الدراهم الرديئة المغشوشة. انظر "المُغْرِب" للمطرِّزي (١/ ٣٨٢).

(٤) "دلائل النبوة" للبيهقي (١/ ٣١)، و"الآداب الشرعية" لابن مفلح (٢/ ١٢٧).

(٥) انظر: "توضيح المشتبه" (٧/ ٣٣٨).

الحديث؛ فإنْ وجدتَّ بيننا خلافًا في علَّته فاعلَمْ أنَّ كلًّا منَّا تكلَّم على مُراده، وإنْ وجدتَّ الكلمةَ متفقةً فاعلَمْ حقيقةَ هذا العلم». قال: ففعَلَ الرجلُ، فاتفقَتْ كلمتُهم عليه، فقال: أشهَدُ أنَّ هذا العلمَ إِلْهَام[1].

وقال أبو حاتِم الرازي: «مَثَلُ معرفةِ الحديثِ كمَثَلِ فَصٍّ ثَمَنُهُ مئةُ دينار، وآخَرَ مِثْلِهِ على لونه ثَمَنُهُ عَشَرَةُ دراهم»[2].

وقال عبدالرحمن بن أبي حاتِم الرازي[3]: سمعتُ أبي رَحِمَهُ اللهُ يقول: «جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأي - مِنْ أهلِ الفَهْمِ منهم - ومعه دَفْتَرٌ، فعرَضَهُ عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأٌ؛ قد دخَلَ لصاحبِهِ حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاحٌ، فقال: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا باطلٌ، وأن هذا كذبٌ؛ أخبرَكَ راوي هذا الكتابِ بأني غَلِطْتُ، وأنِّي كَذَبْتُ في حديثِ كذا؟! فقلتُ: لا، ما أدري هذا الجُزْءُ مِنْ روايةِ مَنْ هو؟ غيرَ أني أَعْلَمُ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا الحديثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كَذِبٌ، فقال: تدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادعاءُ الغَيْبِ، قال: فما الدليلُ على ما تقول؟ قلتُ: سَلْ عما قلتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ

---

(١) أخرجه أبو عبد الله الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣)، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (١٨٤٠). ومن طريق الحاكم أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٣٩٢).

(٢) مقدمة "العلل" لابن أبي حاتم (ص١٨٣-١٨٤).

(٣) في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص٣٤٩-٣٥١).

ما أُحْسِنُ، فإنِ اتفقنا عَلِمْتَ أنَّا لم نُجَازِفْ، ولم نقله إلا بفَهْم، قال: مَنْ هو الذي يُحْسِنُ مِثْلَ ما تُحْسِن؟ قلتُ: أبو زُرْعة، قال: ويقولُ أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عَجَبٌ! فأخذ فكتَبَ في كاغَذٍ[1] ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجَعَ إليَّ وقد كتَبَ ألفاظَ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث: فما قلتُ: إنه باطلٌ، قال أبو زرعة: هو كَذِبٌ، قلتُ: الكَذِبُ والباطلُ واحدٌ، وما قلتُ: إنه كذبٌ، قال أبو زرعة: هو باطلٌ، وما قلتُ: إنه منكرٌ، قال: هو منكرٌ، كما قلتُ، وما قلتُ: إنه صَحَاحٌ، قال أبو زرعة: هو صَحَاحٌ[2].

فقال: ما أعجَبَ هذا؛ تَتَّفِقان مِنْ غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما!! فقلتُ: فقد بان لك أنَّا لم نُجازف، وإنما قلناه بِعِلْمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا، والدليلُ على صحَّة ما نقوله: أنَّ دينارًا نَبَهْرَجًا[3] يُحمَلُ إلى الناقدِ، فيقول: هذا دينار نَبَهْرَجٌ، ويقول لدينار: هو جيِّدٌ، فإنْ قيل له: مِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ، هل كنتَ حاضرًا حين بُهْرِجَ هذا الدينارُ؟ قال: لا، فإنْ قيل له: فأَخْبَرَكَ الرجلُ الذي بَهْرَجَهُ: إنِّي بَهْرَجْتُ هذا الدينارَ ؟ قال: لا، قيل:

---

(١) الكاغَذ - بالذال المعجمة - لغةٌ في الكاغَد - بالدال المهملة - وهو: القِرْطاسُ الذي يُكتَب فيه. انظر "لسان العرب" (٣/ ٥٠٥)، و"القاموس المحيط" (ص٤٠٢).

(٢) قوله: «صَحَاح» في الموضعين: بفتح الصاد وتخفيف الحاء، وهو لغةٌ في صَحِيح، ويُجْمَعَان على «صِحَاح» بكسر الصاد. انظر: "المصباح المنير" (ص٣٣٣)، و"مقدمة صحاح الجوهري" لأحمد عبدالغفور عطار (ص١١١/ ضبط اسم "الصحاح").

(٣) تقدّم أنه والبهرج بمعنًى واحد، وهو الزائف.

فَمِنْ أين قلتَ: إنَّ هذا نَبَهْرَجٌ ؟ قال: عِلْمًا رُزِقْتُ. وكذلك نحن رُزِقْنَا معرفةَ ذلك.

قلتُ له: فتَحْمِلُ فَصَّ ياقوتٍ إلى واحد من البُصَراء من الجَوهَرِيِّين، فيقولُ: هذا زُجَاجٌ، ويقولُ لمثله: هذا ياقوتٌ. فإنْ قيل له: مِنْ أين عَلِمْتَ أنَّ هذا زجاجٌ، وأنَّ هذا ياقوتٌ؟ هل حَضَرْتَ الموضعَ الذي صُنِعَ فيه هذا الزجاجُ؟ قال: لا، قيل له: فهل أعلمَكَ الذي صاغَهُ بأنه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمِنْ أين علمتَ؟ قال: هذا عِلْمٌ رُزِقْتُ، وكذلك نحن رُزِقْنَا علمًا لا يتهيَّأُ لنا أن نُخْبِرَكَ كيف علمنا بأنَّ هذا الحديثَ كذب، وهذا حديثٌ منكر، إلا بما نَعْرِفُهُ».

ثم قال ابن أبي حاتِم: «تُعْرَفُ جَودةُ الدينار بالقياس إلى غيره؛ فإنْ تخلَّف عنه في الحُمْرَةِ والصَّفَاءِ، عُلِمَ أنه مَغْشوش. ويُعْلَمُ جنسُ الجَوْهَرِ بالقياس إلى غيره؛ فإنْ خالفه بالماء والصَّلابة، عُلِمَ أنه زجاج. ويُقاس صِحَّةُ الحديثِ بعدالة ناقليه، وأنْ يكونَ كلامًا يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِنْ كلامِ النُّبُوَّةِ. ويُعْلَمُ سقمُهُ وإنكاره بتفرُّدِ مَنْ لم تَصِحَّ عدالتُهُ بروايته، والله أعلم». اهـ.

وذكر أبو عبدالله الحاكم في "معرفة علوم الحديث"[1]: معرفةَ

---

(١) في النوع السابع والعشرين منه (ص١١٢-١١٣)، وانظر "النكت" لابن حجر (٢/ ٧١٠).

علل الحديث، فقال: «وهو عِلْمٌ برأسه، غيرُ الصحيح والسقيم والجَرْحِ والتعديل. . . وإنما يعلَّل الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَل؛ فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلَّةُ الحديثِ تَكثُرُ في أحاديث الثقات؛ أن يحدِّثوا بحديثٍ له علَّة، فيَخْفَىٰ عليهم علمُهُ، فيصيرُ الحديثُ معلولًا، والحُجَّةُ فيه عندنا: الحفظُ والفَهْم والمعرفةُ لا غير».

وفي موضعٍ آخَرَ[1] ذكَرَ معرفةَ الصَّحيح والسقيم، فقال: «وهذا النوعُ مِنْ هذه العلومِ غيرُ الجَرْحِ والتعديل الذي قدَّمنا ذِكْرَه، فرُبَّ إسنادٍ يَسْلَمُ من المجروحين غيرُ مُخَرَّجٍ في الصحيح، فمِنْ ذلك. . .»، ثم ذكر ثلاثةَ أحاديثَ معلولةً، وتكلَّم على عللها، ثم قال: «ففي هذه الأحاديثِ الثلاثةِ قياسٌ على ثلاثِ مِئَةٍ، أو ثلاثةِ آلاف، أو أكثَرَ من ذلك: أنَّ الصَّحيح لا يُعْرَفُ بروايته فقطْ، وإنما يُعْرَفُ بالفَهْمِ والحفظِ وكثرةِ السَّمَاع، وليس لهذا النوع من العلم عَوْنٌ أكثَرُ مِنْ مذاكرةِ أهلِ الفَهْم والمعرفة؛ لِيَظْهَرَ ما يخفى من عِلَّةِ الحديث، فإذا وُجِدَ مِثْلُ هذه الأحاديثِ بالأسانيد الصَّحيحة غَيْرَ مخرَّجة في كتابَيِ الإمامَيْنِ البخاري ومسلم؛ لَزِمَ صاحبَ الحديثِ التنقيرُ عن علَّته، ومذاكرةُ أهلِ المعرفةِ به لِتَظْهَرَ عِلَّته». اهـ.

وبوَّب الخطيبُ البغداديُّ[2] بابًا ذكَرَ فيه أنَّ المعرفةَ بالحديثِ

---

(١) "معرفة علوم الحديث" (ص٥٨-٦٠)، في النوع التاسع عشر.
(٢) في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٢/ ٣٨٢).

ليستْ تلقينًا وإنما هو عِلْمٌ يُحْدِثُهُ اللهُ في القلب، ثم قال: «أَشْبَهُ الأشياءِ بعلمِ الحديث: معرفةُ الصَّرْفِ ونقدُ الدنانيرِ والدراهم؛ فإنه لا يُعْرَفُ جَودةُ الدينارِ والدراهم بلونٍ، ولا مَسٍّ، ولا طَرَاوةٍ، ولا دَنَسٍ، ولا نَقْشٍ، ولا صفةٍ تعودُ إلى صِغَرٍ أو كِبَرٍ، ولا إلى ضِيقٍ أو سَعَة، وإنما يَعْرِفه الناقدُ عند المُعاينة، فَيَعْرِفُ البَهْرَجَ والزائفَ، والخالصَ والمغشوشَ، وكذلك تمييزُ الحديث؛ فإنَّه عِلْمٌ يخلقُهُ اللهُ تعالى في القلوبِ بعد طولِ المُمارسة له والاعتناءِ به».

وقال ابنُ رجب[1] بعد ذِكْرِ بعض الأحاديث المعلولة: «وإنما تُحْمَلُ مِثْلُ هذه الأحاديثِ - على تقدير صحَّتها - على معرفةِ أئمَّةِ الحديثِ الجَهَابذةِ النُّقَّادِ الذين كَثُرَتْ ممارستُهُمْ لكلامِ النبيِّ ﷺ وكلامِ غيره، ولحالِ رواةِ الأحاديث ونَقَلَةِ الأخبار، ومعرفَتِهِمْ بِصِدْقهم وكذبهم، وحِفْظهم وضَبْطهم؛ فإنَّ هؤلاءِ لهم نَقْدٌ خاصٌّ في الحديث يَخْتَصُّون بمعرفته، كما يَخْتَصُّ الصيرفيُّ الحاذقُ بمعرفة النقود؛ جَيِّدها ورديئها، وخالِصِهَا ومَشُوبها، والجَوهريُّ الحاذقُ في معرفةِ الجَوْهر بانتقادِ الجَوَاهر، وكلٌّ مِنْ هؤلاءِ لا يمكنُ أن يعبِّر عن سببِ معرفته، ولا يقيمُ عليه دليلًا لغيره، وآيةُ ذلك: أنه يُعْرَضُ الحديثُ الواحدُ على جماعةٍ ممَّن يَعْلَمُ هذا العلم، فَيَتَّفِقون على الجَوَابِ فيه من غير مُواطأة، وقد امتُحِنَ هذا منهم غَيْرَ مَرَّة في زَمَنِ أبي زُرْعة وأبي حاتم،

---

(١) في "جامع العلوم والحكم" (ص٤٨٣-٤٨٥).

فوُجِدَ الأَمْرُ على ذلك، فقال السائل: أَشْهَدُ أنَّ هذا العلمَ إلهامٌ. . . .

ويكلِّ حالٍ: فالجَهابذةُ النُّقَّاد العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جِدًّا، وأولُ مَنِ اشتُهِرَ في الكلام في نقد الحديث: ابنُ سِيرين، ثم خلَفَهُ أيوبُ السَّخْتِياني، وأخَذَ ذلك عنه شُعْبةُ، وأخَذَ عن شُعْبةَ يحيى القَطَّانُ وابنُ مَهْدي، وأخَذَ عنهما أحمدُ وعليُّ بنُ المَديني وابنُ مَعِين، وأخَذَ عنهم مثلُ البخاريِّ وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتِم، وكان أبو زرعة في زمانه يقول: قلَّ مَنْ يَفْهَمُ هذا، ما أعزَّهُ! إذا رَفَعْتَ هذا عن واحدٍ واثنين، فما أقلَّ ما تَجِدُ مَن يُحْسِنُ هذا! ولمَّا مات أبو زرعة قال أبو حاتِم: ذهَبَ الذي كان يُحْسِنُ هذا المعنى - يعني: أبا زرعة - ما بقي بِمِصْرَ ولا بالعراقِ واحدٌ يُحْسِنُ هذا. وقيل له بعد موت أبي زرعة: يُعْرَفُ اليومَ واحدٌ يَعْرِفُ هذا؟ قال: لا.

وجاء بعد هؤلاءِ جماعةٌ، منهم: النَّسَائيُّ، والعُقَيْلي، وابنُ عَدِيٍّ، والدَّارَقُطْني، وقَلَّ مَنْ جاء بعدهم مَنْ هو بارعٌ في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفَرَجِ ابنُ الجَوْزي في أول كتابه "الموضوعات"[1]: قَلَّ من يَفْهَمُ هذا، بل عُدِمَ، والله أعلم». اهـ.

وذكر الحافظُ ابن حجر[2] عن العَلَائي أنه قال: «وهذا الفَنُّ أغمضُ أنواعِ الحديث، وأَدَقُّها مَسْلَكًا، ولا يقومُ به إلا مَنْ منحَهُ الله

---

(١) (١/ ١٤٥).

(٢) في "النكت" (٢/ ٧١١، ٧٧٧).

فَهْمًا غائصًا، واطِّلَاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتبِ الرواة، ومعرفةً ثاقبة؛ ولهذا لم يَتَكَلَّمْ فيه إلا أفرادُ أئمَّةِ هذا الشأنِ وحذاقُهم؛ كابنِ المَدِينيِّ، والبخاري، وأبي زُرْعة، وأبي حاتِم، وأمثالهم، وإليهم المَرْجِعُ في ذلك؛ لِمَا جعَلَ اللهُ فيهم مِنْ معرفةِ ذلك والاطِّلاعِ على غَوامضه، دون غيرهم مِمَّنْ لم يُمارِسْ ذلك. وقد تَقْصُرُ عبارةُ المعلِّل منهم، فلا يُفْصِحُ بما استقرَّ في نفسه مِنْ تَرجيحِ إحدى الروايتَيْن على الأُخْرى، كما في نَقْدِ الصَّيرفي سواء، فمتى وَجَدْنَا حديثًا قد حكَمَ إمامٌ من الأئمَّة المَرجوعِ إليهم بتعليله، فالأَوْلَى اتِّباعُهُ في ذلك كما نتَّبِعُهُ في تصحيح الحديثِ إذا صَحَّحَهُ».



المُصَنَّفاتُ فِي عِلَلِ الحَدِيثِ

تقدَّمتِ الإشارةُ إلى أنَّ عِلْمَ عِلَلِ الحديثِ من أجلِّ العلومِ التي لم تَتهيَّأْ معرفتُهَا إلَّا لِنَزْرٍ يسيرٍ من أهلِ العلمِ. وقد صُنِّفَتْ فيه مصنَّفاتٌ عديدةٌ، ذَكَرَ بعضَهَا الحافظُ السَّخَاويُّ في "فتحِ المغيثِ"[(١)]، والدكتورُ همَّام سعيد في مقدِّمةِ تحقيقِهِ لـ"شرحِ عللِ الترمذيِّ" لابنِ رجبٍ الحنبليِّ[(٢)]، والدكتور محفوظ زين الله في مقدِّمة تحقيقِهِ لـ"عِلَلِ الدَّارَقُطْنِيِّ"[(٣)]، والدكتور وَصِيّ الله عَبَّاس في مقدِّمة تحقيقه لـ"العِلَلِ" للإمامِ أحمد بروايةِ عبدالله[(٤)]، والدكتورُ عبدُ الكريمِ الوريكاتُ في كتابِهِ "الوَهَمُ في رواياتِ مُخْتَلِفِي الأمصارِ"[(٥)]، والأستاذُ إبراهيمُ بنُ الصِّدِّيقِ في كتابِهِ "عِلْمُ عِلَلِ الحديثِ، مِنْ خلالِ كتابِ بيانِ الوَهَمِ والإيهامِ"[(٦)]، وقد أَتَى على ذلك كُلِّهِ وزاد عليه زياداتٍ مفيدةً، ونبَّه على بعضِ الأوهامِ فيه- الشيخُ الدكتورُ عليُّ بنُ عبدِ اللهِ الصَّيَّاحُ في رسالةٍ له بعنوانِ "جُهُودُ الْمُحَدِّثِينَ في بيانِ عِلَلِ الأحاديثِ"، غيرَ أنَّه لم يُفْرِدِ المصنَّفاتِ في العِلَلِ، وإنما ذَكَرها تَبَعًا لذكرِه لمؤلِّفيها في غَمْرَةِ الأئمَّةِ العارفينَ بالعِلَلِ.

وفيما يلي ذِكْرُ بعضِ ما وقَفْنَا عليه مِنْ هذه المصنَّفاتِ حتى وفاةِ الخَطِيبِ البغداديِّ:

١) "العِلَلُ" لعليِّ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الْمَدِينيِّ (ت ٢٣٤هـ)، وهي

---

(١) (٣/ ٣١١).
(٢) (١/ ٣٠-٣٧).
(٣) (١/ ٤٧-٥٦).
(٤) (١/ ٣٨-٤٤).
(٥) (ص١٢٨-١٤٠).
(٦) (١/ ٦٨-٨٩).

كتبٌ متعدِّدةٌ، لكنْ لم يَصِلْ إلينا منها إلا قِطْعَةٌ صغيرةٌ من روايةِ محمَّد ابنِ أحمدَ بنِ البَرَاء، عنه[1].

وقد سَمَّى أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ[2] بعضَ هذه الكُتُبِ، ومنها :

أ ـ "كتابُ عِلَلِ الْمُسْنَدِ" ثلاثون جُزْءًا.

ب ـ "كتابُ العِلَلِ" لإسماعيلَ القاضي[3]، أربعةَ عَشَرَ جُزْءًا.

ج - "كتابُ عِلَلِ حديثِ ابنِ عُيَيْنَةَ" ثلاثةَ عَشَرَ جزءًا[4].

د - "كتابُ الوَهَمِ والخطإِ" خمسةُ أجزاءٍ.

هـ - "العِلَلُ المتفرِّقةُ" ثلاثونَ جزءًا.

وذكر الخَطِيبُ البغداديُّ[5] أنّ إسماعيلَ بنَ الصَّلْتِ بنِ أبي مريـمَ، سَمِعَ من عليِّ بنِ المدينيِّ، وعندَهُ عنه كتابٌ صغيرٌ في عللِ الحديثِ.

٢) "العِلَلُ" للإمامِ أحمدَ (ت٢٤١هـ)[6]، وهـو أيـضًا روايات متعددة، منها :

---

(١) وقد طبعت هذه القطعة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، وعن هذه الطبعة طُبِعَ الكتاب طبعات أخرى.

(٢) في "معرفة علوم الحديث" (ص٧١).

(٣) يعني: أنه من رواية إسماعيل القاضي، عنه.

(٤) وقد ذَكَرَهُ السخاويُّ في الموضع السابق من "فتح المغيث" باسم: "العِلَلُ عن ابنِ عُيَيْنة، روايةُ ابنِ المَدِينِيّ عنه"؛ وبناءً عليه ذكر الدكتور محفوظ زين الله ﷺ في مقدِّمة تحقيقه لـ"عِلَلِ الدَّارَقُطْني" (١/ ٤٧) أنَّ سفيان بن عيينة أوَّلُ من صنَّف في العِلَلِ، وتابعه على ذلك الأستاذ إبراهيم بن الصِّدِّيق في كتابه السابق الذِّكْر. وقد نبَّه على هذا الوَهَم ومَنْشَئِهِ الدكتور علي الصَّيَّاح في "جهود المحدِّثين" (ص١٨٠).

(٥) في "تاريخ بغداد" (٦/ ٢٨٠).

(٦) انظر: "تاريخ بغداد" (٢/ ١٣١).

أ- روايةُ عبد الله ابنِ الإمام أحمد[1].

ب- رواية أبي بَكْر الْمَرُّوذِيِّ، وعبد الملك المَيْمُوني، وصالحِ ابنِ الإمامِ أحمد[2].

ج- رواية الخَلَّال، ولم يصلنا منها سوى قِطْعةٍ من انتخابِ ابنِ قُدَامة منها[3].

٣) "العِلَلُ" لمحمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عَمَّارٍ المَوْصِليِّ (ت٢٤٢هـ).

٤) "العِلَلُ" لأبي حَفْصٍ عَمْرِو بنِ عليٍّ الفَلَّاسِ (ت٢٤٩هـ).

٥) "عِلَلُ حديثِ الزهريِّ" لمحمدِ بنِ يحيى الذُّهْلِيِّ (ت٢٥٨هـ).

٦) "العِلَلُ"، و"التمييزُ"، كلاهما لمسلمِ بنِ الحَجَّاجِ النَّيسَابوريِّ (ت٢٦١هـ)، وهما كتابان مختلفانِ، ذَكَرَهُمَا السَّخَاويُّ في الموضعِ السابقِ بما يَدُلُّ على المغايرةِ بينهما، وقد نَصَّ حاجي خَليفة[4] على أنَّ مسلمَ بنَ الحَجَّاجِ ممَّن صنَّف في عِلَلِ الحديثِ.

٧) العِلَلُ" لأبي بكرٍ الأَثْرَمِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ هانئٍ (ت قريبًا من سنةِ ٢٦٠هـ).

٨) "المُسْنَدُ الكبيرُ المُعَلَّلُ" ليعقوبَ بنِ شَيْبَةَ السَّدُوسيِّ (ت٢٦٢هـ).

---

(١) وقد طبع بتحقيق د. وَصِيّ الله عباس.

(٢) وقد طبعت هذه الروايات مجموعةً بتحقيق د. وَصِيّ الله عباس أيضًا.

(٣) طبعت هذه القطعة بتحقيق الأخ طارق بن عوض الله.

(٤) في "كشف الظنون" (٢/١١٥٩-١١٦٠).

٩) "عِلَلُ أبي زُرْعةَ الرازيِّ" لِعُبَيْدِالله بن عبدالكريم أبي زُرْعة الرازي (ت٢٦٤هـ)؛ ذَكَرَ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ المالكيُّ الأندلسيُّ[1] أنه من الكُتُبِ التي ورَدَ بها الخطيبُ البغداديُّ دِمَشْقَ.

١٠) "العِلَلُ" لأبي بِشْرٍ إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ، المعروفِ بـ"سَمُّوْيَهْ" (ت٢٦٧هـ).

١١) "العِلَلُ" لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)[2].

١٢) "العِلَلُ" لأبي حاتمٍ محمَّدِ بنِ إدريسَ الحَنْظَلِيِّ الرازيِّ (ت٢٧٧هـ)، ذَكَرَهُ ونقَلَ منه الحافظُ ابنُ ناصرِ الدِّينِ الدِّمَشْقيُّ[3]، وذَكَرَ أنَّه مِنْ روايةِ محمدِ بنِ إبراهيمَ الكَتَّانيِّ عنه، والكَتَّانيُّ هذا - بالتاءِ - تَرْجَمَ له الذَّهَبِيُّ[4] اعتمادًا على يحيى بنِ مَنْدَهْ في "تاريخِ أَصْبَهَانَ"، وذَكَرَ أنه لم يَعْثُرْ له على تاريخِ وفاةٍ، وصوابُهُ: "الكِنَاني" بالنونِ، وفي كُتُبِ الرجالِ نَقْلٌ كثيرٌ لسؤالاتِهِ لأبي حاتمٍ الرازيِّ في الرجالِ والعِلَلِ؛ فالظاهرُ أنَّ الكتابَ مِنْ جَمْعِهِ وتصنيفِهِ، كما صنَعَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ في "العِلَلِ" و"الجَرْحِ والتعديلِ"، وليسَ مِنْ تصنيفِ أبي حاتمٍ،

---

(١) في "جزء فيه تسميةُ ما وَرَدَ به الشيخُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتٍ الخطيبُ البغداديُّ دِمَشْقَ". انظر "الحافظ الخطيب وأثره في علوم الحديث" للدكتور محمود الطحان (ص٢٩١ رقم ٢١٥).

(٢) نقل منه ابن المَوَّاق في "بغية النُّقَّاد" (٢/ ١٨٩).

(٣) في "توضيح المشتبه" (١/ ٢٢٥)، و(٥/ ٢٨٥)، و(٧/ ١٧٤).

(٤) في "تذكرة الحفاظ" (٣/ ٧٨٥ رقم ٧٧٧).

وإلَّا لاشتَهَرَ، ولَذَكَرَهُ ابنُهُ عبدُ الرحمنِ ونَقَلَ مَنه، واللهُ أعلمُ.

١٣) "العِلَلُ الكبيرُ" و"العِلَلُ الصغيرُ" كلاهما لأبي عيسى التِّرْمِذِيِّ محمدِ بنِ عيسى بنِ سَوْرَةَ (ت٢٧٩هـ).

١٤) "العِلَلُ في الحديث" لأبي زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النَّصْري (ت٢٨١هـ)[١].

١٥) "عِلَلُ حديثِ الزُّهْرِيِّ" لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عمرِو بنِ أبي عاصمٍ (ت٢٨٧هـ)؛ كذا سَمَّاه هو في بعضِ المواضعِ من كتابِه "الآحاد والمثاني"[٢]، وسَمَّاه في موضعٍ آخَرَ: "عِلَلَ الحديثِ"[٣]، وسَمَّاه في أكثرِ المواضعِ: "العِلَلَ"[٤]، وهو كتابٌ واحدٌ فيما يَظْهَرُ؛ بدليلِ أنَّ أكثرَ المواضعِ يكونُ الحديثُ المذكورُ فيها مِنْ روايةِ الزُّهْرِيِّ، واللهُ أعلمُ.

١٦) "الْمُسْنَدُ الكبيرُ الْمُعَلَّلُ" لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عَمْرِو بنِ عبدِالخالقِ البَزَّارِ (ت٢٩٢هـ)[٥].

١٧) "العِلَلُ" لأبي عليٍّ الْبَلْخيِّ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدٍ (ت٢٩٤هـ).

١٨) "العِلَلُ" لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ أبي طالبٍ النَّيْسَابُوريِّ (ت٢٩٥هـ).

١٩) "مُسْنَدُ حديثِ الزُّهْرِيِّ بِعِلَلِهِ، والكلامُ عليه" تأليفُ أبي

---

(١) انظر "كشف الظنون" (١/ ٥٨٤)، و(٢/ ١٤٤٠).

(٢) (٥/ ٤٢٩). (٣) (١/ ٢٤٠).

(٤) (١/ ٢٣٨ و٣١٧)، و(٤/ ٣٤٢)، و(٦/ ١٧).

(٥) انظر: "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣٤).

عبدِالرحمنِ أحمدَ بنِ شُعَيْبٍ النَّسَائيِّ (ت٣٠٣هـ)[١].

٢٠) "العِلَلُ" لزكريَّا بنِ يحيى السَّاجِيِّ (ت٣٠٧هـ).

٢١) "الْمُسْنَدُ الْمُعَلَّلُ" لأبي العباسِ الوليدِ بنِ أَبَانَ بنِ بُوْنَةَ الأَصْبَهَانيِّ (ت٣١٠هـ، وقيل: ٣٠٨هـ)[٢].

٢٢) "العِلَلُ" للخَلَّالِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ هارونَ (ت٣١١هـ).

٢٣) "عِلَلُ الأحاديثِ في صحيحِ مسلمٍ" لابنِ عَمَّارٍ الشَّهِيدِ محمدِ بنِ أبي الحُسَيْنِ الجَارُودِيِّ، أبي الفضلِ الهَرَوِيِّ (ت٣١٧هـ).

٢٤) "العِلَلُ" لعبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ (ت٣٢٧هـ)، وهو كتابُنَا هذا.

٢٥) "العِلَلُ" لأبي عليٍّ الحُسَيْنِ بنِ عليٍّ النَّيْسَابُوريِّ (ت٣٤٩هـ).

٢٦) مصنَّفاتُ ابنِ حِبَّانَ محمَّدِ بنِ حِبَّانَ أبي حاتمٍ البُسْتيِّ (ت٣٥٤هـ) في العِلَلِ، وهي كثيرةٌ، وقد انتقى الخطيبُ البَغْدَاديُّ منها جُمْلَةً فذَكَرَهَا، مع أنه لم يَرَهَا، وإنما اعتمَدَ على ذِكْرِ مسعودٍ السِّجْزيِّ لها؛ قال في "الجامع، لأخلاقِ الراوي وآدابِ السامع"[٣]: «ومِنَ

---

(١) ذكره ابن خَيْر الإشْبِيلي في "فهرسته" (ص١٢٢)، وساق سنده إليه.

(٢) ذكره إسماعيل باشا في "إيضاح المكنون" (٤/ ٤٨٣)، و"هَدِيَّة العارفين" (٦/ ٥٠٠)، وذَكَرَ أبو الشيخ الأصبهاني في "طبقات المحدِّثين" (٤/ ٢١٧) أنه صنَّف "المسنَدَ"، ولم يَذْكُرِ "المُسْنَدَ المعلَّل".

(٣) (٢/ ٤٦٧-٤٧١).

الكُتُبِ التي تَكْثُرُ منافعُهَا- إنْ كانتْ على قَدْرِ ما تَرْجَمَهَا به واضعُهَا- مصنَّفاتُ أبي حاتمٍ محمدِ بنِ حِبَّانَ البُسْتيِّ التي ذَكَرَهَا لي مسعودُ بنُ ناصرٍ السِّجْزِيُّ، وأوقَفَنِي على تَذْكِرَةٍ بِأَسَامِيهَا، ولم يُقَدَّرْ ليَ الوصولُ إلى النَّظَرِ فيها؛ لأنَّها غيرُ موجودةٍ بيننا، ولا معروفةٍ عندنا، وأنا أَذْكُرُ منها ما استحسنتُهُ، سوى ما عَدَلْتُ عنه واطَّرَحْتُهُ؛ فمِنْ ذلك: ... كتابُ "عِلَلِ أوهامِ أصحابِ التواريخِ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ حديثِ الزُّهْرِيِّ" عشرون جُزْءًا، كتابُ "عِلَلِ حديثِ مالكِ بنِ أنسٍ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ مناقبِ أبي حَنِيفةَ ومَثَالبِهِ" عَشَرَةُ أجزاءٍ، كتابُ "عِلَلِ ما أَسْنَدَ أبو حنيفةُ" عَشَرةُ أجزاءٍ، كتابُ "ما خالَفَ الثَّوْرِيُّ شُعْبةَ" ثلاثةُ أجزاءٍ، كتابُ "ما خالَفَ شُعْبةُ الثَّوْرِيَّ" جزءان...».

قال الخطيبُ: «سألتُ مسعودَ بنَ ناصرٍ فقلتُ له: أَكُلُّ هذه الكُتُبِ موجودةٌ عِنْدَكُمْ ومقدورٌ عليها ببلادِكم؟ فقال: لا؛ إنما يُوجَدُ منها الشيءُ اليسير، والنَّزْرُ الحقير، قال: وقد كان أبو حاتمِ بنُ حِبَّانَ سَبَّلَ كُتُبَهُ ووَقَفَهَا وجَمَعَهَا في دارٍ رَسَمَهَا بها، فكان السَّبَبَ في ذَهَابِهَا- مع تطاولِ الزمانِ - ضَعْفُ أمرِ السلطانِ، واستيلاءُ ذوي العَبَثِ والفَسَادِ، على أهلِ تلك البِلَادِ.

قال أبو بكر(١): مِثْلُ هذه الكُتُبِ الجليلةِ كان يَجِبُ أن يَكْثُرَ لها النَّسْخُ، ويَتنافَسَ فيها أهلُ العِلْمِ، ويَكْتبوها لأنفسِهِمْ، ويُخْلِدُوهَا

---

(١) أي: الخطيب البغدادي.

أحرازَهُمْ، ولا أَحْسَبُ المانعَ مِنْ ذلك إلا قِلَّةَ معرفةِ أَهْلِ تلك البلادِ لِمَحَلِّ العِلْمِ وفضلِهِ، وزُهْدَهُمْ فيه، ورَغْبَتَهُمْ عنه، وعَدَمَ بصيرتِهِمْ به، واللهُ أعلمُ».اهـ

٢٧) "الْمُسْنَدُ الكبيرُ الْمُعَلَّلُ" لأبي عليٍّ النَّيْسَابوريِّ الحُسَيْنِ بنِ محمَّدٍ الماسَرْجِسيِّ (ت٣٦٥هـ).

٢٨) "العِلَلُ" لأبي الحُسَيْنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ يَعْقُوبَ النَّيْسَابوريِّ، الْمُقْرِئ، الْحَجَّاجِيِّ (ت٣٦٨هـ).

٢٩) "العِلَلُ" لأبي أحمدَ الحاكمِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ إسحاقَ النَّيْسَابوريِّ (ت٣٧٨هـ).

٣٠) "العِلَلُ" لأبي الْحَسَنِ عليِّ بنِ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيِّ (ت٣٨٥هـ).

٣١) "الأجوبةُ" لأبي مسعودٍ الدِّمَشْقِيِّ إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ عُبَيْدٍ (ت٤٠١هـ).

٣٢) "العِلَلُ" لأبي عبدِ اللهِ الحاكمِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ النيسابوريِّ (ت٤٠٥هـ).

٣٣) "الفَصْلُ لِلوَصْل، الْمُدْرَجِ في النَّقْل"، و"تمييزُ الْمَزِيدِ في مُتَّصِلِ الأسانيدِ" كلاهما للخطيبِ البغداديِّ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ ثابتٍ (ت٤٦٣هـ).

تَعْرِيفُ العِلَّةِ لُغَةً

العِلَّةُ في لُغَةِ العَرَبِ: المَرَضُ؛ ويقال لمن أَعَلَّهُ اللهُ بِمَرَض: مُعَلٌّ، وعَلِيلٌ[1].

قال ابن منظور[2]: «وقد اعْتَلَّ العَليلُ عِلَّةً صَعْبَةً، والعِلَّةُ: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ، واعْتَلَّ، أي: مَرِضَ، فهو عَليلٌ، وأَعَلَّهُ اللهُ، ولا أعَلَّكَ الله، أي: لا أصابَكَ بعِلَّة».

واختُلِفَ في جواز إطلاق «مَعْلول» على الحديثِ الذي فيه عِلَّةٌ:

فالمُحَدِّثون يُسَمُّون كلَّ ما يَقْدَحُ في الحديث عِلَّةً؛ أَخْذًا من المعنى اللغويِّ، ويقولون عن الحديثِ الذي فيه عِلَّةٌ: «مَعْلولٌ»، ومثلهم الفقهاء والأصوليون؛ يقولون في باب القياسِ وغيرِهِ: «العِلَّةُ، والمَعْلول»[3].

وأنكَرَ هذا عليهم بعضُ علماء اللغة، وتَبِعهم متأخِّرو أهل

---

(١) انظر "المحكم" لابن سيده (١/ ٤٦)، و"الأفعال" لابن القوطيَّة (ص١٧)، وللسَّرَقُسْطي (١/ ٢٠٧)، ولابن القَطَّاع (٢/ ٣٨٦)، و"الصحاح" للجوهري (٥/ ٧٧٤)، و"القاموس" للفيروز آبادي (٤/ ٢١).

(٢) في "اللسان" (١١/ ٤٧١).

(٣) انظر مثلاً: "الجامع الصغير" لمحمد بن الحسن الشيباني (١/ ١٨٩)، و"أحكام القرآن" للجصاص (٢/ ١٩)، و"أحكام القرآن" لابن العربي (٤/ ١٦٩)، و"الوسيط" للغزالي (٥/ ١٩٩)، و"كشاف القناع" للبهوتي (٣/ ٣٧٦)، و"أصول السرخسي" (٢/ ١٤٥-١٤٩)، و"الإحكام" للآمدي (٤/ ٢٤)، و"روضة الناظر" (ص٢٠)، و"المسودة" (ص٣٩٣)، وغيرها كثير.

الحديث؛ كابنِ الصلاحِ ومَنْ جاء بعده.

فأوّلُ مَنْ وَقَفنا على إنكاره قولَهُمْ: «مَعْلولٌ»: هو الحريريُّ (ت٥١٦هـ) في كتابه "دُرَّة الغوَّاص، في أوهام الخَوَاصّ"[١]؛ حين قال: «ويقولون للعليل: هو مَعْلولٌ، فَيُخْطِئون فيه؛ لأنَّ المَعْلول: هو الذي سُقِيَ الْعَلَلَ، وهو الشُّرْبُ الثاني، والفعلُ منه: عَلَلْتُهُ. فأمَّا المفعولُ من العِلَّة: فهو مُعَلٌّ، وقد أَعَلَّه اللهُ تعالى».

وقال ابنُ مَكِّيٍّ الصِّقِلِّيُّ[٢]: «ويقولون: رجلٌ مَعْلولٌ، وكلامٌ مَعْلولٌ، والصوابُ: مُعَلٌّ».

ثم جاء ابن الصلاح فجعله مَرْذولاً، فقال[٣]: «ويُسَمِّيه أهلُ الحديث: المَعْلولَ؛ وذلك منهم - ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: «العِلَّة، والمَعْلول» - مَرْذولٌ عند أهل العربية واللغة».

ثم جاء النوويُّ فعدَّه لَحْنًا، فقال[٤]: «ويُسَمُّونه: المَعْلولَ؛ وهو لحنٌ».

وأقرَّه السُّيُوطي في "شرحه"[٥]، ودلَّل على ذلك بقوله: «لأنَّ اسمَ المفعولِ مِنْ «أَعَلَّ» الرباعيِّ لا يأتي على «مفعول»». اهـ. وكذا

(١) (ص٣٦٧)، وسيأتي ذكر تعقُّب الشهاب الخفاجي له.
(٢) في كتابه "تثقيف اللسان، وتلقيح الجنان" (ص١٧٠).
(٣) في "علوم الحديث" (١/ ٥٠٢).
(٤) في "التقريب" (١/ ٤٠٧).
(٥) "تدريب الراوي" (١/ ٤٠٧).

قال! وقد استعملَهُ هو في كثير من كتبه[1]، ومنها: "هَمْعُ الهوامع"[2].

وقال الفيروز آبادي[3]: «والعِلَّةُ - بالكسر -: المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ وأَعَلَّهُ اللهُ تعالى؛ فهو مُعَلٌّ وعَلِيلٌ، ولا تقل: مَعْلولٌ، والمتكلِّمون يقولونها، ولستُ منه على ثَلَج». اهـ. فكأنه متوقِّف فيها، مائلٌ إلى تخطئتها.

والفيروز آبادي في هذا متابع لابن سِيده الذي نقلَ[4] استعمالَ الزَّجَّاجِ لها في بحر المتقارِبِ من العَروض، ثم قال: «وأَرَىٰ هذا إنما هو على طَرْحِ الزائد؛ كأنه جاء على «عُلَّ»، وإنْ لم يُلْفَظْ به، وإلا فلا وجه له، والمتكلِّمون يَسْتعملون لفظةَ «المَعْلول» في هذا كثيرًا، وبالجملةِ فلستُ منها على ثقةٍ ولا ثَلَجٍ؛ لأنَّ المعروف إنما هو: أَعَلَّهُ اللهُ، فهو مُعَلٌّ، اللهمَّ إلا أنْ يكونَ على ما ذهَبَ إليه سيبَوَيْهِ مِنْ قولهم: «مَجْنونٌ ومَسْلولٌ»؛ مِنْ أنه جاء على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُهُ، وإنْ لم يُستعملا في الكلامِ؛ استُغني عنهما بـ«أَفْعَلْتُ». اهـ.

وخلاصةُ ما تقدَّم من كلامِ هؤلاء الأئمَّة: أنَّ المَرَضَ يقالُ من

---

(١) انظر مثلاً: "تدريب الراوي" (١/ ٨٤و٤١٤)، و"الدر المنثور" (٤/ ٣٠٢)، و"شرح النسائي" (٨/ ١٢٨).
(٢) (٢/ ٣٢٧).
(٣) في "القاموس المحيط" (٤/ ٢١).
(٤) في "المحكم" (١/ ٤٦).

الرباعي فقط: «أَعَلَّهُ»، فهو «مُعَلٌّ»، ولا يقالُ من الثلاثي: «عُلَّ» أو «عَلَّهُ»، فهو «مَعْلول» إلا في الشُّرْبِ فقطْ؛ كما في قولِ كعب بن زُهَيْر رضي الله عنه في قصيدتِهِ المشهورة «بانت سعاد»[1]:

تَجْلُو عوارِضَ ذي ظَلْمٍ إذا ابتسَمَتْ ... كأنَّه مُنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلولُ[2]

وما ذكره هؤلاءِ الأئمَّةُ مُتَعَقَّبٌ بأنه وقَعَ في كلامِ كثيرٍ ممَّن يُوثَقُ به مِنْ أهلِ العلم والعربية:

فهذا الخليلُ بنُ أحمد الفَراهِيدي شيخُ سِيبوَيْهِ استعمَلَ لفظَ «المَعْلول» من العِلَّة في علم العَروض الذي اخترعَهُ، وهذا معروفٌ ومشهورٌ في كتب العَروضيين في بابِ الزِّحافات والعلل، ونقله أيضًا ابنُ سيِّد الناسِ في "سيرته"[3].

وهذا أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ استعمَلَ لفظَ «المَعْلول» في المتقارب

---

(١) "ديوان كعب بن زهير" بتحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم، القصيدة (٢٣) (ص٨٤). وانظر "القول المستجاد، في بيان صحَّة قصيدة بانت سعاد" للشيخ إسماعيل الأنصاري رحمه الله.

(٢) تَجْلو: تكشفُ وتُظهِر. العوارِضُ: الأسنانُ ما بَعْدَ الثَّنايا. ذي ظَلْم: يعني الثَّغْر، والظَّلْمُ: الماء الذي يجري على الأسنان، فتراه من شدَّة صفائه وشِدَّة رقَّتها وبياضها. مُنْهَل: سُقِيَ النَّهَلَ؛ وهو الشَّرْبة الأولى. الرَّاح: الخَمْرة. مَعْلول: سُقِيَ العَلَلَ؛ وهو الشُّرْب الثاني.
ومعنى البيت: إذا ما ابتسَمَتْ كشَفَتْ عن أسنانٍ بيضاء مُنَضَّدة كأنها سُقيت من خمرة عتيقة مَرَّةً بعد أخرى. انظر حاشية البغدادي على "شرح بانت سعاد لابن هشام" بتحقيق نظيف محرّم خواجه (١/ ٤٠٤-٤٧٤).

(٣) ذكره الشهاب الخفاجي في "حاشيته على درة الغواص" (ص٥٨٨).

من بحور العَروض، وهو مِنَ العِلَّة؛ كما تقدَّم نقله عن ابن سِيدَه.

وهذا ابنُ القُوطِيَّة يقول[1] : «عُلَّ الإنسانُ عِلَّةً: مَرِضَ، وعَلَلْتُهُ بالشَّرَابِ عَلًّا وعَلَلاً: سقيتُهُ بعد نَهَلٍ».

وكذلك ذكَرَ «عُلَّ» من العِلَّة كُلٌّ من السَّرَقُسْطي[2]، وابن القَطَّاع[3].

وإذا صَحَّ مجيءُ الثلاثيِّ بمعنى العِلَّة والمرض، صَحَّ اشتقاق «مَعْلول» منه قياسًا بلا خلاف عند الصرفيين؛ تقول: قُتِلَ زيدٌ، فهو مقتولٌ، وضُرِبَ، فهو مضروبٌ، وعُلِمَ الأَمرُ، فهو معلوم، وهكذا.

وكلٌّ من ابن القُوطِية والسَّرَقُسْطي وابن القَطَّاع ذكَرَ الفعلَ الثلاثيَّ في المَرَضِ والشُّرْب، فيكونُ «مَعْلولٌ» بمعنى: مريض به عِلَّة، وبمعنى: مَنْ شَرِبَ مرَّة بعد مرَّة.

وذكَرَ ذلك أيضًا محمَّد بن المستنير المعروفُ بقُطْرُب تلميذُ سيبوَيْهِ في كتابه "فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ"، واللَّبْلي؛ على ما نقله الزركشي[4] عنهما.

وكذلك الجَوْهَري[5] حين قال: «عُلَّ الشَّيْءُ، فهو مَعْلولٌ»:

---

(١) في كتابه "الأفعال" (ص١٧و١٨٧)، وانظر حاشية الشهاب الخفاجي على "درة الغواص" (ص٥٨٨).

(٢) في كتابه "الأفعال" (١/ ٢٠٧).

(٣) في كتابه "الأفعال" (٢/ ٣٨٦).

(٤) في "نكته على ابن الصلاح" (١/ ٢٠٦).

(٥) في "الصحاح" (٥/ ٧٧٤).

فقولُهُ: «الشيء» : دليلٌ على أنه يريدُ العِلَّةَ بمعنى المَرَض، لا بمعنى الشُّرْب، وإلا لقال: «عُلَّ الإنسانُ أو الحَيَوان»، والله أعلم.

وقد ذكَرَ الزركشيُّ[1] كلامَ ابنِ الصلاح، والحَرِيري، وابنِ سِيدَه، ثم تعقَّبَهم بقوله : «الصوابُ أنه يجوز أنْ يقال : «عَلَّهُ» فهو «مَعْلول»؛ من العِلَّة والاعتلال، إلا أنه قليلٌ، ومنهم مَنْ نَصَّ على أنه فِعْلٌ ثلاثي»، ثم ذكر كلام ابن القوطية وغيره.

وإلى الجوازِ أيضًا ذهَبَ ابنُ هِشَام في شَرْحه لقصيدة «بانتْ سُعَاد»[2].

وقال الفَيُّومي[3] : «عُلَّ الإنسانُ - بالبناء للمفعول - : مَرِضَ، ومنهم من يبنيه للفاعل، من بابِ ضَرَبَ؛ فيكونُ المتعدِّي مِنْ بابِ قتَلَ، فهو «عليلٌ»، و «العِلَّةُ» : المَرَضُ الشاغلُ، و الجمع : «عِلَل»، مثلُ: سِدْرةٍ، و سِدَرٍ، و «أَعَلَّه اللهُ»، فهو «مَعْلول»، قيل : من النوادر التي جاءتْ على غير قياس، وليس كذلك؛ فإنه من تداخُل اللغتَين[4]، والأصل: «أَعَلَّه اللهُ»، فـ«عُلَّ»، فهو «مَعْلول»، أو مِنْ «عَلَّهُ» فيكون على القياس. و جاء «مُعَلٌّ» على القياس، لكنَّه قليل الاستعمال، و«اعْتَلّ» : إذا مَرِضَ».

---

(١) في "النكت" (١/ ٢٠٤-٢٠٦).
(٢) انظر حاشية البغدادي على "شرح بانت سعاد لابن هشام" (١/ ٤٦٠).
(٣) في "المصباح المنير" (ص٤٢٦).
(٤) انظر في تداخل اللغتين: "الخصائص" لابن جني (١/ ٣٧٤- ٣٩١).

وتعقَّب الشهابُ الخَفَاجيُّ[1] الحَرِيريَّ في إنكاره قولهم : «مَعْلول» بقوله : «هذا هو المعروفُ في اللغة، لكنَّ ما أنكره وقَعَ في كلام كثير ممَّن يوثق به من العلماء؛ كالمحدِّثين، والعَروضيين، والأصوليين»، ثم ذكر كلام ابنِ سِيدَه المتقدِّم، ونَقْلَهُ عن أبي إسحاق الزَّجَّاج، كما أورَدَ كلامَ ابن الصلاح والنووي، ثم قال: «وقال ابنُ سيِّد الناس في "سيرته" : إنه يُستعمَل «مَعْلول» من الإعلال أيضًا؛ كما يقول الخليلُ في العَروض، وقد حكاه ابن القُوطِيَّة، ولم يعرفْهُ ابن سِيدَه . . . وحكى السَّرَقُسْطي : أَبْرَزْتُهُ بمعنى أَظْهَرْتُهُ، فهو مَبْروز، ولا يقال: بَرَزْتُهُ، وأَعَلَّهُ اللهُ، فهو عَليل، وربما جاء مَعْلولٌ ومَسْقُومٌ قليلاً». اهـ.

وقد استعمَلَ لفظَ «مَعْلول» بمعنى المَرِيض وضدّ الصحيح: كثيرٌ ممَّن يوثق بهم في اللغة - سوى مَنْ تقدَّم ذكره منهم - كالإمام الشافعي[2]، وابنِ جِنِّيْ[3]، وابنِ السَّرَّاج[4]، والرُّمَّاني[5]، والمُطَرِّزي[6]، وابنِ هشام[7]، والزَّبِيدي[8]، وغيرهم.

---

(١) في "حاشيته على درة الغواص" (ص٥٨٨).
(٢) في "الأم" (٣/ ١٥٦).
(٣) في "الخصائص" (١/ ١٥٥و١٧٤و١٧٧)، و(٢/ ١٧٢)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٥٢).
(٤) في "الأصول في النحو" (٢/ ١٨٧).
(٥) في "الحدود" (ص٦٧و٨٥).
(٦) في "المغرب" (٢/ ٨٠).
(٧) في "شرح شذور الذهب" (ص٢٤١و٢٤٢).
(٨) في "تاج العروس" (٥/ ٣١٨).



تَعْرِيفُ العِلَّةِ اصْطِلَاحًا

يُعَرِّفُ علماءُ الحديث العِلَّةَ: بأنها أسبابٌ غامضةٌ خَفِيَّةٌ قادحةٌ في صِحَّةِ الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها.

ويعرِّفون الحديثَ المعلول: بأنه الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَحُ في صِحَّته، مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منها[1].

وعرَّفه الحافظُ العراقي[2] مَرَّةً بنحو هذا التعريف، ونقَلَ البِقَاعي[3] عنه تعريفًا آخَرَ قال فيه: «والمعلَّلُ خبرٌ ظاهرُهُ السلامةُ، اطُّلِعَ فيه بعد التفتيش على قادحٍ»، وهذا التعريفُ اختاره الحافظ السخاوي[4]، ولم يَنْسُبه إلى أحد، وهو الذي رجَّحه الدكتور همام سعيد[5]؛ لأنه تعريف جامعٌ مانع كما قال.

ولِكَيْ تَتَحقَّقَ العِلَّةُ - على كلا التعريفين - لابُدَّ فيها من شرطين:

أ - الغُمُوض والخَفَاء.

---

(١) انظر "معرفة علوم الحديث" لابن الصلاح (١/ ٥٠٢- التقييد)، و"المنهل الروي" لابن جماعة (ص٥٢)، و"الشذا الفياح" للأبناسي (١/ ٢٠٢)، و"المقنع" لابن الملقن (١/ ٢١٢)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٠)، و"فتح المغيث" للسخاوي (١/ ٢٦٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (١/ ٤٠٨).

(٢) في "شرح الألفية" (ص١٠٤).

(٣) في "النكت الوفيّة، بشرح الألفية" (ص١٠٥/ حاشية "شرح الألفية" للعراقي).

(٤) في "فتح المغيث" (١/ ٢٦١).

(٥) في مقدمة تحقيقه لـ "شرح العلل" لابن رجب (١/ ٢٢-٢٣).

ب - القَدْحُ في صحَّة الحديث.

أما الغُمُوضُ والخَفَاء: فإنَّ مَنْ ينظُرُ في طعونِ أهلِ العلم بالحديثِ في الأحاديثِ التي يضعِّفونها، يجدُ أنهم يُعِلُّونَ الحديث بأحد سببين:

١) إما سَقْط في الإسناد. ٢) أو طعن في الراوي[١].

وربَّما كان السقطُ أو الطعنُ في الراوي واضحًا جليًّا يدركه كلُّ أحد[٢]، وربَّما كان خفيًّا لا يدركُهُ إلا الجهابذةُ[٣]، وقد يُدْرِكه غيرهم

---

(١) كما في "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر (١/ ٤٩٣-٤٩٤)، و"فتح المغيث" (١/ ١١٥-١١٦).

(٢) كما لو كان الحديث مرسلاً، أو معضَلاً، أو معلَّقًا، أو في سنده رجل متَّهم، أو ضعيف... أو غير ذلك من الأسباب الظاهرة.

(٣) كالحديث الذي كشف عِلَّتَهُ أبو حاتم الرازي ﷺ، ونقَلَ ذلك عنه ابنه عبدالرحمن في "العلل" (١٩٥٧) فقال: وسمعتُ أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن رَاهُوْيَه، عن بَقِيَّة؛ قال: حدثني أبو وَهْب الأسَدِي؛ قال: حدثنا نافع، عن ابن عمر؛ قال: «لا تَحْمَدوا إسلامَ امرئٍ حتى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رأيه».
قال أبي: هذا الحديثُ له علَّة قلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ روى هذا الحديثَ عبيدالله بن عمرو، عن إسحاق بن أبي فَرْوَةَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وعبيدُاللهِ بنُ عمرو كنيته: أبو وَهْب، وهو أَسَدِي، فكأنَّ بَقِيَّة بن الوليد كنَّى عبيدالله بن عمرو، ونسبه إلى بني أَسَد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا ترَكَ إسحاقَ بنَ أبي فَرْوَة من الوسط لا يُهتدى له، وكان بَقِيَّةُ من أفعل الناس لهذا، وأما ما قال إسحاقُ في روايته عن بَقِيَّة، عن أبي وَهْب: «حدثنا نافع»، فهو وَهَمٌ، غير أن وجهه عندي: أن إسحاق لعلَّه حفظ عن بَقِيَّة هذا الحديثَ ولمَّا يَفْطَنْ لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ؛ مِنْ تركه إسحاقَ من الوسط، وتكنيتِهِ عُبَيْدَاللهِ بنَ عَمْرٍو، فلم يفتقدْ لفظَ بَقِيَّة في قوله: «حدثنا نافع»، أو «عن نافع». اهـ.

بجمعِ طرقِ الحديث[1]، وتتبُّعِ الاختلاف، ومعرفةِ طريقةِ أهلِ الحديث بالترجيحِ وقرائنه، لكنَّ هذا لا يُخْرِجُهُ عن كونه خفيًّا.

ويبدو أنَّ العلماء الذين عرَّفوا العِلَّةَ بالتعريف السابق حرَّروه - كما قال الحافظ ابن حجر[2] - من كلام الحاكم[3]؛ فإنه قال: «وإنَّما يعلَّل الحديثُ مِنْ أوجُهٍ ليس للجَرْح فيها مَدْخَل، فإنَّ حديثَ المجروحِ ساقطٌ واهٍ، وعلَّةُ الحديث تكثُرُ في أحاديثِ الثِّقات، أنْ يحدِّثوا بحديثٍ له علة، فيخفَىٰ عليهم عِلْمُهُ، فيصيرَ الحديثُ معلولاً، والحُجَّةُ فيه عندنا الحفظُ والفَهْمُ والمعرفةُ لا غير».

قال ابن حَجَرٍ عَقِبَ ذكره لكلام الحاكم هذا: «فعلى هذا لا يسمَّى الحديثُ المنقطعُ - مثلاً - معلولاً، ولا الحديثُ الذي راويه مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ معلولاً، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء مِنْ ذلك، مع كونِهِ ظاهرَ السَّلَامةِ مِنْ ذلك، وفي هذا رَدٌّ على مَنْ زعَمَ أنَّ المعلولَ يَشْمَلُ كلَّ مردود».

---

(١) وأمثلته كثيرة في أبواب العلل؛ كالحديث الذي رواه أبو معمر الْمُقْعَد عبدالله بن عمرو، عن عبد الوارث بن سعيد، عن أيوب السَّخْتياني، عن عِكْرمة، عن ابن عباس: أنَّ النبيَّ ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين كبشَيْنِ.
وخالفه وُهَيب بن خالد، وإسماعيل بن عُلَيّة، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وحماد ابن زيد، وغيرهم، فرَوَوْه عن أيوب، عن عكرمة، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً، ليس فيه ذكر لابن عباس. انظر "العلل" لابن أبي حاتم (١٦٣١)، و"المنتقى" لابن الجارود (٩١٢).

(٢) في "النكت" (٢/ ٧١٠).

(٣) في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٢-١١٣).

وكان ابنُ الصلاح قد قال[1] : «ثم اعلَمْ أنه قد يُطْلَقُ اسمُ العِلَّةِ على غيرِ ما ذكرناه من باقي الأسبابِ القادحةِ في الحديث، المُخْرِجةِ له مِنْ حال الصحَّة إلى حال الضعف، المانعةِ مِنَ العمل به على ما هو مقتضى لفظِ العِلَّةِ في الأصل؛ ولذلك نَجِدُ في كتب عللِ الحديثِ الكثيرَ من الجَرْح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ، ونحوِ ذلك من أنواع الجرح، وسمَّى الترمذي النَّسْخَ عِلَّةً من عِلَلِ الحديثِ[2]. ثُمَّ إنَّ بعضَهم أطلَقَ اسم العِلَّة على ما ليس بقادح مِنْ وجوه الخلاف؛ نحو

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (١/ ٥٢٣).

(٢) ذكر الترمذي في "العلل الصغير" (١/ ٣٢٣- ٣٢٤/ شرح ابن رجب) حديثَ ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مرض، وحديثَ معاوية في قتل شارب الخمر في الرابعة، ثم قال: «وقد بيَّنَّا علَّةَ الحديثين جميعًا في هذا الكتاب»، فعقَّب الحافظ ابن رجب على هذه العبارة في "شرحه" بقوله: «فإنما بيَّن ما قد يُسْتَدَلُّ به للنسخ، لا أنه بيَّن ضعف إسنادهما».
ونجد في كتب العلل الأخرى ذِكْرَ بعض الأحاديث الصحيحة التي لا علَّة لها، ولم تذكر إلا لبيان النَّسْخ، ومن ذلك: كتاب "العلل" لابن أبي حاتم، ففي المسألة (١١٤) يقول عبدالرحمن بن أبي حاتم: «وسمعت أبي وذكر الأحاديث المروية في «الماء من الماء» - حديث هشام بن عروة؛ يعني: عن أبيه، عن أبي أيوب، عن أُبيِّ بن كعب، عن النبي ﷺ وحديث شعبة، عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ في الماء من الماء - فقال: هو منسوخٌ، نَسَخَهُ حديث سهل بن سعد عن أُبيِّ بن كعب».
وقال أيضًا في (٢٤٦): «وسمعتُ أبي يقول: حديث ابن مسعود في التَّطْبيق منسوخ؛ لأن في حديث ابن إدريس - عن عاصم بن كُلَيب، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن عَلْقَمَة، عن عبدالله؛ أن النبي ﷺ طَبَّق -: ثم أُخْبِرَ سعد، فقال: صدق أخي، قد كنا نفعل، ثم أُمرنا بهذا؛ يعني بوضع اليدين على الركبتين».
وانظر تعقيب الحافظ ابن حجر الآتي على كلام ابن الصلاح.

إرسالِ مَنْ أرسَلَ الحديثَ الذي أسنده الثقةُ الضابط . . .».

وحاول الحافظُ ابن حجر التوفيقَ بين ما يقعُ في كلامِ بعض أهل العلم، وبين ما حقَّقه ابن الصلاح، فقال[1] :« مرادُه بذلك : أنَّ ما حقَّقه مِنْ تعريفِ المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفُهُ، وطريقُ التوفيق بين ما حقَّقه المصنِّف وبين ما يقعُ في كلامهم : أنَّ اسم العِلَّة إذا أُطْلِقَ على حديثٍ لا يلزَمُ منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا؛ إذِ المعلولُ ما علَّته قادحةٌ خفيَّة، والعِلَّةُ أَعَمُّ من أن تكون قادحةً أو غير قادحة، خفيَّةً أو واضحة؛ ولهذا قال الحاكم : وإنما يُعَلُّ الحديثُ مِنْ أوجهٍ ليس فيها للجَرْحِ مَدْخَل.

وأما قوله : «وسمَّى الترمذيُّ النسخَ عِلَّةً» : هو من تتمَّة هذا التنبيه؛ وذلك أنَّ مرادَ الترمذي : أنَّ الحديثَ المنسوخَ - مع صحَّته إسنادًا ومتنًا - طرَأَ عليه ما أوجَبَ عدمَ العملِ به[2] - وهو الناسخُ - ولا يلزم مِنْ ذلك أنْ يُسَمَّى المنسوخُ معلولاً اصطلاحًا كما قرَّرته، والله أعلم».

وما ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله - من أنَّ اسمَ العِلَّة إذا أُطلِقَ على

---

(١) في "النكت" (٢/ ٧٧١).

(٢) سبق ابنَ حجر إلى هذا كلٌّ من الزركشي والعراقي:
قال الزركشي في "النكت" (٢/ ٢١٥): « لعل الترمذي يريد أنه عِلَّةٌ في العمل بالحديث، لا أنه علة في صحته؛ لاشتمالِ الصحيحِ على أحاديثَ منسوخةٍ ».
ونحوه كلام العراقي في "شرح الألفية" (ص١٠٨)، وانظر كلام الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "ألفية السيوطي" (ص٥٩- ٦٠).

حديثٍ لا يلزم منه أن يُسَمَّى الحديثُ معلولاً اصطلاحًا؛ إذِ المعلولُ ما علَّته قادحةٌ خفيَّة، والعِلَّةُ أَعَمُّ من أن تكون قادحةً أو غير قادحة، خفيَّةً أو واضحة -: اجتهادٌ منه مخالِفٌ لما عليه عملُ أئمَّة الحديث، فكتُبُ العللِ التي صنَّفها الأئمَّة فيها توسُّعٌ في ذِكْرِ كلِّ ما يُعَلُّ به الحديثُ، وجَعْلِ ذلك في أبوابِ العِلَلِ التي يُرَدُّ بها الحديث[1]، حتى سمَّى ابن الجوزي كتابه: "العلل المتناهية"، وهي عللٌ ظاهرة كما لا يخفى على كل مَنْ طالعه، ولم نَجِدْ أحدًا منهم ذكر هذا الذي قاله الحافظ ابن حجر.

وعليه: فالذي يظهر جوازُ إطلاق اسمِ العِلَّةِ على كلِّ قادحٍ في الحديث، سواءٌ كان ظاهرًا أو خَفِيًّا، في السند أو في المتن، وجوازُ تسمية الحديث الذي وجدت فيه العِلَّة: مَعْلولاً، أو مُعَلًّا، غيرَ أنَّ استعمالها في العِلَّةِ الخفيَّة أجودُ بعد أنِ استقرَّ الاصطلاحُ على ذلك عند كثير من أهلِ الحديث بعد ابن الصلاح، والله أعلم.

وأما القدحُ في صحَّة الحديث: فَيُفْهَمُ منه أنَّ مِنَ العلل ما لا

(١) مثال ذلك: قول ابن أبي حاتم في "العلل" (١٠٢): «وسألت أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن آبائه: أنَّ عليًّا انكسرَتْ إحدى زنديه، فأمره النبي ﷺ أن يمسحَ على الجبائر؟

فقال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له، وعمرو بن خالد متروك الحديث».

فوجود عمرو بن خالد في إسناد هذا الحديث علَّة ظاهرة يدركها كل أحد، ومع ذلك عدَّه أبو حاتم معلولاً، وأدرجه ابنه في كتاب "العلل"، ومثل هذا كثير جِدًّا عنده وعند غيره.

يقدح في صحَّة الحديث، ويَعْنُونَ به متنَ الحديث، وأمَّا قَدْحُهَا في ذلك الإسنادِ خاصَّةً فلا اعتراضَ عليه.

قال ابن الصلاح[1] : «ثم قد تقع العِلَّةُ في إسنادِ الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه. ثم ما يَقَعُ في الإسنادِ قد يَقْدَحُ في صِحَّةِ الإسنادِ والمتن جميعًا؛ كما في التعليلِ بالإرسال والوقف، وقد يقدَحُ في صحَّة الإسناد خاصَّةً من غير قدحٍ في صحَّة المتن.

فمن أمثلة ما وقعتِ العِلَّةُ في إسناده من غير قدحٍ في المتن: ما رواه الثقة يعلى بن عُبَيد، عن سفيان الثَّوْري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «البَيِّعَانِ بالخِيَار . . .»، الحديث[2].

فهذا إسناد متصلٌ بنقل العدل عن العدل، وهو معلَّل غير صحيح، والمَتْنُ على كلِّ حالٍ صحيحٌ. والعِلَّةُ في قوله: «عن عمرو بن دينار»، إنما هو: «عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر»، هكذا رواه الأئمَّة مِنْ أصحاب سفيان عنه، فوَهِمَ يعلى بن عبيد، وعَدَلَ عن عبدالله بن دينار إلى عمرو بن دينار، وكلاهما ثقة».

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (١/ ٥٠٣).

(٢) أخرجه الخليلي في "الإرشاد" (١/ ٣٤١رقم٧٢) فقال: حدثنا القاسم بن علقمة، حدثنا ابن أبي حاتم؛ حدثنا المنذر بن شاذان؛ حدثنا يعلى بن عبيد؛ حدثنا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: «البَيِّعَانِ بالخِيَار، وكلُّ بَيِّعَين لا بيعَ بينهما، حتى يتفرَّقا، إلا بيعَ الخِيار»، وهذا خطأ وقع على يعلى بن عبيد، وهو ثقة متفق عليه، والصواب فيه: عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، عن عبد الله بن دينار. اهـ.

وللحافظ ابن حجر رأيٌ في العِلَّة الإسنادية، ذكر فيه أنها لا تَقْدَحُ - أحيانًا - حتى في الإسناد نفسه:

قال رحمه الله[1]: «إذا وقعتِ العِلَّةُ في الإسناد قد تَقْدَحُ، وقد لا تقدَحُ، وإذا قدَحَتْ فقد تخصُّهُ، وقد تستلزمُ القدحَ في المتن، وكذا القولُ في المَتْنِ سواء.

فالأقسام على هذا ستة[2]:

١ - فمثال ما وقعت العِلَّة في الإسناد ولم تقدح مطلقًا: ما يوجد مثلاً من حديثِ مُدَلِّسٍ بالعنعنة؛ فإنَّ ذلك عِلَّةٌ توجبُ التوقُّفَ عن قَبوله، فإذا وُجد من طريق أخرى قد صُرِّح فيها بالسماع؛ تبيَّن أنَّ العِلَّة غيرُ قادحة.

وكذا إذا اختُلِفَ في الإسنادِ على بعضِ رواته؛ فإنَّ ظاهرَ ذلك يوجب التوقُّف عنه، فإنْ أمكنَ الجمعُ بينهما على طريقِ أهلِ الحديث بالقرائنِ التي تَحُفُّ الإسنادَ، تبيَّنَ أنَّ تلك العِلَّةَ غيرُ قادحة[3].

٢ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّةُ فيه في الإسنادِ وتقدَحُ فيه دون المتن: ما مثَّلَ به المصنِّفُ من إبدالِ رَاوٍ ثقةٍ براوٍ ثقة، وهو بِقِسْمِ المقلوبِ أليقُ؛ فإنْ أُبْدِلَ راوٍ ضعيفٌ براوٍ ثقة، وتبيَّن الوَهَمُ فيه، استلزَمَ القَدْحَ

---

(١) في "النكت" (٢/٧٤٦-٧٤٧).

(٢) أي: بناءً على ما سبق، وأما التمثيل فوقع لخمسة.

(٣) ما مثَّل به الحافظ ابن حجر لهذا القسم لا يُسَمَّى علة، فلا يُسَلَّم بأن العلة لا تقدح مطلقًا.

في المتن أيضًا، إنْ لم يكنْ له طريقٌ أخرى صحيحة.

ومِنْ أغمضِ ذلك أنْ يكونَ الضعيفُ موافقًا للثقةِ في نعته.

ومثالُ ذلك ما وقَعَ لأبي أسامةَ حَمَّادِ بنِ أُسَامةَ الكُوفيِّ أحدِ الثقاتِ، عن عبدالرحمنِ بنِ يَزِيدَ بنِ جابر، وهو مِنْ ثقاتِ الشاميِّين، قَدِمَ الكوفةَ، فكتَبَ عنه أهلُهَا، ولم يَسْمَعْ منه أبو أسامة، ثم قَدِمَ بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ تَمِيم، وهو مِنْ ضعفاء الشاميِّين، فَسَمِعَ منه أبو أسامة، وسأله عَنِ اسمه فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظَنَّ أبو أسامة أنه ابنُ جابر، فصار يحدِّث عنه وينسُبُهُ مِنْ قِبَلِ نفسه، فيقولُ: حدَّثنا عبدُالرحمنِ بنُ يَزِيدَ بنِ جابر، فوَقَعَتِ المناكيرُ في روايةِ أبي أسامة، عن ابن جابر، وهما ثقتان؛ فلم يَفْطَنْ لذلك إلا أهلُ النقد، فميَّزوا ذلك، ونَصُّوا عليه؛ كالبخاريِّ وأبي حاتمٍ وغيرِ واحد.

٣ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّة في المتنِ دون الإسناد، ولا تَقْدَحُ فيهما: ما وقَعَ من اختلافِ ألفاظٍ كثيرةٍ من أحاديثِ الصحيحَيْنِ إذا أمكَنَ رَدُّ الجميعِ إلى معنًى واحدٍ؛ فإنَّ القَدْحَ ينتفي عنها . . .

٤ - ومثالُ ما وقعَتِ العِلَّةُ فيه في المَتْن، واستلْزَمَتِ القَدْحَ في الإسناد: ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنَّه[1]، يكونُ خطأً[2]، والمرادُ

---

(١) انظر أمثلتَهُ في السَّبَبِ الثالثَ عشَرَ مِنْ أسبابِ العلَّة (ص١٣٩) من هذه المقدِّمة.
(٢) كذا العبارة في الكتاب، والظاهر أن المعنى: فيكون ظَنُّهُ خطأً.

بلفظِ الحديثِ غيرُ ذلك ؛ فإنَّ ذلك يَسْتلزِمُ القَدْحَ في الراوي، فيعلِّلُ الإسنادَ.

٥ - ومثالُ ما وقَعَتِ العِلَّةُ في المتنِ دون الإسناد : ما ذَكَرَهُ المصنِّفُ من أحدِ الألفاظِ الواردةِ في حديث أنس ﷺ، وهي قوله : « لا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللهِ الرحمنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا »؛ فإنَّ أصلَ الحديثِ في الصحيحَيْنِ؛ فلفظُ البخاريِّ: « كانوا يَفْتَتِحون بالحمدُ للهِ رَبِّ العالمين ».

ولفظُ مسلم في روايةٍ له : نَفْيُ الجهرِ، وفي روايةٍ أخرى نفيُ القراءةِ، وقد تكلَّم شيخُنَا[1] على هذا الموضعِ بما لا مَزِيدَ في الحُسْنِ عليه، إلا أنَّ فيه مواضعَ تحتاجُ إلى التنبيهِ عليها . . . » إلى آخِرِ كلامِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ.



(١) يعني: الحافظ العراقي.



أَسْبَابُ الْعِلَّةِ في الحَدِيثِ

تقدَّم أنَّ العِلَّة تطلق على الأسبابِ الظاهرة والخَفِيَّةِ التي تقدَحُ في صحةِ الحديث، وأنها في مُجْمَلِها تعود إلى سببين :

أ - السَّقْط في الإسناد.

ب - الطَّعْن في الراوي.

فكلُّ عِلَّة يُعَلُّ بها الحديثُ داخلةٌ في أحد هذين السببَيْنِ ولا بُدَّ، غيرَ أنَّ السببَ قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًّا لا يدركه إلا الجهابذة، وقد يدركه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلافِ، ومعرفةِ طريقةِ أهل الحديث بالترجيحِ وقرائنِهِ؛ كما تقدَّم بيانه.

وليس من مقصودنا هنا ذِكْرُ هذه العلل، سواءٌ كانتْ ظاهرةً أو خَفِيَّة، ولكنْ محاولةُ جَمْعِ الأسبابِ التي نشأَتْ عنها هذه العلل.

ولم نَجِدْ أحدًا من الأئمَّة جمَعَ هذه الأسباب، أو تحدَّث عنها مجتمعةً، سوى أقوالٍ منثورة في كتب الرجال، وبعضِ كتبِ علوم الحديثِ، وأمثلةٍ في كتب العلل؛ يمكنُ جمعها منها.

وكان قَصَبُ السَّبْقِ في هذا للدكتور همام سعيد في مقدمة تحقيقه لـ"شرح علل الترمذي" لابن رجب.

وتتميَّزُ دراستُنَا لأسباب العلة هنا، من دراسته، بتهذيب وزيادات،

مع الشرح والتمثيل، والفرقُ بيِّن واضح لكلٍّ من يوازن بينهما.

وتقدَّم أنَّ عِلْمَ العللِ مبنيٌّ على أوهام الثقات، وذكرنا[1] قولَ شيخ الإسلام ابن تيميّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكما أنهم يَسْتشهدون ويَعْتبرون بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظ، فإنَّهم أيضًا يضعّفون مِنْ حديثِ الثقةِ الصدوقِ الضابطِ أشياءَ تبيَّن لهم أنه غَلِطَ فيها، بأمورٍ يَسْتدلُّون بها، ويُسَمُّون هذا: "عِلْمَ علل الحديث"، وهو مِنْ أشرف علومهم؛ بحيثُ يكون الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغَلَطُهُ فيه عُرِفَ إمَّا بسببٍ ظاهرٍ أو خفيٍّ».

ولذا ستكونُ هذه الأسبابُ مشمولةً بهذا السبب الأساس، وهو «أوهام الثقات»، ومندرجةً تحته، ومآلها إليه؛ لأنه السبب الذي تكون به العِلَّةُ غامضةً خَفِيَّة - في الغالب - وإنْ شئتَ فقل: إنها صُوَرٌ لهذا السبب الرئيس، أو أسبابٌ لوقوعه. أما الأسبابُ التي تكون بها العِلَّة ظاهرة جلِيَّة فليستْ من مقصودنا هنا؛ كما ذكرنا سابقًا.

والثقاتُ يتفاوتون في الحفظ والإتقان، بالإضافةِ للأسباب المُعِينة لهم على بلوغِ الدرجاتِ العُلْيا من استقامةِ الحديث:

فمنهم ثقاتٌ ضابطون، جبالٌ في الحفظ والإتقان، هيَّأ اللهُ لهم من الأسبابِ ما جعلهم أئمَّةً في هذا الفن، يَشْهَدُ لهم به القاصي والداني.

---

(١) (ص ١٥).

ومنهم ثقاتٌ لهم مشاركةٌ في الحفظ والإتقان، لكنَّهم لم يبلغوا مكانةَ الطبقة السابقة.

ومنهم ثقاتٌ لهم أوهامٌ وأخطاءٌ عَرَفها الأئمَّةُ وميَّزوها، فهم يقصِّرون في الحفظ عن الطبقة السابقة.

وبين أفراد كُلِّ طبقةٍ تفاضُلٌ وتَمايُزٌ، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

يقولُ الإمام مسلم بن الحجَّاج[1] وهو يتحدَّث عن الحفاظ، ووقوعِ الوَهَمِ منهم: «فمنهم الحافظُ المتقنُ الحِفْظِ المتوقِّي لما يلزمُ توقِّيه فيه، ومنهم المتساهِلُ الْمُشِيبُ حفظَهُ بتوهُّمٍ يتوهَّمه، أو تلقينٍ يُلَقَّنه مِنْ غيره، فيخلطُهُ بحفظه ثم لا يميِّزُهُ عن أدائه إلى غيره، ومنهم مَنْ هَمُّهُ حفظُ متونِ الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاوَنُ بحفظِ الأثر؛ يتخرَّصُها مِنْ بُعْدٍ، فيحيلُهَا بالتوهُّمِ على قومٍ غير الذين أُدِّيَ إليه عنهم، وكلُّ ما قلنا مِنْ هذا في رواة الحديثِ ونُقَّالِ الأخبار فهو موجودٌ مستفيضٌ.

ومما ذكَرْتُ لك مِنْ منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقلِ خبرٍ وحاملِ أثرٍ من السلف الماضين إلى زمانِنا - وإنْ كان مِنْ أحفَظِ الناسِ وأشدِّهم توقِّيًا وإتقانًا لِمَا يَحْفَظُ ويَنْقُلُ - إلا الغلَطُ والسَّهْوُ ممكنٌ في حفظه ونقله، فكيف بِمَنْ وصفتُ لك؟!». اهـ.

---

(١) في "التمييز" (ص١٧٠).

وهذه الأوهامُ التي تقع مِنْ هؤلاءِ الثقاتِ تقعُ بأسباب؛ ستكونُ هي موضوعَ بحثنا هنا؛ لأنها هي أسبابُ وقوعِ العِلَّة، وهي على الإجمال :

١- الخَطأُ والزَّلَلُ.

٢- النِّسْيَانُ.

٣- التَّوَقِّي والِاحْتِرَازُ.

٤- أَخْذُ الحَدِيثِ حَالَ المُذَاكَرَةِ.

٥- كَسَلُ الرَّاوِي.

٦- التَّصْحِيفُ.

٧- انْتِقَالُ البَصَرِ.

٨- التَّفَرُّدُ.

٩- التَّدْلِيسُ.

١٠- سُلُوكُ الْجَادَّةِ.

١١- التَّلْقِينُ.

١٢- الإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ.

١٣- اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، وَالرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى.

١٤- جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيُوخِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ.

١٥- مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ، فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ.

وإليك تفصيلَ ما أُجْمِلَ من الأسبابِ التي هي موضوعُ حديثنا :

١) الخَطأُ والزَّلَلُ:

الثقاتُ جميعُهُمْ بَشَرٌ يُخْطِئون ويُصِيبون، وقد وقع الخطأُ مِنْ كبار الطبقة الأولى، فمِنْ باب أولى أن يَقَعَ ممَّن دونهم، فهذا سببٌ لا ينفكُّ عنه بشر، وقد عقَدَ له ابنُ مُفْلِحٍ فصلاً في "الآداب الشرعية"[1] بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر»، ثم أورد تحته بعض أقوال الأئمَّة الآتية.

وذكَرَ الحافظُ ابن عبدالبر[2] حديث سهو النَّبيّ ﷺ في الصلاة، ثم قال: «وفي هذا الحديثِ بيانُ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعتَرَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى»[3].

وقال الإمام مالك: «ومَنْ ذا الذي لا يُخْطِئ؟!»[4].

وقال عبدالله بن المبارك: «مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!»[5].

وقال عبدالرحمن بن مهدي: «من يُبَرِّئُ نفسَهُ من الخطأ فهو مجنون»[6].

---

(١) (٢/ ١٤١).
(٢) في "الاستذكار" (١/ ٥٢١).
(٣) سيأتي لابن عبد البر كلام جيد في ذكر وهم الزهري والإمام مالك رحمهما الله.
(٤) "الآداب الشرعية" (٢/ ١٤٢).
(٥) "شرح العلل" لابن رجب (١/ ٤٣٦)، و"لسان الميزان" (١/ ٢١٤).
(٦) المرجع السابق.

وقال البُوَيْطي: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «قد أَلَّفْتُ هذه الكتبَ، ولم آلُ فيها، ولا بُدَّ أنْ يوجدَ فيها الخطأُ؛ إنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فما وَجدتُّمْ في كتبي هذه مما يخالفُ الكتابَ والسُّنَّة، فقد رجَعْتُ عنه»[1].

وقال مُهَنَّا للإمام أحمد: كان غُنْدَرٌ يغلطُ؟ قال: «أليس هو من الناس؟!»[2].

وقال حنبل: سمعتُ أبا عبدالله[3] يقول: «ما رأيتُ أحدًا أَقَلَّ خطأً من يحيى بن سعيد - يعني القطان - ولقد أخطأ في أحاديث». قال أبو عبدالله: «ومَنْ يَعْرَىٰ من الخطأ والتصحيف؟!»[4].

وذكَرَ عَبَّاس الدُّوري[5]، عن يحيى بن معين؛ أنه قال: «مَنْ لا يخطئ في الحديث، فهو كذَّاب».

وذُكِرَ عنه أيضًا[6] أنه قال: «لستُ أعجَبُ ممَّن يحدِّث فيخطئ، إنما العَجَبُ ممَّن يحدِّث فيصيب».

---

(١) "الآداب الشرعية" (٢/ ١٤١).
(٢) المرجع السابق.
(٣) يعني: الإمام أحمد.
(٤) المرجع السابق، و"تدريب الراوي" (٢/ ١٩٣).
(٥) في "تاريخه" (٢٦٨٢).
(٦) في المرجع السابق (٥٢).

وقال التِّرْمِذي[1]: «وإنما تفاضَلَ أهلُ العلم بالحِفْظِ والإتقانِ والتثبيتِ عند السماع، مع أنه لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة، مع حفظهم».

وذكَرَ الذهبيُّ[2] خطأً وقع لعبدالله بن عثمان الملقَّب بعَبْدان، ثم قال: «قلت: عَبْدَانُ حافظٌ صدوق، ومَنِ الذي يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!».

وذكَرَ في موضعٍ آخَرَ[3] وَهَمًا وقع للدَّارَقُطْني، وعبدالغني بن سعيد، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، ثم قال: «فبَعْدَ هؤلاءِ الأعلامِ من يَسْلَمُ من الوَهَمِ؟!».

ومِنَ المتفق عليه بين أهل الحديث: أنَّ ابن شهاب الزُّهْري، وسفيانَ الثَّوْري، وشعبةَ بنَ الحجَّاج، والإمامَ مالك بن أنس: من أشهرِ كبارِ الحفَّاظ، فإذا وقع الوَهَمُ منهم، فَمِنْ غيرهم أولى، وفيما يأتي ذكرُ بعض الأحاديث التي وَهِمَ فيها هؤلاءِ الحفاظُ:

أولاً: ابنُ شهاب الزُّهْري:

روى الزُّهْريُّ حديثَ أبي هريرة ﷺ في السَّهْو في الصلاة من طريقِ أشياخه: سعيد بن المسيّب، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبي بَكْر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هِشَام، وعُبَيْد الله بن عبدالله بن

---

(١) في "العلل الصغير" (١/ ٤٣١/ شرح ابن رجب).
(٢) في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٧٢).
(٣) من "سير أعلام النبلاء" (١٥/ ٢١٧).

عُتْبة، وأبي بَكْر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمَة، كلُّهم عن أبي هريرة ﷺ، وفيه ألفاظٌ مُسْتَنْكَرة، جعلَتْ أهلَ العلم بالحديثِ يُعِلُّونه مِنْ طريقِ الزُّهْري، ولم يُخْرِجه الشيخان، وأخرجه النسائي[1] مبيِّنًا عِلَّته، وأخرجَهُ ابنُ خُزَيْمة في "صحيحه"[2]، وأطال في بيان عِلَّته ومناقشتها، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه"[3].

وممَّن كشَفَ عِلَّةَ الحديثِ وأوضَحَها: الحافظُ ابنُ عبدالبَرِّ حين قال[4]:

«وأمَّا قولُ الزُّهْري في هذا الحديث: إنه ذو الشِّمَالَيْن: فلم يُتابَعْ عليه، وحمَلَهُ الزُّهْري على أنه المقتولُ يوم بَدْر، وقد اضطُرِبَ على الزُّهْري في حديث ذي اليدَيْن اضطرابًا أوجبَ عند أهل العلم بالنقل تَرْكَهُ مِنْ روايته خاصَّة؛ لأنه مَرَّةً يرويه عن أبي بَكْر بن سليمان ابن أبي حَثْمَة؛ قال: بلغني أنَّ رسول الله ﷺ ركَعَ ركعتين، هكذا حدَّث به عنه مالكٌ.

وحدَّث به مالكٌ أيضًا عنه، عن سعيد بن المسيّب وأبي سَلَمة بِمِثْلِ حديثِهِ عن أبي بكر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمة.

---

(١) في "الكبرى" (٥٦٤-٥٦٨و١١٥٢-١١٥٥)، و"المجتبى" (١٢٢٩-١٢٣٢).
(٢) (١٠٤٠-١٠٥١).
(٣) (٢٦٨٤و٢٦٨٥).
(٤) في "التمهيد" (١/ ٣٦٤-٣٦٦).

ورواه صالح بن كَيْسان عنه: أنَّ أبا بَكْر بن سليمان بن أبي حَثْمة أخبره: أنه بلغه: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى ركعتَيْن، ثم سلَّم، وذكَرَ الحديث، وقال فيه: فأَتَمَّ ما بَقِيَ مِنْ صلاتِهِ، ولم يَسْجُدِ السجدتَيْنِ اللتَيْنِ تُسْجَدان إذا شَكَّ الرجلُ في صلاتِهِ حين لقَّنه الرجل.

قال صالح: قال ابن شهاب: فأخبرني هذا الخَبَرَ سعيدُ بنُ المسيّب، عن أبي هريرة، قال: وأخبرني به أبو سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبو بكر بن عبدالرحمن، وعُبَيْدالله بن عبدالله.

ورواه ابن إسحاق، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب، وعُرْوة بن الزُّبَيْر، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حَثْمة؛ قال: كُلٌّ قد حدَّثني بذلك؛ قالوا: صلَّى رسولُ اللهِ بالناسِ الظهر، فسلَّم من ركعتين... وذكر الحديث، وقال فيه الزُّهْري: ولم يُخْبِرني رجلٌ منهم أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سجَدَ سجدتي السَّهْو، فكان ابنُ شهاب يقول: إذا عَرَفَ الرجلُ ما يبني مِنْ صلاته فأتمَّها، فليس عليه سجدتا السَّهْوِ؛ لهذا الحديثِ.

وقال ابن جريج: حدَّثني ابن شهاب، عن أبي بَكْر بن سُلَيْمان بن أبي حَثْمة، وأبي سَلَمة بن عبدالرحمن عمَّن يَقْنَعان بحديثه: أنَّ النَّبيَّ عَلَيْهِ السَّلَام صلَّى ركعتَيْنِ في صلاة الظهر - أو العصر - فقال له ذو الشمالين ابن عبد عمرو: يا رسولَ الله، أَقَصُرَتِ الصلاةُ، أم نَسِيتَ؟ ... وذكر الحديث.

وروواه معمر، عن ابن شهاب، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمن، وأبي بَكْر بن سُلَيْمان ابن أبي حَثْمة، عن أبي هريرة، وهذا اضطرابٌ عظيمٌ من ابن شهاب في حديث ذي اليدَيْنِ.

وقال مسلم بن الحجّاج في كتابه "التمييز"[1]: قولُ ابن شهاب: إنَّ رسولَ الله لم يَسْجُدْ يومَ ذي اليدَيْنِ سجدتَيِ السَّهْوِ خطأٌ وغلَطٌ، وقد ثبَتَ عن النَّبيِّ ﷺ أنه سجَدَ سجدتَيِ السَّهْوِ ذلك اليومَ من أحاديثِ الثقاتِ؛ ابنِ سِيرِينَ وغيره.

قال أبو عمر: لا أعلَمُ أحدًا مِنْ أهل العلمِ والحديث المصنِّفين فيه عَوَّلَ على حديث ابن شهاب في قِصَّةِ ذي اليدين؛ لاضطرابِهِ فيه، وأنه لم يُتِمَّ له إسنادًا ولا متنًا، وإنْ كان إمامًا عظيمًا في هذا الشأن، فالغلَطُ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، والكمالُ ليس لمخلوق، وكلُّ أحدٍ يؤخذُ مِنْ قولِهِ ويُتْرَك، إلا النَّبيَّ ﷺ، فليس قولُ ابن شهاب: إنه المقتولُ يومَ بَدْرٍ، حجَّةً؛ لأنه قد تبيَّن غلطُه في ذلك».

ثانيًا: سُفْيان الثَّوْري:

ذكر ابن أبي حاتم[2] أنه سأل أباه وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيان الثَّوْري، عن أبي الزِّناد، عن الْمُرَقِّع بن صَيْفِي، عن حَنْظلة الكاتب؛ قال: لمَّا خرَجَ رسولُ الله ﷺ في بعضِ مَغَازِيهِ نظَرَ إلى

---

(١) (ص١٨٣) مع بعض الاختلاف.

(٢) في "العلل" (٩١٤).

امرأةٍ مقتولةٍ، فقال : «مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ!»، فنهى عن قَتْلِ النساء والوِلْدان ؟

قال: «قال أبي وأبو زرعة : هذا خطَأٌ؛ يقال: إنَّ هذا مِنْ وَهَمِ الثَّوْرِي؛ إنما هو الْمُرَقِّعُ بن صَيْفي، عن جَدِّهِ رِيَاح بن الرَّبِيع أخي حنظلة، عن النَّبيّ ﷺ. كذا يرويه مغيرة بن عبدالرحمن، وزياد بن سعد، وعبدالرحمن بن أبي الزِّنَاد.

قال أبي : والصحيح هذا ».

ونقل ابن ماجه[1] عن ابن أبي شيبة قولَهُ: «يخطئ فيه الثَّوْري».

وقال البخاري[2] - بعد ذكره للاختلاف -: «وقال الثَّوْري: عن أبي الزناد، عن مرقِّع، عن حنظلة، وهذا وَهَمٌ».

وقال أبو عيسى الترمذي[3]: «حديثُ سُفْيان هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن المرقِّع، عن رَبَاح بن الربيع أخي حنظلة الكاتب، هكذا رواه غير واحد عن أبي الزناد.

وسألتُ محمَّدًا[4] عن هذا الحديث؟ فقال: رباح بن الربيع، ومن قال : رياح بن الربيع هو وَهَمٌ.

(١) في "سننه" (٢٨٤٢).
(٢) في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣١٤).
(٣) في "العلل الكبير" (٤٧١).
(٤) يعني: البخاري.

قال أبو عيسى: رَبَاح بن الربيع أَصَحُّ، وقد روى بعضُ ولد رَبَاح غيرَ هذا عن جده، وقال: رِيَاح بن الربيع، وهكذا قال عليُّ بن المديني: رِيَاح».

وقال الطحاوي[1]: «ولا نَعْلَمُ أحدًا تابَعَ الثوريَّ على روايته كذلك».

ثالثًا: شُعْبة بن الحَجَّاج:

أخرج مسلم[2] حديثًا من طريق شُعْبة، عن غَيْلان بن جَرِير؛ سمع عبدالله بن مَعْبَدٍ الزِّمَّاني، عن أبي قتادة الأنصاري ﷺ: أنَّ رسول الله ﷺ سُئِلَ عن صومه؟ قال: فغَضِبَ رسولُ الله ﷺ، فقال عمر ﷺ: رضينا بالله رَبًّا، وبالإسلامِ دِينًا، وبمحمَّدٍ رَسُولاً . . . الحديثَ، وفيه أنه ﷺ سُئِلَ عن صومِ يوم الإثنين؟ قال: «ذاك يومٌ وُلِدتُّ فيه، ويومٌ بُعِثْتُ - أو أُنزِلَ عليَّ - فيه»، وسُئِل عن صومِ يومِ عَرَفَةَ؟ فقال: «يكفِّر السَّنَةَ الماضيةَ والباقية»، قال: وسُئِلَ عن صوم يوم عاشوراء؟ فقال: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الماضية».

قال مسلم: «وفي هذا الحديثِ مِنْ رواية شُعْبة: قال: وسُئِلَ عن صوم يومِ الإثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذكر الخميس؛ لما نراه وَهَمًا».

(١) في "مشكل الآثار" (١٥/٤٣٨).
(٢) في "صحيحه" (١١٦٢).

ثم أخرجه مسلم من طُرُقٍ أخرى غير طريق شُعْبة، ليس فيها ذِكْرُ الخميس.

مثال آخر: أخرَجَ الترمذي[1] حديثًا من طريق شُعْبة؛ قال: أخبرنا عبدُ رَبِّهِ بنُ سعيد؛ قال: سمعتُ أنس بن أبي أنس يحدِّث، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن عبدالله بن الحارث، عن المطَّلِب: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الصَّلَاةُ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ، تَشَهَّدُ في ركعتين، وتَباءَسُ، وتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ، وتقولُ: اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ، فمَنْ لم يفعَلْ ذلك فهي خِداج».

ثم قال الترمذي: «وقال اللَّيْثُ: أنا عبدُ ربِّه بن سعيد، عن عِمْران بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن رَبِيعة بن الحارث، عن الفضل بن عباس».

قال الترمذي: «سمعتُ محمَّد بن إسماعيل[2] يقول: روايةُ اللَّيْث ابن سعد أَصَحُّ من حديث شُعْبة، وشُعْبةُ أخطأ في هذا الحديث في مواضع: فقال: عن أنس بن أبي أنس، وإنما هو: عِمْران بن أبي أنس، وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو: عن عبدالله بن نافع، عن ربيعةَ بن الحارث، وربيعةُ بنُ الحارث هو: ابنُ المطَّلِب، فقال هو: عن المطَّلِب، ولم يذكُرْ فيه: عن الفضل بن العباس».

---

(١) في "العلل الكبير" (١٢٨).

(٢) هو: البخاري.

وذكر ابن أبي حاتم[1] أنه سأل أباه عن اختلاف شُعْبة والليث في هذا الحديث؟ ثم قال: «قال أبي: حديثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ؛ لأنَّ أنس بن أبي أنسٍ لا يُعْرَفُ، وعبدُاللهِ بنُ الحارث ليس له معنًى؛ إنما هو ربيعة ابن الحارث».

وقال في موضع آخر[2]: «قال أبي: ما يقولُ اللَّيْثُ أَصَحُّ؛ لأنه قد تابَعَ اللَّيْثَ عمرُو بنُ الحارث وابنُ لَهِيْعَة، وعمرٌو واللَّيْثُ كانا يَكْتُبان، وشعبةُ صاحبُ حفظ».

رابعًا: الإمام مالك:

قال أبو محمَّد ابن أبي حاتم[3]: «وسُئِل أبو زرعة عن حديث مالك، عن الزُّهْري، عن عَلِيِّ بنِ حسين، عن عُمَر بن عُثْمان بن عَفَّان، عن أسامة بن زيد؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ»؟

قال أبو زرعة: الرواةُ يقولون: عمرو، ومالك يقول: عمر بن عثمان.

قال أبو محمَّد: أمَّا الرواةُ الذين قالوا: عمرو بن عثمان: فسفيانُ بنُ عُيَيْنَة، ويونسُ بن يزيد، عن الزُّهْري».

---

(1) في "العلل" (٣٢٤).
(2) في "العلل" (٣٦٥).
(3) في "العلل" (١٦٣٥).

وذكر ابن أبي حاتم أيضًا[1] عن عليٍّ بن المَدِيني أنه قال: «سمعتُ يحيى بنَ سعيد يقول: قال مالكٌ في حديث ابن شِهَاب، عن علي بن حُسَيْن: عن عمر بن عثمان، يعني: عن أسامةَ بنِ زيد، عن النَّبيِّ ﷺ: «لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكافرَ». قال يحيى بن سعيد: فقلتُ لمالك: عمرو بن عثمان، فأبى أن يَرْجِعَ، وقال: قد كان لعثمانَ ابنٌ يقال له: عُمَر، هذه داره».

وذكر ابن عبدالبر[2] أنَّ الشافعي ويحيى القطان كانا يراجعانِهِ في هذا الحديث، فأبى أن يَرْجِعَ، وقال كما قال ليحيى بن سعيد.

ثم قال ابن عبدالبر: «ومالكٌ لا يكاد يُقَاسُ به غيرُهُ حفظًا وإتقانًا، لكنَّ الغَلَطَ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، وأهلُ الحديث يَأْبَوْنَ أن يكونَ في هذا الإسنادِ إلا عمرو - بالواو - وقال علي بن المَدِيني، عن سفيان بن عيينة: إنه قيل له: إنَّ مالكًا يقول - في حديث: «لا يَرِثُ المسلمُ الكافرَ» -: عمر بن عثمان، فقال سفيان: لقد سمعتُهُ من الزُّهْري كذا وكذا مَرَّةً، وتفقَّدته منه، فما قال إلا: عمرو بن عثمان».

ثم قال ابن عبدالبر: «وممَّن تابَعَ ابنَ عيينة على قوله: عمرو بن عثمان: مَعْمَرٌ، وابنُ جريج، وعُقَيْلٌ، ويونس بن يزيد، وشُعَيْب بن أبي حمزة، والأوزاعيّ، والجماعةُ أولى أن يُسَلَّمَ لها».

---

(١) في مقدمة "الجرح والتعديل" (١/ ٢٤١-٢٤٢).
(٢) في "التمهيد" (٩/ ١٦١-١٦٢).

٢) النِّسْيَانُ:

وهو من الأمور التي تعتري جميعَ الناس، وتقدَّم قولُ ابن عبدالبر - في حديث سَهْوِ النَّبيّ ﷺ -: «وفي هذا الحديثِ بيانٌ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنَّه إذا اعترَىٰ ذلك الأنبياءَ، فغيْرُهُمْ بذلك أحرى».

وقال الأعمش[١]: «سمعتُ مِنْ أبي صالح[٢] أَلْفَ حديثٍ، ثم مَرِضْتُ فنسيتُ بعضَها».

وقال أبو موسى محمد بن المثنَّى[٣]: «سمعتُ رِيَاحَ بنَ خالد يقول لِسُفْيان بن عُيَيْنة في مسجدِ الحرامِ[٤] سنة إحدى وتسعين: يا أبا محمَّد، أبو معاوية[٥] يحدِّث عنك بشيءٍ ليس تحفَظُهُ، ووكيعٌ يحدِّثُ عنك بشيءٍ ليس تحفظُهُ! فقال: صَدَّقهم؛ فإنِّي كنتُ قبل اليومِ أحفَظَ مني اليومَ».

وكان بعضُ المحدِّثين ربَّما حدَّث بالحديث، ثم نسيه، وأنكَرَ أنْ يكونَ حدَّث به:

فمن ذلك: ما أخرجه مسلم[٦]، من طريق سُفْيان بن عُيَيْنة، عن

---

(١) "الكفاية" للخطيب (ص٣٨٣).

(٢) هو: ذكوان السّمّان.

(٣) المرجع السابق.

(٤) كذا، بالإضافة، وهو جائزٌ، والجادَّة: المسجد الحرام. انظر التعليق على المسألة رقم (٦٥٤).

(٥) هو: محمد بن خازم.

(٦) في "صحيحه" (٥٨٣). وأخرجه البخاري (٨٤٢) دون ذكر إنكار أبي معبد.

عمرو بن دينار، عن أبي مَعْبَد[1] مولى ابن عباس: أنه سمعه يُخْبِرُ عن ابن عباس؛ قال: ما كُنَّا نعرفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله ﷺ إلا بالتكبير.

قال عمرو: فذكرتُ ذلك لأبي معبد، فأنكره، وقال: لم أحدِّثْكَ بهذا. قال عمرو: وقد أخبَرَنِيهِ قبل ذلك.

وربَّما صاحَبَ إنكارَ الشيخِ خشونةُ لفظِ الراوي عنه في مقابل إنكارِ شيخه؛ كما حصَلَ من الأعمش مع حصين بن عبدالرحمن السُّلَمي:

فقد أخرَجَ الخَطِيب[2]، من طريق أبي بَكْر بن عَيَّاش، عن الأعمش، عن حُصَيْن بن عبدالرحمن، عن عبيدالله بن عبدالله بن عُتْبة ابن مسعود؛ قال: استدانَتْ ميمونةُ زَوْجُ النَّبيِّ ﷺ ثلاثَ مِئَةِ درهمٍ ليس عندها وفاؤها، فنهيتُها عن ذلك! فقالتْ: إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنِ ادَّانَ دَيْنًا يريدُ أداءَهُ؛ أعانَهُ اللهُ عليه».

قال أبو بكر: «أتيتُ حُصَيْنًا أسمَعُ هذا منه، فقال: أنا لم أحدِّثِ الأعمشَ بهذا، فرجعتُ إلى الأعمشِ فأخبرتُهُ، فقال: كَذَبَ[3] واللهِ! لقد حدَّثني».

---

(١) اسمه: نافذ.

(٢) في «الكفاية» (ص١٣٨).

(٣) أي: أخطأ، وهي لغة أهل الحجاز. انظر «لسان العرب» (١/٧٠٩)، و«فتح الباري» (٢/ ٤٩٠).

وربَّما نَسِيَ الشيخُ الحديثَ، ثم ذهَبَ يحدِّث به عن الراوي عنه، كما حصَلَ من سُهَيْل بن أبي صالح:

قال الإمام الشافعي[1]: أخبرنا عبدالعزيز بن محمَّد الدَّرَاوَرْدي، عن رَبِيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قضَىٰ باليمين مع الشاهد.

قال عبدالعزيز: فذكَرْتُ ذلك لسهيل، فقال: أخبَرَني ربيعةُ، عنِّي - وهو ثقة - أني حدَّثتُهُ إيَّاه، ولا أحفظه.

قال عبدالعزيز: وكان أصابَ سُهَيْلاً عِلَّةٌ أذهبَتْ بعضَ عَقْله، ونَسِيَ بعضَ حديثه، وكان سُهَيْلٌ يحدِّثه عن ربيعة، عنه، عن أبيه.

وأخرجه أبو داود[2]، من طريق سُلَيْمان بن بِلَال التَّيْمي، عن ربيعة، وفيه يقولُ سليمان: فَلَقِيتُ سهيلاً، فسألتُهُ عن هذا الحديث؟ فقال: ما أعرفُهُ، فقلتُ له: إنَّ ربيعة أخبرني به عنك! قال: فإنْ كان ربيعةُ أخبرَكَ عني، فحدِّثْ به عن ربيعة، عنِّي.

وقال ابن أبي حاتم[3]: «قيل لأبي: يَصِحُّ حديثُ أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ في اليمين مع الشاهد؟ فوقَفَ وقفة، فقال: ترى الدَّرَاوَرْدِيَّ ما يقول؟ يعني: قوله: قلتُ لسهيلٍ، فلم يعرفه.

---

(١) في "الأم" (٦/ ٢٥٥).
(٢) في "سننه" (٣٦١١).
(٣) في "العلل" المسألة رقم (١٣٩٢/أ).

قلت: فليس نِسْيَانُ سُهَيْلٍ دافعَ[1] لِمَا حَكَىٰ عنه ربيعةُ، وربيعةُ ثقة، والرجلُ يُحَدِّث بالحديثِ وينسى.

قال: أجلْ هكذا هو، ولكنْ لم نَرَ أنْ يَتْبَعَهُ متابعٌ على روايته، وقد روى عن سُهَيْل جماعةٌ كثيرة، ليس عند أحدٍ منهم هذا الحديثُ».

وأعجبُ منه: أن ينسى الشيخُ والتلميذُ، فيعودُ الشيخُ فيذكِّرُ التلميذَ بالحديث؛ كما حصَلَ لمعتمر بن سليمان مع شيخه منقذ:

قال عَبَّاس الدُّوري[2]: حدَّثنا يحيى[3]؛ قال: حدَّثنا معتمر بن سليمان؛ قال: حدَّثني مُنْقِذٌ ؛ قال : حدَّثْتَنِي أنتَ، عنِّي، عن أيوب، عن الحسن ؛ قال : «وَيْحٌ كلمةُ رحمةٍ»!!.

٣) التَّوَقِّي وَالاِحْتِيَاطُ وَالاحْتِرَازُ:

عُرِفَ عن بعض الأئمَّة - رحمهم الله - شِدَّةُ التوقِّي والاحتراز في الرواية؛ فإذا ما شكَّ في شيء تَرَكَهُ، فإنْ شَكَّ في رفع الحديثِ وقَفَهُ،

---

(١) كذا، وهو على لغة ربيعة. وانظر تعليقنا عليها في موضعها من "العلل"، وفي المسألة رقم (٣٤).

(٢) في "تاريخه" (٤٢٢٦). وفي هذه الرواية اختلاف عن ابن معين، وعن معتمر بن سليمان، فانظره - إن شئت - في "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (ص٧٧)، و"الثقات" لابن حبان (٩/ ١٩٧)، و"المجالسة" للدينوري (١٤٣٤)، و"التمهيد" لابن عبد البر (٢/ ١٤١)، و"مقدمة ابن الصلاح" (ص٣١٣)، و"فتح الباري" لابن حجر (١٠/ ٥٥٣)، و"تذكرة المؤتسي" (٢٩)، و"تدريب الراوي" (٢/ ٢٥٤) كلاهما للسيوطي.

(٣) هو: ابن معين.

وإنْ شَكَّ في وصلِهِ أرسلَهُ، وهكذا.

وربَّما كان هذا الشَّكُّ مرجوحًا، والظَّنُّ الغالبُ رَفْعَ الحديث ووَصْلَهُ، ولكنْ هكذا صنَعَ هؤلاءِ الذين ذُكِروا بهذا، وأكثرُهُمْ من أهل البَصْرة؛ مثل محمَّد بن سِيرين، وأيوب السَّخْتِياني، وعبدالله بن عَوْن، وحَمَّاد بن زيد.

قال الدارقطني[1]: «وقد تقدَّم قولنا في أنَّ ابن سيرين - مِنْ تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه - تَارَةً يُصَرِّحُ بالرَّفْع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقَّف؛ على حسب نشاطِهِ في الحال».

وذكَرَ حديثًا اختُلِفَ في رفعه ووقفه، ثم قال[2]: «ورَفْعُهُ صَحيحٌ، وقد عرفت عادة ابن سيرين: أنه ربَّما توقَّف عن رفعِ الحديث توقِّيًا».

وقال أيضًا[3]: «ورَفْعُهُ صَحيحٌ؛ لأنَّ ابن سيرين كان شديدَ [التوقِّي][4] في رفع الحديث».

وقال في موضع آخر[5]: «فرَفْعُهُ صَحيحٌ، ومَنْ وقفه فقد أصاب؛ لأنَّ ابن سيرين كان يفعَلُ مثلَ هذا؛ يَرْفَعُ مرةً، ويُوقِفُ أخرى».

وقال ابن رجب[6]: «وليس وَقْفُ هذا الحديثِ مما يَضُرُّ؛ فإنَّ ابن

(١) في "العلل" (١٠/ ٢٥).
(٢) في الموضع السابق (١٠/ ٢٩). (٣) في الموضع السابق (١٠/ ٢٧).
(٤) في الأصل: «العوا»، والمثبت بالاجتهاد بدلالة ما سبق عن ابن سيرين.
(٥) في الموضع السابق (١٠/ ٣٠).
(٦) في "شرح العلل" (٢/ ٧٠٠).

سِيرِينَ كان يقفُ الأحاديثَ كثيرًا ولا يَرْفَعها، والناسُ كلُّهم يخالفونه ويرفعونها».

وفي أسئلة المروزيِّ للإمام أحمد، قال المروزي[1]: «سألته عن هشام بن حَسَّان؟ فقال: أيوبُ وابنُ عَوْن أحبُّ إليّ، وحسَّن أَمْرَ هشام، وقال: قد روى أحاديثَ رَفَعها أَوْقَفوها، وقد كان مذهبهم أنْ يقصِّروا بالحديث ويُوقِفوه».

وقال الدارقطني[2]: «وكان ابنُ عَوْن ربَّما وقَفَ المرفوعَ».

وقال يعقوب بن شَيْبة[3]: «حمَّادُ بنُ زَيْد أثبَتُ من ابن سلمة، وكُلٌّ ثقةٌ، غيرَ أنَّ ابنَ زيد معروفٌ بأنه يقصِّر في الأسانيد، ويُوقِفُ المرفوعَ، وكثيرُ الشكِّ بتوقِّيه، وكان جليلاً لم يكنْ له كتابٌ يَرْجعُ إليه، فكان أحيانًا يذكُرُ فيرفَعُ الحديثَ، وأحيانًا يهابُ الحديثَ ولا يَرْفعه».

ومِنْ جملة مَنْ عُرِفَ عنه هذا وليس من البَصْريين: الإمامُ مالك، يقولُ الدارقطني[4]: «ومِنْ عادَةِ مالكٍ إرسالُ الأحاديثِ، وإسقاطُ رجل».

(١) في "علل الحديث" (٧٢).
(٢) في "العلل" (١٠/ ١٤).
(٣) كما في "تهذيب التهذيب" (٣/ ١٠).
(٤) في "العلل" (٦/ ٦٣رقم ٩٨٠).

٤) أَخْذُ الْحَدِيثِ حَالَ الْمُذَاكَرَةِ:

كان المحدِّثون يَحُثُّون على مذاكرةِ الحديثِ ويَحْرِصون عليها حِرْصًا شديدًا؛ لِمَا وَجَدوا فيها من الفوائد؛ كاستذكارِ الحديثِ وتحفُّظه، واستدراكِ ما فاتَهُمْ من الأحاديثِ في البابِ الذي يذاكرون فيه، وكَشْفِ الخَلَلِ والعِلَلِ في الأحاديثِ التي يَحْفَظونها، وكَشْفِ الضعفاءِ والكذابين من الرواة.

وعُنِيَ بها جميعُ مَنْ أَلَّف في علومِ الحديث، بل أفرَدَ لها عددٌ من الأئمَّة بابًا في مؤلَّفاتهم، منهم: أبو بكر بن أبي شَيْبة في "المصنَّف"[١]، والدارمي في "مسنده"[٢]، والرَّامَهُرْمزي في "المحدِّث الفاصل"[٣]، وعدَّها أبو عبدِالله الحاكمُ[٤] نوعًا من أنواع علومِ الحديث، وأطالَ فيها الخطيبُ البغداديُّ في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع"[٥]، فعقَدَ لها بابًا بعنوان: «مذاكرة الحديثِ مع عامَّة الناس»، ثم أتبَعَهُ بابًا بعنوان: «المذاكرة مَعَ الأتباعِ والأَصْحَاب»، ثم بابًا بعنوان: «المذاكرة مَعَ الأقرانِ والأتراب»، ثم ختمها بباب: «المذاكرة مَعَ الشُّيُوخ وذوي الأسنان»، وكان قد عقَدَ بابًا قبل ذلك[٦] بعنوان: «الكتابة عن المحدِّث في المذاكرة».

---

(١) (٥/٢٨٧).

(٢) (١/٤٧٧-٤٨٩).

(٣) (ص٥٤٥-٥٤٨).

(٤) في "معرفة علوم الحديث" (ص١٤٠-١٤٦).

(٥) (٢/٤٠٤-٤٢١).

(٦) في (٢/٢٨).

وأورَدَ هؤلاءِ المحدِّثون في هذه الأبواب وغَيْرِهَا أقوالاً كثيرةً في الحَثِّ عليها، وذِكْرِ فوائدها، وآدابِهَا، فَمِنْ ذلك:

قولُ عليِّ بنِ أبي طالب ﷺ: «تَزَاوَرُوا وتَذَاكَرُوا الحديث؛ فإنَّكم إنْ لم تَفْعَلوا يَدْرُسْ»[1].

وقال أبو سعيدٍ الخُدْريُّ ﷺ: «تحدَّثوا؛ فإنَّ الحديثَ يُهَيِّجُ الحديثَ»[2].

وفي لفظ: «تَذَاكَرُوا؛ فإنَّ الحديثَ يُذْكِرُ الحديثَ»[3].

وقال عَلْقمة: «تَذَاكروا الحديثَ؛ فإنَّ حياتَهُ ذِكْرُهُ»[4].

وقال إبراهيمُ النَّخَعي: «مَنْ سَرَّهُ أنْ يَحْفَظَ الحديثَ، فَلْيُحَدِّثْ به، ولو أنْ يُحَدِّثَ به مَنْ لا يشتهيه؛ فإنَّه إذا فعَلَ ذلك كان كالكتابِ في صَدْرِهِ»[5].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٥)، والدارمي في "مسنده" (٦٥٠)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (٧٢١)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٢٣و٦٢٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٤)، والدارمي "(٦١٧- ٦٢٢)، والرامهرمزي (٧٢٣)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٢)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٢٦و٧٠٦).

(٣) أخرجه الرامهرمزي (٧٢٢)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٣).

(٤) أخرجه الدارمي (٦٢٧)، والخطيب في "الجامع" (١٨٨٤).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦١٢٨)، والدارمي (٦٣٠)، والخطيب في المرجع السابق (١٨٨٥).

وقال يَزِيدُ بنُ أبي زياد: قال عبدُالرحمن بنُ أبي ليلى: «إحياءُ الحديثِ مذاكرتُهُ»، فقال له عبدُاللهِ بنُ شَدَّاد: «يَرْحَمُكَ الله! كم مِنْ حديثٍ أحيَيْتُهُ في صَدْري كان قد مات»[1].

وكان ابنُ شِهَاب الزُّهْري يسمع العِلْمَ مِنْ عُرْوة وغيره، فيأتي إلى جاريةٍ له وهي نائمةٌ فيوقظها فيقول: اسمعي، حدَّثني فلانٌ كذا، وفلانٌ كذا، فتقولُ: ما لي وما لهذا الحديثِ؟! فيقول: قد عَلِمْتُ أنك لا تنتفعين به، ولكنْ سمعتُهُ الآنَ، فأردتُ أن أَسْتَذْكِره[2].

وقال الأعمش: «كان إسماعيلُ بنُ رَجَاء يجمعُ صبيانَ الكُتَّاب يحدِّثهم، يتحفَّظُ بذلك»[3].

وقال عليُّ بن المَدِيني: «سِتَّةٌ كادتْ تَذْهَبُ عقولهم عند المذاكرة: يحيى[4]، وعبدُالرحمن[5]، ووَكِيعٌ، وابنُ عُيَيْنة، وأبو داود[6]، وعبدالرزَّاق». قال علي: «مِنْ شِدَّةِ شَهْوتهم له».

وقال: «تذاكَرَ وكيعٌ وعبدُالرحمنِ ليلةً في مَسْجِدِ الحرامِ[7]، فلم

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٢٩)، والدارمي (٦٢٦و٦٣٤)، والرامهرمزي (٧٢٧).
(٢) المرجع السابق (١٨٨٧).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٢٧)، والدارمي (٦٢٩).
(٤) هو: ابن سعيد القطان.
(٥) هو: ابن مهدي.
(٦) هو: سليمان بن داود الطيالسي.
(٧) الجادَّةُ: في المسجدِ الحرامِ، والمثبتُ صحيحٌ في العربية. انظر تعليقنا على المسألة رقم (٩٥٤).

يزالا حتَّى أذَّن المؤذِّنُ أذانَ الصُّبْح»[1].

وقال عليُّ بنُ الحَسَن بن شَقِيق: «كنتُ مع عبدالله بن المبارك في المَسْجِدِ في ليلةٍ شَتَوِيَّةٍ باردةٍ، فقمنا لِنَخْرُجَ، فلمَّا كان عند باب المسجد ذاكرني بحديثٍ، و ذاكَرْتُهُ بحديث، فما زال يُذَاكِرني وأذاكِرُهُ، حتى جاء المؤذِّن، فأذَّن لصلاةِ الصبح»[2].

وقال أبو بكر بن زَنْجُويَهْ: قَدِمْتُ مِصْرَ، فأتيتُ أحمد بن صالح، فسألني: مِنْ أين أنت؟ قلتُ: مِنْ بغداد، قال: أين منزلك مِنْ منزل أحمد بن حنبل؟ قلتُ: أنا مِنْ أَصْحَابه، قال: تَكْتُبُ لي موضعَ منزلك؛ فإنِّي أريدُ أوافي العِرَاقَ، حتى تَجْمَعَ بيني وبين أحمد بن حنبل، فكتبْتُ له، فوافى أحمدُ بنُ صالحٍ سنةَ اثنتَيْ عَشْرةَ[3] إلى عَفَّان، فسأل عني، فلقيني، فقال: المَوْعِدُ الذي بيني وبينك، فذهَبْتُ به إلى أحمد بن حنبل، واستأذنْتُ له، فقلتُ: أحمدُ بنُ صالح بالباب، فقال: ابنُ الطَّبَرِيِّ؟ قلتُ: نعم، فأَذِنَ له، فقام إليه ورحَّب به وقرَّبه وقال له: بَلَغني عنك أنك جمعْتَ حديثَ الزُّهْريِّ، فتعال نذاكر ما روى الزُّهْرِيُّ عن أَصْحَاب رسول الله ﷺ، فجعلا يتذاكران، ولا يُغْرِبُ أحدُهُما على الآخر حتى فَرَغا، وما رأيتُ أحسَنَ من مذاكرتهما! ثم قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمدَ بنِ صالح: تعال حتى

(1) أخرجه الخطيب في "الجامع" (١٨٩٩).

(2) المرجع السابق (١٩٠٤).

(3) يعني: ومئتين.

نُذَاكِرَ ما روى الزُّهْري عن أولاد أَصْحَاب رسول الله ﷺ، فجعلا يتذاكران، ولا يُغْرِبُ أحدُهُما على الآخر، إلى أنْ قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمدَ بنِ صالح: عندك عن الزُّهْري، عن محمَّد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن عوف؛ قال النَّبِيُّ ﷺ: «ما يَسُرُّنِي أَنَّ لي حُمُرَ النَّعَمِ، وأَنَّ لي حِلْفَ الْمُطَيَّبِينَ»؟ فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: أنتَ الأستاذُ وتذكُرُ مِثْلَ هذا؟! فجعَلَ أحمدُ بنُ حنبل يبتسم ويقولُ: رواه عن الزُّهْري رجلٌ مقبول - أو صالح -: عبدالرحمن بن إسحاق، قال: مَنْ رواه عن عبدالرحمن بن إسحاق؟ فقال: حدَّثناه رجلان ثقتان: إسماعيلُ بنُ عُلَيّة، وبِشْر بن المفضَّل، فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: سألتُكَ بالله إلا أمليتَهُ عليَّ! فقال أحمد: مِنَ الكتاب، فقام، فدخَلَ وأخرَجَ الكتابَ، وأملاه عليه، فقال أحمد بن صالح: لو لَمْ أستَفِدْ بالعراقِ إلا هذا الحديثَ كان كثيرًا. ثم ودَّعه وخرَجَ[1].

وهذا الحديثُ مِنَ الأحاديثِ التي رواها الإمامُ أحمَدُ[2] واستَنْكَرَهَا على عبدالرحمن بن إسحاق، فقد قال المَرُّوذي[3]: قلتُ

---

(١) أخرج هذه القصة ابن عدي في "الكامل" (١/ ١٨١)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤/ ١٩٧-١٩٨)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٩١٧)، ومنهما جرى تصحيح بعض الكلمات.

(٢) في "مسنده" (١/ ١٩٠رقم١٦٥٥) عن بشر بن المفضل، و(١/ ١٩٣رقم١٦٧٦) عن إسماعيل بن علية.

(٣) في "علل الحديث ومعرفة الرجال" (٦١).

لأبي عبدالله: فعبدُالرحمنِ بنُ إسحاق كيف هو؟ قال: «أَمَّا ما كتبنا مِنْ حديثه: فقد حدَّث عن الزُّهْري بأحاديث»، كأنَّه أراد تفرَّدَ بها، ثم ذكَرَ حديثَ محمَّد بن جُبَيْر في الحِلْف؛ حِلْفِ المُطَيَّبِينَ، فأنكره أبو عبدالله، وقال: «ما رواه غيره»[1].

وكانوا يتساهلون في المذاكرة ويتسمَّحون، فيحدِّث أحدُهُمْ حالَ المذاكرةِ بالحديثِ على غَيْرِ وجهِ التحديث، ويأخُذُ أحدُهُمْ حالَ المذاكرةِ ما لا يأخُذُهُ في مَجْلِسِ السماع.

قال سُفْيان الثَّوْري: «إذا جاءتِ المذاكرةُ جئنا بِكُلٍّ، وإذا جاء التحصيلُ جئنا بمنصورِ بنِ المُعْتَمِرِ»[2].

وقال الخطيب[3]: «إذا أورَدَ المحدِّث في المذاكرة شيئًا أراد السامعُ له أن يدوِّنه عنه؛ فينبغي له إعلامُ المحدِّث ذلك؛ ليتحرَّى في تَأْدِيَةِ لفظِهِ، وحَصْرِ معناه».

ثم أخرَجَ[4]، عن أبي موسى محمد بن المثنَّى؛ أنه قال: «سألتُ عبدالرحمن - يعني: ابن مهدي - عن حديثٍ، وعنده قوم، فساقه، فذهبتُ أَكْتُبُه، فقال: أيَّ شيء تَصْنَعُ؟! فقلتُ: أكتبُهُ، فقال: دَعْهُ؛ فإنَّ في نفسي منه شيئًا، فقلتُ: قد جِئْتَ به، فقال: لو كنتَ وحدَكَ

(١) انظر مبحث "التفرُّد" للدكتور إبراهيم اللاحم المنشور في "مجلة الحكمة" العدد (٢٤) (ص١٢-١٣).
(٢) "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٥٥٣).
(٣) في "الجامع" (٢/ ٢٨).
(٤) في "الجامع" (١١١٩).

لحدَّثْتُكَ به، فكيف أصنَعُ بهؤلاءِ؟!».

قال الخطيبُ بعد أنْ أخرجه: «كان أبو موسى مِنَ المُلَازِمِينَ لعبدالرحمن، فقوله: "لو كُنْتَ وحدك لحدَّثتك به"، أراد: أنه متى بان له أنَّ الحديثَ على غير ما حدَّثه به أمكنَهُ استدراكُهُ لإصلاحِ غَلَطه، ولا يمكنُهُ ذلك مع الغُرَباء الذين حَضَروا عنده، والله أعلم. وكان عبدالرحمن بن مَهْدي يحرِّج على أَصْحَابه أن يكتبوا عنه في المذاكرة شيئًا».

ثم ساق الخطيبُ بسنده عن بَكْر بن خَلَف قال: سمعتُ عبدَالرحمنِ بنَ مَهْدي يقولُ: «حرامٌ عليكم أن تَأْخُذوا عنِّي في المذاكرةِ حديثًا؛ لأنِّي إذا ذاكَرْتُ تساهلْتُ في الحديث».

وقال أحمد بن محمد بن سليمان التُّسْتَري: حدَّثني أبو زرعة الرازي؛ حدَّثني إبراهيم بن موسى؛ نا عبدالرحمن بن الحَكَم المَرْوَزي، عن نَوْفَل بن المُطَهَّر قال: قال لنا عبدالله بن المبارك: «لا تَحْمِلُوا عنِّي في المذاكرةِ شيئًا».

قال أبو زُرْعة: وقال إبراهيم: «لا تَحْمِلوا عنِّي في المذاكرة شيئًا».

قال أحمد: وقال لي أبو زُرْعة: «لا تَحْمِلوا عنِّي في المذاكرةِ شيئًا»[1].

---

(١) المرجع السابق (١١٢١).

وكان أبو زُرْعة يحرِّج على تلاميذِهِ أن يَكْتبوا عنه في المذاكرةِ شيئًا[1].

وكان عبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمَدَ لا يكتُبُ - أحيانًا - ما يأخذُهُ عن أبيه حالَ المذاكرة؛ ففي زوائده على "المسند" قال[2]: «وَجَدتُّ هذا الحديثَ في كتاب أبي بخطِّ يده . . . وأظنُّني قد سمعتُهُ منه في المذاكرة فلم أَكْتُبْهُ».

والظاهرُ: أنَّ أباه كان ينهاه عن كتابة ما يكونُ في المذاكرة؛ وإنْ كتَبَ ميَّزه مِنْ غيره؛ كما يدلُّ عليه قوله:

«وقد سَمِعْتُ أبي ذكَرَ حديثًا عن عبدالرحمن بن مالك بن مِغْوَلٍ، عن أبي حَصِين؛ في المذاكرة، على غير وجهِ الحديثِ، فكتبتُهُ عنه، وكان سَيِّئَ الرأيِ فيه جِدًّا»[3].

وهذا منهجٌ معروفٌ للإمام أحمد تلقَّاه عن أشياخه، فقد حكى عنه ابنُهُ عبدالله[4] أنه قال: «كتبتُ عن يحيى بن سعيد[5]، عن شَرِيك؛ على غير وجهِ الحديث»؛ يعني: المذاكرة[6].

وسأله أبو بكر المَرُّوذي[7] فقال: «قلتُ: يحيى القَطَّانُ أَيْشٍ كان

(١) المرجع السابق (١١٢٢).
(٢) (٤/٩٦رقم١٦٨٧٩).
(٣) "العلل ومعرفة الرجال" (٥٩٣١).
(٤) في المرجع السابق (٥٣٢٧).
(٥) هو: القطان.
(٦) هذا التوضيح من عبد الله.
(٧) في"العلل" (٢٠٩).

يقولُ في شَرِيك؟ قال: كان لا يَرْضَاه، وما ذكر عنه [إلا شيئًا][1] على المذاكرة؛ حديثين».

وقال ابن حزم[2]: «وأما المدلِّسُ فينقسمُ إلى قِسْمَيْنِ، أحدُهُمَا: حافظٌ عدلٌ ربَّما أرسَلَ حديثَهُ، وربَّما أسنَدَهُ، وربَّما حدَّث به على سَبِيلِ المذاكرة، أو الفُتْيَا، أو المناظرة، فلم يَذْكُرْ له سَنَدًا، وربَّما اقتصَرَ على ذِكْرِ بعض رواتِهِ دون بعض . . . وقد رُوِّينا عن عبدالرزَّاق ابن هَمَّام قال: كان مَعْمَرٌ يُرْسِلُ لنا أحاديثَ، فلمَّا قَدِمَ عليه عبدُاللهِ بنُ المبارك أسنَدَهَا له، وهذا النوعُ منهم كان جِلَّةَ أَصْحَابِ الحديث وأئمَّة المسلمين؛ كالحَسَنِ البَصْري، وأبي إسحاق السَّبِيعي، وقتادةَ بنِ دِعَامة، وعَمْرِو بنِ دينار، وسليمانَ الأعمشِ، وأبي الزُّبَيْر، وسُفْيانَ الثَّوْرِيِّ، وسُفْيانَ بنِ عُيَيْنة، وقد أدخَلَ عليُّ بنُ عمر الدارقطنيُّ فيهم مالكَ بنَ أنس ولم يكنْ كذلك، ولا يوجدُ له هذا إلا في قليلٍ مِنْ حديثه؛ أرسلَهُ مرةً وأسنَدَهُ أخرى».

وكانوا يَسْتحبُّون لمَنْ أخَذَ عن شيوخه شيئًا حالَ المذاكرةِ أنْ يبيِّن ذلك:

قال الخطيب البغدادي[3]: «واستُحِبَّ لمَنْ حَفِظَ عن بعضِ شيوخه في المذاكرة شيئًا وأرادَ روايتَهُ عنه أن يقولَ: حدَّثناه في المذاكرة، فقد

(١) في الأصل: « الاشياء »، والتصويب من "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٨٣).
(٢) في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣١).
(٣) في "الجامع" (٢/ ٣٠).

كان غيرُ واحدٍ من متقدِّمي العلماءِ يفعلُ ذلك».

ومِنْ أمثلة مَنْ كان يفعلُ ذلك ممَّن أشار إليهم الخطيبُ: أبو حاتمٍ الرازي، فقد ترجَمَ ابنه عبدالرحمن[1] لمحمَّد بن نُبَاتة السَّرِيِّ فقال: «روى عن أبي عاصمٍ النَّبِيلِ، سمع منه أبي في المذاكرة حديثًا، فاسْتَحْسَنَهُ، فكَتَبه».

وروى الترمذي[2] حديثًا، فقال: «حدَّثني الحسَنُ بنُ علي بهذا - أو شبهه - في المذاكرة».

وقال أبو عَوَانة[3]: «حدَّثني أحمدُ بنُ سَهْلِ بنِ مالك على المذاكرة».

وأمثلةُ هذا كثيرةٌ في كتب الحديث.

وأصبَحَ المحدِّثون يَكْشِفون عِلَلَ الأحاديثِ أحيانًا بهذا؛ فينظرون في غَلَط المحدِّث، مع كيفيَّةِ تلقِّيه للحديثِ، فإنْ كان أَخَذَهُ في مجلسِ المذاكرة؛ عَرَفُوا أنَّ العِلَّةَ وقَعَتْ بسبب تحديثِ الشيخِ بهذا وهو غير مُتَهَيِّئٍ للتحديث:

قال أبو عبدالله الحاكم[4]: «وجدتُّ أبا عليٍّ الحافظَ سيِّئَ الرأي في أبي القاسم اللَّخمي[5]، فسألتُهُ عن السبب فيه؟ فقال: اجتمعْنَا

(١) في "الجرح والتعديل" (٨/ ١١٠رقم٤٨٩).
(٢) في "جامعه" (٦٦٦).
(٣) في "مستخرجه" (٤٧٢٩).
(٤) في "المعرفة" (ص١٤٣).
(٥) يعني: الطبراني.

على بابِ أبي خَلِيفة، فذكرنا طُرُقَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ على سَبْعةِ أعضاء»، فقلتُ له: تحفظُ عن شُعْبة، عن عبدالملك بن مَيْسَرة الزَّرَّاد، عن طاوس، عن ابن عباس؟ فقال: بلى، [رواه][1] غُنْدَرٌ، وابنُ أبي عدي، فقلتُ: مَنْ عنهما؟ فقال: حدَّثَناه عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عنهما، فاتهمتُهُ إذْ ذاك.

ثم قال أبو علي: ما حدَّث به غيرُ عثمانَ بنِ عمر[2]».

وذكَرَ الذهبيُّ هذه الحكايةَ[3]، ثم قال: «قلتُ: هذا تَعَنُّتٌ على حافظٍ حُجَّة؛ قال الحافظُ ضياءُ الدين المَقْدِسي: هذا وَهِمَ فيه الطبراني في المذاكرة، فأمَّا في جَمْعه حديثَ شُعْبة فلم يروه إلا مِنْ حديث عثمان بن عمر، ولو كان كُلُّ مَنْ وَهِمَ في حديثٍ واحدٍ اتُّهِمَ؛ لكان هذا لا يَسْلَمُ منه أحدٌ».

ومن أمثلة ما **عُنِيَ الأئمَّةُ بعلَّته**: ما جعله الترمذيُّ[4] مثالاً لما يُرْوَىٰ من وجوهٍ كثيرة، ويُسْتَغْرَبُ مِنْ وجه معيَّن؛ حين قال: «رُبَّ حديثٍ يروى من أوجه كثيرة، وإنما يُستغرب لحالِ الإسناد.

حدَّثنا أبو كريبٍ، وأبو هشامٍ الرفاعيُّ، وأبو السائب، والحسين

(١) ما بين المعقوفين زيادة من "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ١٢٦).

(٢) يعني: عن شعبة.

(٣) في "السير" (١٦/ ١٢٦-١٢٧).

(٤) في "العلل الصغير" كما في "شرحه" لابن رجب (٦٤٣-٦٤٤)، وانظر "العلل الكبير" (٥٦٥).

الأسود؛ قالوا: ثنا أبو أسامة، عن بُرَيْد بن عبدالله بن أبي بُرْدة، عن جَدِّه أبي بُرْدة، عن أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «الكافرُ يأكُلُ في سبعةِ أمعاءٍ، والمؤمنُ يَأْكُلُ في مِعًى واحدٍ». هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه مِنْ قِبَلِ إسناده، وقد روي مِنْ غير وجه عن النَّبيِّ ﷺ، وإنما يُسْتَغرب من حديثِ أبي موسى، وسألتُ محمودَ بنَ غَيْلان عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثُ أبي كُرَيْب، عن أبي أسامة، وسألتُ محمدَ بنَ إسماعيل[1] عن هذا الحديث؟ فقال: هذا حديثُ أبي كُرَيْب، عن أبي أسامة، ولم نعرفْهُ إلا مِنْ حديثِ أبي كريب، عن أبي أسامة. فقلتُ: حدَّثنا غير واحد عن أبي أسامة بهذا، فجعَلَ يتعجَّبُ ويقول: ما علمتُ أنَّ أحدًا حدَّث بهذا غَيْرَ أبي كريب! قال محمد: وكنَّا نرى أنَّ أبا كُرَيْب أخَذَ هذا الحديثَ عن أبي أسامة في المذاكرة».

قال ابن رجب[2] - بعد ذكره كلام الترمذي -: «وما حكاه الترمذيُّ عن البخاريِّ ههنا أنه قال: "كنا نرى أنَّ أبا كُرَيْب أخَذَ هذا عن أبي أسامة في المذاكرة": فهو تعليلٌ للحديث؛ فإنَّ أبا أسامة لم يرو هذا الحديثَ عنه أحدٌ من الثقات غَيْرُ أبي كريب، والمذاكرةُ يُجْعَلُ فيها تسامحٌ بخلافِ حالِ السماع أو الإملاء»[3].

---

(١) يعني: البخاري.

(٢) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٤٧).

(٣) انظر أيضًا المبحث التالي، و"العلل" لابن أبي حاتم (١٥٥٢)، و"تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي (٣/ ٤٨٠)، و"المجروحين" لابن حبان (٣/ ٤٠).

٥) كَسَلُ الرَّاوِي:

عُرِفَ مِنْ طباعِ الناسِ أنَّ النَّفْسَ البشريَّة لها إقبالٌ وإدبار، على حَسَبِ ما يَعْتَرِيها من حزن، أو فَرَح، أو مَرَض، أو قِلَّة نَوْم وأَرَق، أو انشغالٍ بالتفكير في أمر من الأمور، أو غيرِ ذلك ممَّا يجعل الراوي غير مُتَهَيِّئٍ ولا مُسْتَجْمِعٍ قواه للتحديث، وهذا ما يعبِّر عنه المحدِّثون بالكَسَل، وضِدُّهُ النشاط، وفيه شبه مِنَ السبب السابق «المذاكرة».

فربَّما ذكَرَ المحدِّثُ الحديثَ وهو في هذه الحال؛ لمناسبةٍ جرَتْ، لا على سبيلِ التحديث؛ كفتوى، أو موعظة، أو سؤال عن ذلك الحديث، أو عن بعض ما يتعلَّق به؛ كالكلامِ في أحدِ رواته، أو غير ذلك من الأمور التي يجمعها عَدَمُ إرادةِ التحديث؛ فيذكُرُ المحدِّثُ الحديثَ فيَنْقُصُ منه؛ إمَّا بإرسالِهِ وهو موصول، أو بوَقْفِهِ وهو مرفوع، أو يُسْقِطُ مِنْ سنده بعضَ رواته لا على سبيل التدليس، أو لا يسوقُ المَتْنَ بتمامه، أو غيرِ ذلك مما يعتري الحديثَ من اختلاف، منشؤُهُ: ذِكْرُ الحديثِ لا لروايتِهِ، ولكنْ لمناسبةِ المَجْلِسِ أو الموقفِ لِذِكْرِهِ وإنْ كان قاصرًا.

وتقدَّم قولُ ابن حَزْم[1]: «وأمَّا المُدَلِّسُ فينقسمُ إلى قسمَيْن، أحدُهُمَا: حافظٌ عدلٌ ربَّما أرسَلَ حديثَهُ، وربَّما أسنَدَهُ، وربَّما حدَّث به على سَبِيلِ المذاكرة، أو الفُتْيَا، أو المناظرة، فلم يَذْكُرْ له سَنَدًا،

---

(١) (ص٨٦)، وهو في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣١).

وربَّما اقتصَرَ على ذِكْرِ بعضِ رواته دون بعض . . . » إلخ.

وربَّما أَخَذَ بعضُ الرواة ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخِ في هذه الحال، فيرويه على ما فيه مِنْ نقص، وربَّما حدَّث الشيخُ بذلك الحديثِ في مجلسِ التحديثِ تامًّا، فينشأُ الاختلافُ بين الرواة لهذا السبب، وربَّما لم يحدِّث الشيخُ بذلك الحديثِ إلا في حالِ كَسَله، فيختلفُ مع أقرانِهِ ممَّن شاركه في رواية ذلك الحديث، فنجدُ علماءَ الحديثِ يوفِّقون بين هذا الاختلافِ بالإشارةِ إلى هذا السببِ بعبارة يَفْهَمها أهلُ الاختصاص.

مثال ذلك: قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحكَمُ بن عُتَيْبة، عن يحيى بن الْجَزَّار، عن صُهَيْبٍ أبي الصَّهْبَاء، عن ابن عباس؛ قال: كنتُ راكبًا على حِمَار، فمَرَرْتُ بين يَدَي النَّبِيِّ ﷺ وهو يصلِّي؟

قال أبي: رواه عمرو بن مُرَّة، عن يحيى بن الْجَزَّار، عن ابن عبَّاس، ولم يذكُرْ صهيبًا.

قلتُ لأبي: أيهما أَصَحُّ؟

قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نَقَصَ رجلاً؛ وكلاهما صحيحين[2].

---

(١) في "العلل" (٢٤١).

(٢) كذا في جميع النسخ: «صحيحين»، وله وجه في العربية. انظر التعليق عليه في المسألة نفسها.

وقال أيضًا[1]: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وُهَيْب[2]، عن أيوب[3]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي راشد، عن عبدالرحمن بن شِبْل، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ...»؟.

قال أبي: رواه بعضهم فقال: عن يحيى، عن زَيْد بن سَلَّام، عن أبي سَلَّام، عن أبي راشد الْحُبْراني، عن عبدالرحمن بن شِبْل، عن النَّبِيِّ ﷺ، كلاهما صحيحٌ؛ غيرَ أنَّ أيوبَ ترَكَ من الإسناد رجلَيْن[4].

وربَّما صرَّح العلماءُ بهذا السببِ أحيانًا.

قال ابن رجب[5]: «وقال الأثرَمُ أيضًا: قال أبو عبدالله[6]: ما أحسَنَ حديثَ الكوفيين عن هشامِ بنِ عُرْوة! أسنَدُوا عنه أشياءَ، قال: وما أرى ذاك إلا على النَّشَاط؛ يعني: أنَّ هشامًا يَنْشَطُ تارَةً فيُسْنِد، ثم يُرْسِلُ مَرَّةً أخرى».

وقال مسلم بن الحَجَّاج[7]: «فإذا كانتِ العِلَّةُ - عند مَنْ وصفنا قولَهُ مِنْ قبلُ - في فسادِ الحديثِ وتوهينِهِ إذا لم يُعْلَمْ أنَّ الراويَ قد سمع ممَّن روى عنه شيئًا: إمكانَ[8] الإرسالِ فيه؛ لزمه تركُ

(١) في المصدر السابق (١٦٧٤).

(٢) هو: ابن خالد.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السختياني.

(٤) انظر أمثلة أخرى كثيرة في "العلل" لابن أبي حاتم (٢٥ و٣٠٨ و٣١٢ و٥٧٥ و٦٧٤ و٦٨٨ و٧٧٦ و٩٨٠ و٢١٣٨ و٢٣٠٢ و٢٣١٥ و٢٥٤٧).

(٥) في "شرح العلل" (٢/ ٦٧٩).

(٦) يعني: الإمام أحمد.

(٧) في مقدمة "صحيحه" (١/ ٣٢).

(٨) قوله: «إمكان» بالنصب، وهو خبر «كانت».

الاحتجاج - في قِيادِ قولِهِ - بروايةِ مَنْ يُعْلَمُ أنه قد سَمِعَ ممَّن روى عنه، إلا في نفسِ الخبر الذي فيه ذِكْرُ السماع؛ لِمَا بَيَّنَّا من قبلُ عن الأئمَّةِ الذين نقلوا الأخبار: أنهم كانت لهم تاراتٌ يُرْسِلُون فيها الحديثَ إرسالاً، ولا يَذْكُرون مَنْ سَمِعوه منه، وتاراتٌ يَنْشَطون فيها، فيُسْنِدون الخبر على هيئة ما سَمِعوا، فيُخْبِرون بالنُّزُول فيه إنْ نزلوا، وبالصُّعُود إنْ صَعِدوا».

وقال ابن حِبَّان[1]: «رَفَعَ هذا الخبرَ عن مالك أربعةُ أَنْفُسٍ[2]: الماجِشُونُ، وأبو عاصم، ويحيى بن أبي قَتِيلة، وأشهَبُ بنُ عبدالعزيز، وأرسله عن مالكٍ سائرُ أصْحَابه، وهذه كانت عادةً لمالك؛ يَرْفَعُ في الأحايينَ الأخبارَ، ويُوقِفها مرارًا، ويُرْسِلها مَرَّةً، ويُسْنِدها أخرى؛ على حَسَبِ نشاطه؛ فالحكمُ أبدًا لِمَنْ رفَعَ عنه وأسنَدَ، بعد أن يكونَ ثقةً حافظًا متقنًا».

وقال الدارقطني[3]: «وقد تقدَّم قولنا في أنَّ ابن سيرين - من تَوَقِّيه وتَوَرُّعِه - تَارَةً يصرِّحُ بالرفع، وتارةً يومئ، وتارةً يتوقَّف؛ على حَسَبِ نشاطه في الحال».

وقال في موضع آخر[4]: «وجميعُ رواة هذا الحديثِ ثقاتٌ، ويُشْبِهُ

---

(١) في "صحيحه" (١١/ ٥٩١).

(٢) كذا، والجادَّة: «أربع أنفس»، وما في "صحيح ابن حبان" متجهٌ في اللغة، وانظر التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٦٨٤).

(٣) في "العلل" (١٠/ ٢٥).

(٤) في "العلل" (١/ ٢٥٣).

أن يكونَ قيسُ بنُ أبي حازم كان يَنْشَطُ في الرواية مَرَّةً فَيُسْنِده، ومَرَّةً يَجْبُنُ عنه فيقفه على أبي بكر».

وقال أبو عُمَرَ بنُ عبدالبر[1]: «كان ابن شهابٍ ﷺ أكثرَ الناسِ بَحْثًا على هذا الشأن؛ فكان ربَّما اجتمَعَ له في الحديث جماعةٌ، فحدَّثَ به مَرَّةً عنهم، ومَرَّةً عن أحدهم، ومَرَّةً عن بعضهم؛ على قَدْرِ نشاطِهِ في حينِ حديثِهِ، وربَّما أدخَلَ حديثَ بعضهم في حديثِ بعضٍ كما صنَعَ في حديثِ الإِفْكِ وغيره، وربَّما لَحِقَهُ الكَسَلُ فلم يُسْنِده، وربَّما انشرَحَ فوصَلَ وأسنَدَ على حَسَبِ ما تأتي به المذاكرة؛ فلهذا اختلَفَ أَصْحَابُهُ عليه اختلافًا كبيرًا في أحاديثه. ويبيِّن لك ما قلنا: روايتُهُ لحديثِ ذي اليدَيْنِ[2]؛ رواه عنه جماعةٌ، فمرةً يذكُرُ فيه واحدًا، ومرةً اثنَيْنِ، ومرةً جماعةً، ومرةً جماعةً غيرها، ومرةً يَصِلُ، ومرة يقطع».

وقال في موضعٍ آخَرَ[3] - بعد أن ذكَرَ اختلافًا على الإمامِ مالك في وَصْلِ حديثٍ وإرساله -: «وهذا إنما هو مِنْ نشاطِ المحدِّث وكَسَله، أحيانًا يَنْشَطُ فَيُسْنِدُ، وأحيانًا يَكْسَلُ فَيُرْسِلُ، على حَسَبِ المذاكرة».

وقال الحافظ المنذري[4]: «ويمكنُ أن يقال: إنه تذكَّر السماعَ بعد

(١) في "التمهيد" (٧/ ٤٥).

(٢) انظر الكلام على حديث ذي اليدين (ص٦٤- ٦٦) من هذه المقدمة، عند مبحث الخطأ والزلل.

(٣) في "التمهيد" (٢٢/ ٣٣).

(٤) في "جوابه عن أسئلة في الجرح والتعديل" (ص٨٥).

ذلك، فصرَّحَ بالتحديث، أو أنَّ الراويَ يَنْشَطُ مرةً فَيُسْنِد، ويَفْتُرُ مرةً فلا يُسْنِد، ويسكُتُ عن ذِكْرِ الشخص مرةً، ويذكُرُهُ أخرى لِمَا يقتضيه الحال».

وقال الرَّشِيد العَطَّار[1]: «وهذا الاختلافُ الذي وقَعَ في إسناد هذا الحديثِ على الزُّهْري لا يؤثِّر في صِحَّته؛ فإنَّ الحديثَ قد يكونُ عند الراوي له عن جماعةٍ مِنْ شيوخه، فيحدِّثُ به تَارَةً عن بعضهم، وتارةً عن جميعهم، وتارةً يُبْهِمُ أسماءَهُمْ، وربَّما أرسلَهُ تارَةً على حَسَبِ نشاطه وكَسَله؛ كما أشار إليه مسلمٌ رَحِمَهُ اللهُ في مقدِّمة كتابه[2]، ومع ذلك فلا يكونُ ما ذكرناه اعتلالًا يقدَحُ في صِحَّةِ الحديث. . .» إلخ.

وذكَرَ الحافظُ ابن حجر[3] خلافًا في حديث، ثم قال: «وروايةُ الوقف لا تعارضُ روايةَ الرفع؛ لأنَّ الراويَ قد يَنْشَطُ فيُسْنِد، وقد لا ينشط فيقف».

وقال في موضع آخر[4]: «فتبيَّن صحةُ كلِّ الأقوال؛ فإنَّ الزُّهْري كان يَنْشَطُ تارَةً فيذكُرُ جميعَ شيوخه، وتارةً يقتصرُ على بعضهم».

---

(١) في "غرر الفوائد المجموعة" (ص٢٢٤).
(٢) انظر مقدمة "صحيح مسلم" (١/ ٣٢)، وتقدم نقل كلامه (ص٩٢-٩٣).
(٣) في "فتح الباري" (١٣/ ١٢٥).
(٤) في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٨٣).

٦) التَّصْحِيفُ:

وهو تغييرُ العبارة أو الكَلِمة عمَّا كانتْ عليه، إلى أخرى تَشْتَبِهُ معها خَطًّا، أو رَسْمًا، وتختلفُ نطقًا.

وهذا قد يقع مِنْ كبار العلماء، فضلاً عن غيرهم، وهو مِنْ صور الوَهَمِ التي يقع فيها الرواةُ الثقات، فاحتاجَ العلماءُ إلى التنبيهِ عليه، فصنَّفوا فيه بعضَ المصنَّفات، ومِنْ أجودها: "تصحيفات المُحَدِّثين" لأبي أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ)[1]، وله أيضًا كتابُ "شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف"[2]، وكتابُ "أخبار المصحِّفين"[3]، وصنَّف أبو سليمان حَمْدُ بنُ محمَّد الخَطَّابي (ت٣٨٨هـ) كتابَ "إصلاح خطأ المُحَدِّثين"[4]، وللسُّيُوطي (ت٩١١هـ) كتابُ "التَّطْريف، في التصحيف"[5]، وغيرها كثير.

وأُفْرِدَ التصحيفُ في كُتُبِ علومِ الحديث بنوعٍ مستقلٍّ؛ فلا تكادُ

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور محمود أحمد ميرة، سنة ١٤٠٢هـ، بالمطبعة العربية الحديثة بالقاهرة.

(٢) طبع بتحقيق عبدالعزيز أحمد، سنة ١٣٨٣هـ، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي. ثم طبع بتحقيق الدكتور السيد محمد يوسف، ومراجعة أحمد راتب النَّفَّاخ. وهو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - سوريَّة.

(٣) طبع بتحقيق إبراهيم صالح، سنة ١٤١٦هـ، بدار البشائر بدمشق - سورية.

(٤) طبع بتحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني، سنة ١٤٠٧ هـ، بدار المأمون للتراث بدمشق - سورية.

(٥) طبع بتحقيق د. علي بن حسين البواب، سنة ١٤٠٩هـ، بدار الفائز بالرياض - السعودية.

تَجِدُ مُصَنَّفًا منها إلا وفيه الحديثُ عنه[1]، وقد تعرَّضَ له الخطيبُ في كتابِ "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" في قُرَابة عشرين صفحةً[2]، وذكَرَ فيه أخبارًا عن بعض مَنْ صحَّف، ولكنَّها بحاجةٍ إلى تمحيص.

وأكثَرُ ما يقَعُ التصحيفُ في الأسماء، وهذا الذي جعَلَ كثيرًا من أهلِ العلمِ يصنِّفون كتبًا في ضَبْطِ الأسماء، وبيانِ ما يَحْتمِلُ منها اللَّبْسَ والاختلاطَ بغيره، منها: "المؤتَلِفُ والمختَلِفُ" للدارقطني[3]، و"مشتَبِهُ النِّسْبة" لعبدالغني بن سعيد الأَزْدي[4]، و"تلخيص المتشابه" للخطيب البغدادي[5]، و"تالي التلخيص" له أيضًا[6]، وجمَعَ ما في هذه المصنَّفاتِ وغيرِهَا الأميرُ أبو نَصْر ابنُ مَاكُولَا في كتابه المشهور

---

(١) انظر على سبيل المثال: "مقدمة ابن الصلاح" (ص٢٧٩- ٢٨٣)، و"الشذا الفَيَّاح" للأبناسي (٢/ ٤٦٧- ٤٧٠)، و"تدريب الراوي" للسيوطي (٢/ ١٩٣- ١٩٥)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٤/ ٥٥- ٦٥)، و"المقنع" لابن الملقِّن (٢/ ٤٦٩- ٤٧٩)، و"الغاية، في شرح الهداية" للسخاوي (ص٢٢١- ٢٢٧)، و"توجيه النظر" لطاهر الجزائري (١/ ٤٤١- ٤٤٢). وانظر: "فيض القدير" (٤/ ٢٣).

(٢) في المجلد الأول من (ص٤٤٥) إلى (ص٤٤٦).

(٣) طبع بتحقيق د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، سنة ١٤٠٦هـ، بدار الغرب الإسلامي ببيروت - لبنان.

(٤) طبع بتحقيق وتعليق لجنة من المحققين، سنة ١٤٢١هـ، بمكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.

(٥) طبع بتحقيق سكينة الشهابي، سنة ١٩٨٥م، بدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق - سورية.

(٦) طبع بتحقيق مشهور بن حسن بن سلمان، سنة ١٤١٧هـ، بدار الصميعي للنشر بالرياض - السعودية.

"الإكمال"[1] فأحسَنَ وأجاد، وتتابَعَتْ مصنَّفاتُ الأئمَّة بعده تبعًا لكتابه، ومِنْ أحسنها: "توضيحُ المُشْتَبِه" لابن ناصر الدين الدمشقي[2]، و"تبصيرُ المُنْتَبِه" للحافظ ابن حجر[3].

ومن أمثلة العلل الواقعةِ بسببِ التصحيف:

ما وقع لعبدالرحمن بن مَهْدِيٍّ مِنْ أوهامٍ في أسماء الرجال، مع إمامته؛ بيَّن ذلك أبو زُرْعة الرازي فيما نقله عنه تلميذُهُ البَرْذَعي[4] حين قال: «شَهِدتُّ أبا زرعة ذكر عبدالرحمن بن مَهْدِي، ومَدَحه، وأطنَبَ في مدحه، وقال: وَهِمَ في غيرِ شيءٍ؛ قال: عن شهاب بن شَرِيفة، وإنما هو: شِهَابُ بنُ شُرْنُفَة. وقال: عن سِمَاك، عن عبدالله بن ظالم، وإنما هو: مالك بن ظالم. وقال: عن هِشَام، عن الحَجَّاج، عن عائد بن بَطَّة، وإنما هو: ابن نَضْلة ... وقال: عن قيس بن جُبَيْر، وإنما هو: قيس بن حَبْتَر».

ومن ذلك: قولُ عبدِالله ابنِ الإمام أحمد[5]: قال أبي - في حديث ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ: أنه سُئِلَ عن الماء، وما **يَنُوبُهُ** من

---

(١) طبع بتحقيق الشيخ العلَّامة عبدالرحمن المعلمي، وصوَّرته دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، سنة ١٤١١هـ.

(٢) طبع بتحقيق محمد نعيم العرقسوسي، سنة ١٤١٤هـ، بمؤسسة الرسالة ببيروت - لبنان.

(٣) طبع بتحقيق علي محمد البجاوي، تصوير المكتبة العلمية ببيروت - لبنان.

(٤) في "سؤالاته" (١/٣٢٦-٣٢٧).

(٥) في "العلل ومعرفة الرجال" (٢٨٩٣).

الدوابِّ -: وقال ابن المبارك: «وما يَثْوِيهُ»، وصحَّفَ فيه.

وقال عبدالله أيضًا[1]: قلت ليحيى[2]: إنَّ عُبَيْدَاللهِ القَوَاريريَّ حدَّثنا عن ابن مَهْدي، عن جامع بن مَطَر، عن أبي زَوِيَّة: رأيتُ على أبي سعيد الخُدْريِّ عِمامةً سوداءَ، فقال: أخطَأ، هذا حدَّثناه غيرُهُ عن جامع بن مَطَر، عن أبي رُؤْبة، وصحَّف عبيدالله، لا يُدْرَى مَنْ أبو زَوِيَّة.

وكما أنَّ يحيى بن مَعِين كشَفَ خطَأ عبيدالله القَوَاريري في هذا الحديثِ، فإنه هو لم يَسْلَمْ من التصحيف:

فقد قال عبدُاللهِ ابنُ الإمامِ أحمد[3] أيضًا: حدَّثني أبي؛ قال: حدَّثنا أبو قَطَن[4]، عن شُعْبة، عن العَوَّام بن مُرَاجم، فقال له يحيى ابن مَعِين: إنما هو: ابن مزاحم، فقال أبو قَطَن: عليه وعليه! أو قال: ثيابُهُ فَيْءُ المساكينِ إنْ لم يكنِ ابنَ مُرَاجِم! فقال يحيى: حدَّثنا به وكيع، وقال: ابنُ مُزَاحِم، فقلتُ أنا: حدَّثنا به وكيع، فقال: ابن مُرَاجِم، فسكَتَ يحيى[5].

---

(١) في المصدر السابق (٣٩٦٢).
(٢) هو: ابن معين.
(٣) في المصدر السابق (٣٥٦٤).
(٤) هو: عمرو بن الهيثم.
(٥) انظر أمثلة أخرى من التصحيف أيضًا في "العلل" لابن أبي حاتم (٤٨٥ و١٥٤٩ و٢٧٢٥).

٧) انْتِقَالُ الْبَصَرِ:

وهذا نوعٌ من التصحيف الذي يقع لناسخي المخطوطاتِ كثيرًا إذا كانتْ هناك كلمةٌ أو عبارةٌ متماثلةٌ في سطرين متواليَيْن، أو سطورٍ متقاربة، يَعْرِفُ ذلك مَنْ كان ذا صلةٍ بالمخطوطات.

ويقع أحيانًا مِنْ بعضِ الأئمَّة عند النقل من الكُتُبِ التي تكونُ فيها عباراتٌ متماثلة كذلك، ومن أمثلة ذلك:

قولُ ابنِ القَطَّان[1]: «وذكَرَ أيضًا[2] من طريق التِّرْمِذي[3]، عن حَكِيم بن حَكِيم؛ قال: كتَبَ عمر بن الخطاب إلى أبي عُبَيْدة: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «اللهُ ورسولُهُ مَوْلَىٰ مَنْ لا مَوْلَىٰ له، والخالُ وارثُ مَنْ لا وارثَ له». كذا وقع هذا الحديثُ في النُّسَخ، وهو خطأ؛ ينقُصُ منه واحدٌ، فإنما يرويه حَكِيم بن حَكِيم، عن أبي أمامة بن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب... وأخاف أنْ يكون إنما سقَطَ لأبي محمد نفسِهِ؛ بقرينةٍ أذكُرُهَا؛ وذلك أنَّ الحديث هو في الترمذيِّ هكذا: "عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حَكِيم بنِ حَكِيم ابن عَبَّاد بن حُنَيْف، عن أبي أمامة بن سَهْل بن حُنَيْف؛ قال: كتب عمر بن الخطاب".

---

(١) في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٦٢-٦٤).

(٢) يعني: أبا محمد عبد الحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام الوسطى" (٣/ ٣٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٢١٠٣).

هذا نصُّه، فأظُنُّ أنَّ أبا محمَّدٍ ألقى بَصَرَهُ على حَكِيم بن حَكِيمِ ابنِ عَبَّادِ بنِ حُنَيْف، فكتبه مقتصرًا مِنْ نَسَبِهِ على أبيه، ثم أعاد بَصَرَهُ، فوقَعَ على حُنَيْفٍ جَدِّ أبي أمامة المتصلِ به «قال[1]: كتَبَ عمر بن الخَطَّاب» . . . .

وقد تحقَّق الظنُّ، وارتفَعَ الاحتمالُ بأنَّه في كتابه الكبير[2] هكذا - ومِنْ خَطِّه نقلتُ -: "الترمذي؛ قال: حدَّثنا بُنْدَارٌ، وحدَّثنا [أبو][3] أحمد الزُّبَيْري؛ حدَّثنا سُفْيان، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن حَكِيم ابن حَكِيم بن عَبَّاد بن حُنَيْف؛ قال: كتَبَ عمر بن الخطاب".

فقد تبيَّن أنَّ سقوطَ أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْف إنما هو من خطئه، ثم اختصَرَهُ هاهنا على الخطأ». اهـ.

ومِنْ أمثلة انتقالِ البصر أيضًا: ما وقَعَ لابن المُلَقِّن[4] في تخريج حديث: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، وهو حديثٌ معروفٌ من رواية كَثِير بن زَيْد، عن الوليد بن رَبَاح، عن أبي هريرة، فقال ابن المُلَقِّن: «ورواه أحمدُ مِنْ حديث سليمانَ بنِ بلال، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «الصُّلْحُ جائزٌ بين المُسْلِمِينَ»، فهذه طرق

---

(١) أي: المُتَّصِلِ به قولُهُ: « قال: كتب عمر بن الخطاب. . . » إلخ.
(٢) يعني "الأحكام الكبرى" لعبد الحق الإشبيلي.
(٣) ما بين المعقوفين سقط من "بيان الوهم"، فاستدركناه من "جامع الترمذي".
(٤) في "البدر المنير" (٦/ ٨٦).

متعاضدة». اهـ. وتابعه الحافظ ابن حجر[1].

وهذا وَهَمٌ بسببِ انتقالِ البصر؛ لأنَّ الإمامَ أحمد إنما أخرَجَ هذا الحديثَ[2] من طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عن كَثِير بن زَيْد، عن الوليد ابن رَبَاح، عن أبي هريرة، ثم أخرَجَ بعده حديثًا آخَرَ مِنْ طريقِ سليمانَ بنِ بلال، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «جُزُّوا الشواربَ، وأَعْفُوا اللِّحَىٰ، وخَالِفُوا المَجُوسَ»، فانتقَلَ بصَرُ ابنِ المُلَقِّن، فركَّب إسنادَ الحديثِ الثاني على مَتْنِ الحديثِ الأوَّل؛ بسبب روايةِ الإمامِ أحمد للحديثَيْنِ من طريق شيخه الخُزَاعيِّ، عن سليمانَ بنِ بلال.

ووقع مثل هذا للشيخ ناصر الدين الألباني[3] رحمه الله، فاعتذَرَ عن ذلك[4] بعد أن نُبِّهَ عليه.

٨) التَّفَـرُّدُ:

وهو مِنْ أَدَقِّ أنواعِ علومِ الحديث، وأصعَبِ أسبابِ العِلَّةِ كَشْفًا؛ ولذا جعلَهُ أهلُ العلم مِنْ أهمِ القرائن التي يُسْتعان بها على إدراك العِلَّة؛ قال ابن الصَّلاح[5]: «ويُستَعَانُ على إدراكها[6] بتفرُّدِ الرَّاوي،

---

(١) في "التلخيص الحبير" (١٢٥٩).

(٢) في "المسند" (٢/٣٦٦ رقم ٨٧٨٤).

(٣) في "السلسلة الصحيحة" (٣٠٨).

(٤) في "إرواء الغليل" (٣/٣٦٣)، وفي الطبعة الجديدة من "السلسلة الصحيحة" (٣٠٨).

(٥) في "مقدمته" (١/٥٠٢).

(٦) أي: العِلَّة.

وبمخالفةِ غَيْرِهِ له، مَعَ قرائنَ تَنْضَمُّ إلى ذلك».

والدليلُ على دِقَّتِهِ وصعوبتِهِ: كثرةُ اختلافِ الأئمَّةِ في تطبيقِهِ، سواءٌ كان تفرُّدًا مطلقًا، أو مَعَ وجودِ مخالفةٍ.

أمَّا مع وجود المخالفة: فالخلافُ بين الأئمَّة فيه أقلُّ من خِلَافهم في التفرُّدِ المطلق، لكنَّه ليس مِنْ مقصودنا هنا، وَيَكْفِينا فيه هذا **المثال:**

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالأعلى[2]، عن سعيد[3]، عن قتادة، عن سُلَيْمان اليَشْكُرِي، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «تَسَمَّوْا بِاسْمِي، ولَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي»؟

قال أبي: رواه شُعْبة، عن قَتَادة، عن سالم بن أبي الْجَعْد، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ.

قلت: أيُّهما أشبه؟

قال: سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَة لحديثِ قتادةَ أحفظُ».

فهذا يعني ترجيحَ أبي حاتم لرواية سعيد بن أبي عَرُوبة على رواية شُعْبة، وخالفَهُ في ذلك البخاريُّ ومسلمٌ، فأخرَجَا الحديثَ في "صحيحيهما"[4] من طريق شُعْبة، عن قتادة، عن سالم بن أبي

(١) في "العلل" (٢٢٥١).
(٢) هو: ابن عبد الأعلى السَّامي.
(٣) هو: ابن أبي عروبة.
(٤) "صحيح البخاري" (٣١١٤)، و"صحيح مسلم" (٢١٣٣).

الجَعْد، عن جابر، به.

وما ذهب إليه البخاريُّ ومسلمٌ هو الصوابُ؛ بدليلِ أنهما أخرجاه أيضًا مِنْ طُرُقٍ - غَيْرِ طريقِ قتادة - عن سالمِ بنِ أبي الجَعْد؛ وهذا يؤكِّد أنَّ الحديثَ حديثُ سالم.

وقد يخفى التفرُّد مع المخالفة على الإمامِ وإنْ كان كبيرًا؛ مثلُ الحديثِ الذي رواه عبدالله بن نُمَيْر، عن هاشم بن هاشم، عن عائشة بنت سَعْد، عن سَعْد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً[1]؛ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمٌّ وَلَا سِحْرٌ».

وخالفَهُ أبو أسامةَ حمَّادُ بنُ أسامة، فرواه عن هاشمِ بنِ هاشم، عن عامر بن سَعْد، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ.

وسُئِل الإمامُ الدارقُطْنِيُّ[2] عن هذا الحديث؟ فقال: «يرويه هاشم ابنُ هاشم، واختُلِفَ عنه: فرواه أبو أسامة، عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن سعد، وخالفه ابن نُمَيْر، فرواه عن هاشم، عن عائشة بنت سعد، عن أبيها، وكلاهما ثِقَةٌ، ولعلَّ هاشمًا سمعه منهما، والله أعلم».

فجوابُ الدارقطنيِّ هذا يَدُلُّ على أنه خَفِيَ عليه تفرُّدُ ابن نمير بهذا الوجه، وأنَّ أبا أسامة قد تُوبِعَ مِنْ عدد مِنَ الرواة؛ ولذا كان جوابُ

---

(١) العَجْوَةُ: نوع من تمر المدينة. «النهاية» (٣/١٨٨).

(٢) في «العلل» (٦١٠).

أبي زرعة أَسَدَّ منه، فقد سأله ابن أبي حاتم[1] عن رواية عبدالله بن نمير هذه؟ فقال: «هكذا قال ابن نُمَيْر! وقال مَرْوانُ بن معاوية وأبو أسامة وأبو ضَمْرَةَ[2]: عن هاشم بن هاشم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النَّبيّ ﷺ؛ وهو الصحيحُ».

والحديثُ على هذا الوجه الذي رجَّحه أبو زُرْعة أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ في "صحيحيهما"[3] مِنْ بعضِ هذه الطرقِ وغَيْرِها.

وأما التفرُّدُ المُطْلَقُ: فهو الذي يكثُرُ اختلافُهُمْ فيه:

ومِنْ أمثلةِ ذلك: ما أخرجَهُ الشيخان[4]، مِنْ حديثِ عمرو بن عاصم؛ حدَّثنا هَمَّام، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحة، عن أنس قال: جاءَ رَجُلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رَسُولَ اللهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عليَّ، قال: وحضَرَتِ الصلاةُ، فصلَّى مع رسولِ الله ﷺ، فلمَّا قضى الصلاةَ، قال: يا رسولَ الله، إنِّي أَصَبْتُ حَدًّا، فأَقِمْ فيَّ كتابَ الله؛ قال: «هل حَضَرْتَ الصلاةَ معنا؟»، قال: نعم؛ قال: «قد غُفِرَ لك».

فهذا الحديثُ صحَّحه البخاريُّ ومسلم كما سبق، وخالفهما

---

(١) في "العلل" (٢٥٠٥).

(٢) هو: أنس بن عياض.

(٣) انظر "صحيح البخاري" (٥٤٤٥ و٥٧٦٨ و٥٧٦٩ و٥٧٧٩)، و"صحيح مسلم" (٢٠٤٧).

(٤) "صحيح البخاري" (٦٨٢٣)، و"صحيح مسلم" (٢٧٦٤).

أبو حاتم الرازيُّ والبَرْدِيجيُّ:

أما أبو حاتم: فحكَىٰ عنه ابنُهُ عبدالرحمن[1] أنه قال: «هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد».

وأما البَرْدِيجيُّ: فنقَلَ عنه ابنُ رجب[2] أنه قال: «هذا عندي حديثٌ مُنْكَرٌ، وهو عندي وَهَمٌ من عمرو بن عاصم».

قال ابن رجب[3] - عَقِبَ ذكره لكلامِ أبي حاتمٍ والبَرْدِيجي -: «وهذا الحديثُ مُخَرَّجٌ في الصحيحَيْنِ مِنْ هذا الوجه، وخرَّج مسلم[4] معناه أيضًا مِنْ حديثِ أبي أمامة، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ فهذا شاهدٌ لحديثِ أنس.

ولعلَّ أبا حاتمٍ والبَرْدِيجيَّ إنما أنكرا الحديثَ؛ لأنَّ عمرو بن عاصمٍ ليس هو عندهما في مَحَلِّ مَنْ يُحْتَمَلُ تفرُّدُهُ بمثلِ هذا الإسناد، والله أعلم».

ثم نقَلَ ابنُ رجب[5]، عن يحيى بن سعيد القَطَّان والإمامِ أحمد بعضَ الأمثلةِ التي تَدُلُّ على مِثْلِ ما ذهب إليه أبو حاتم والبَرْدِيجيُّ، وقال: «وهذا الكلامُ يَدُلُّ على أنَّ النَّكَارة عند يحيى القطان لا تزولُ

---

(١) في "العلل" (١٣٦٤)، ونقله عنه ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٤).

(٢) في "شرح علل التِّرمذي" (٢/ ٦٥٤).

(٣) في الموضع السابق (٢/ ٦٥٥).

(٤) في "صحيحه" (٢٧٦٥).

(٥) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٥٦-٦٥٧).

إلا بمعرفة الحديثِ مِنْ وجه آخر، وكلامُ الإمامِ أحمد قريبٌ من ذلك ... وأمَّا تصرُّف الشيخين والأكثرين فيدُلُّ على خلاف هذا، وأنَّ ما رواه الثقةُ عن الثقة إلى منتهاه، وليس له عِلَّةٌ، فليس بمنكر».

وفي هذا دَلَالةٌ على أنَّ الحديثَ الذي يتفرَّدُ به راوٍ من الرواة الذين لا يُحْتَمَلُ تفرُّدُهُمْ مطلقًا، أو في ذلك الحديثِ بعينِهِ، يُعَدُّ حديثًا منكرًا.

وليس للحديثِ المنكَرِ تعريفٌ متفقٌ عليه بين الأئمَّة المتقدِّمين؛ ولذا يقولُ الحافظ ابن رجب[1] : «ولم أقفْ لأحدٍ من المتقدِّمين على حدِّ المُنْكَرِ من الحديثِ وتعريفِهِ، إلا على ما ذكره أبو بَكْرٍ البَرْدِيجي الحافظ - وكان من أعيان الحفاظِ المبرِّزين في العلل -: أنَّ المنكر: هو الذي يحدِّث به الرجلُ عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يُعْرَفُ ذلك الحديثُ - وهو مَتْنُ الحديث - إلا مِنْ طريقِ الذي رواه؛ فيكونُ منكرًا.

ذكَرَ هذا الكلامَ في سياقِ ما إذا انفرَدَ شُعْبة، أو سعيدُ بنُ أبي عَرُوبة، أو هشامٌ الدَّسْتَوائي؛ بحديثٍ عن قتادة، عن أنس، عن النَّبِيِّ ﷺ. وهذا كالتصريحِ بأنَّ كُلَّ ما ينفردُ به ثقةٌ عن ثقة، ولا يُعْرَفُ المتنُ مِنْ غيرِ ذلك الطريق، فهو مُنْكَرٌ؛ كما قاله الإمامُ أحمد في حديثِ عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النَّبيّ ﷺ : في النَّهْيِ عن

(١) في "شرح علل الترمذي" (٢/٦٥٣-٦٥٤).

بيعِ الوَلَاء وهِبَته ....

قال البَرْدِيجي بعد ذلك: فأمَّا أحاديثُ قتادة التي يرويها الشيوخ؛ مثلُ حَمَّادِ بنِ سَلَمة، وهَمَّامٍ، وأَبَانَ، والأوزاعيِّ؛ ننظُرُ في الحديث: فإنْ كان الحديثُ يُحْفَظُ مِنْ غيرِ طريقهم عن النَّبيِّ ﷺ، أو عن أنسِ ابنِ مالك من وجه آخر؛ لم يُدْفَعْ، وإنْ كان لا يُعْرَفُ عن أحد، عن النَّبيِّ ﷺ، ولا مِنْ طريقٍ عن أنس، إلا مِنْ روايةِ هذا الذي ذكَرْتُ لك؛ كان منكرًا.

وقال أيضًا: إذا روى الثقةُ من طريقٍ صحيحٍ عن رجل من أَصْحَاب النَّبيِّ ﷺ حديثًا لا يصابُ إلا عند الرجلِ الواحد؛ لم يَضُرَّهُ أَلَّا يرويَهُ غيرُهُ إذا كان متنُ الحديثِ معروفًا، ولا يكونُ منكرًا ولا معلولًا». اهـ.

ولمسلم بن الحجَّاج كلامٌ في مقدمة "صحيحه"[1] يبيِّن مراده بالحديث المنكر يحسُنُ إيراده هنا:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وعلامةُ المُنْكَرِ في حديث المحدِّث: إذا ما عَرَضْتَ روايتَهُ للحديث على روايةِ غيره مِنْ أهلِ الحفظ والرِّضَا خالَفَتْ روايتُهُ روايتَهُمْ، أو لم تَكَدْ توافقها، فإذا كان الأغلبُ من حديثِهِ كذلك؛ كان مهجورَ الحديثِ غيرَ مقبولِهِ، ولا مُسْتَعْمَلِهِ، فمِنْ هذا الضَّرْبِ من المحدِّثين: عبدُاللهِ بنُ مُحَرَّرٍ، ويحيى بنُ أبي أُنَيْسة، والجَرَّاحُ بنُ

---

(١) (١/٧).

المِنْهَال أبو العَطُوف، وعبَّادُ بنُ كَثِير، وحُسَيْنُ بنُ عبدالله ابنِ ضُمَيْرة، وعمرُ بنُ صُهْبان، ومَنْ نحا نَحْوَهُمْ في رواية المنكر من الحديثِ، فلَسْنا نُعَرِّجُ على حديثهم، ولا نتشاغَلُ به ؛ لأنَّ حُكْمَ أهلِ العلم، والذي نَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبهم في قَبُولِ ما يتفرَّدُ به المحدِّثُ من الحديثِ: أنْ يكونَ قد شارَكَ الثقاتِ مِنْ أهل العلم والحفظِ في بعض ما رَوَوْا، وأَمْعَنَ في ذلك على الموافقةِ لهم، فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أَصْحَابه ؛ قبلتْ زيادَتُهُ، فأمَّا مَنْ تراه يَعْمِدُ لِمِثْلِ الزُّهْرِيِّ في جلالتِهِ، وكثرةِ أَصْحَابِهِ الحفاظِ المتقنين لحديثه وحديثِ غيره، أو لِمِثْلِ هشامِ بن عُرْوة - وحديثُهُمَا عند أهلِ العلمِ مبسوطٌ مشترَكٌ، قد نقَلَ أَصْحَابُهُما عنهما حديثَهُمَا على الاتفاقِ منهم في أكثره - فَيَرْوِي عنهما، أو عن أَحَدِهما، العَدَدَ مِنَ الحديثِ ممَّا لا يعرفُهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابهما، وليس مِمَّنْ قد شاركَهُمْ في الصحيحِ مما عندهم، فغَيْرُ جائزِ قبولُ حديثِ هذا الضَّرْبِ من الناس، والله أعلم». اهـ.

وقد حكى ابنُ رَجَب[1] كلامَ مسلمٍ هذا، ثم علَّق عليه بقوله: «فصرَّح بأنَّ الثقةَ إذا أمعَنَ في موافقةِ الثقات في حديثهم، ثم تفرَّد عنهم بحديث ؛ قُبِلَ ما تفرَّد به، وحكاه عن أهلِ العلم. وقد ذكرنا فيما تقدَّم[2] قولَ الشافعيِّ في الشاذِّ، وأنه قال: ليس الشَّاذُّ من

(١) في "شرح العلل" (٢/ ٦٥٨-٦٥٩).

(٢) في "شرح العلل" (٢/ ٥٨٢)، وانظر قول الشافعي في "آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم (ص ٢٣٣- ٢٣٤)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (١/ ٤١٩).

الحديثِ أنْ يروي الثقةُ مِنَ الحديثِ ما لا يروي غيره، إنما الشَّاذُّ أن يروي الثقةُ حديثًا يخالفُ الناسَ، وكذا قال أبو بَكْرٍ الأثرمُ.

وحكى أبو يَعْلَى الخَلِيلي[1] هذا القولَ عن الشافعيِّ وجماعةٍ من أهلِ الحجاز، ثم قال: الذي عليه حُفَّاظُ الحديث: أنَّ الشاذَّ ما ليس له إلا إسنادٌ واحد، يَشِذُّ بذلك شيخٌ؛ ثقةً كان أو غَيْرَ ثقة، فما كان عن غَيْرِ ثقة فمتروكٌ لا يُقْبَلُ، وما كان عن ثقة، يُتَوَقَّفُ فيه، ولا يُحْتَجُّ به.

وكذلك ذكَرَ الحاكمُ: أنَّ الشَّاذَّ هو الحديثُ الذي ينفردُ به ثقةٌ من الثقات، وليس له أصلٌ متابعٌ لذلك الثقةِ، ولم يُوقَفْ له على عِلَّة.

ولكنَّ كلامَ الخَلِيلي: في تفرُّد الشيوخِ، والشيوخُ في اصطلاحِ أهل هذا العلم: عبارةٌ عمَّن دون الأئمَّةِ والحفاظ، وقد يكونُ فيهم الثقةُ وغيره، فأمَّا ما انفرَدَ به الأئمَّةُ والحفاظُ فقد سمَّاه الخليلي: فَرْدًا، وذكَرَ أنَّ أفرادَ الحفاظِ المشهورين الثقاتِ، أو أفرادَ إمامٍ عن الحفاظ والأئمَّة صحيحٌ متفَقٌ عليه، ومثَّله بحديثِ مالكٍ في المِغْفَرِ[2].

فتلخَّص مِنْ هذا: أنَّ النكارةَ لا تزولُ عند يحيى القَطَّانِ، والإمامِ أحمد، والبَرْدِيجي، وغَيْرِهِمْ من المتقدِّمين إلا بالمتابعةِ، وكذلك الشذوذُ كما حكاه الحاكم.

---

(١) في "الإرشاد" (١/ ١٧٦).

(٢) يعني: ما أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٤٦)، ومسلم (١٣٥٧) من طريق الإمام مالك، عن ابن شهاب الزُّهري، عن أنس ﷺ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ دخَلَ مَكَّةَ وعلى رأسه المِغْفَرُ.

وأمَّا الشافعيُّ وغيره: فيرَوْنَ أنَّ ما تَفَرَّدَ به ثقةٌ مقبولُ الروايةِ ولم يخالفْهُ غيرُهُ، فليس بشاذٍّ، وتصرُّفُ الشيخَيْنِ يدُلُّ على مثل هذا المعنى.

وفرَّقَ الخليليُّ بين ما ينفردُ به شيخٌ من الشيوخِ الثقاتِ، وما ينفرِدُ به إمامٌ أو حافظٌ: فما انفرَدَ به إمامٌ أو حافظٌ؛ قُبِلَ واحتُجَّ به، بخلافِ ما تفرَّد به شيخٌ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حُفَّاظ الحديث، والله أعلم». اهـ كلام ابن رجب.

والإعلالُ بالتفرُّدِ كثيرٌ عند أهلِ العلم بالحديث؛ ولذا نَجِدُ البخاريَّ، والعُقَيْليَّ، وابنَ عَدِيٍّ كثيرًا ما يُعِلُّونَ الحديثَ بقولهم: «لا يتابَعُ عليه»[1].

وأكثَرُ ما يُعِلُّونَ بالتفرُّد: إذا تفرَّد خفيفُ الضبط عن إمامٍ مُكْثِرٍ ممَّن يَحْرِصُ أهلُ العلم على جمعِ حديثه وروايتِهِ؛ كالزُّهْري، وقتادة، والأعمش، والثَّوْري، وشُعْبة، ومالك، ونحوهم، أو تفرَّدَ بحديثٍ من أحاديثِ الأحكامِ التي يَحْرِصُ أهلُ العلم على روايتها:

مثال ذلك: قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[2]: «وسألتُ أبي عن

---

(١) انظر على سبيل المثال: "التاريخ الكبير" للبخاري (١/ ١١٠ رقم٣١٣)، و(٢/ ٨٦ رقم١٧٧٩)، و(٣/ ١٦ رقم٦٧)، و(٤/ ١٨ رقم١٨١٧)، و(٥/ ٧٩)، و(٦/ ١٩ رقم١٥٥٣)، و(٧/ ٢٧ رقم١١٦)، و(٨/ ٣٧٨ رقم٣٣٨٩)، و"الضعفاء" للعقيلي (١/ ٣١)، و(٢/ ٣)، و(٣/ ٣٠)، و(٤/ ١٢)، و"الكامل" لابن عدي (١/ ١٩٣)، و(٢/ ٧)، و(٣/ ١٦)، و(٤/ ٤)، و(٥/ ٤)، و(٦/ ١٥)، و(٧/ ٢٤).

(٢) في "العلل" (٢٤٨).

حديثِ أَوْسِ بنِ ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النَّبيّ ﷺ؟

فقال: قد اختَلَفُوا في متنه؛ رواه فِطْرٌ، والأعمش، عن إسماعيل ابن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ؛ قال: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً؛ فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ».

ورواه شُعْبة، والمَسْعودي، عن إسماعيلَ بنِ رَجَاء، لم يقولوا: «أعلمهم بالسُّنَّة».

قال أبي: كان شُعْبة يقول: إسماعيلُ بنُ رَجَاء كأنَّه شيطان؛ من حُسْنِ حديثه، وكان يهابُ هذا الحديثَ؛ يقولُ: حُكْمٌ من الأحكامِ عن رسول الله ﷺ لم يشارِكْهُ أحدٌ[1].

قال أبي: شُعْبةُ أحفظُ من كُلِّهم.

قال أبو محمد: أَلَيْسَ قد رواه السُّدِّيُّ عن أوس بن ضَمْعَج؟

قال: إنما رواه الحسَنُ بن يَزِيد الأَصَمُّ، عن السُّدِّيِّ، وهو شيخ، أين كان الثَّوْري وشُعْبة عن هذا الحديث؟! وأخافُ أَلَّا يكونَ محفوظًا»[2].

---

(١) وكان شعبة يقول في هذا الحديث إذا حَدَّث به عن إسماعيل بن رجاء: هو ثُلُثُ رأس مالي. انظر "الكامل" (٢/٣٢٦).

(٢) هناك أمثلة كثيرة شبيهة بهذا؛ فانظر - على سبيل المثال - "العلل" للخلال (١١و١٦و٣٧و٧٧و٨٠و٩٣و١٣٧)، و"العلل" لابن أبي حاتم (٤٨ و١١٧ و٣٩٩ و٦١٧ و٨٨٦ و١٣٩٢/أ و١٨١١ و٢٦٥٤ و٢٦٨٦ و٢٦٩٧ و٢٨١٦).

٩) التَّدْلِيسُ :

وهو إخفاءُ عَيْبٍ في الإسناد، وإيهامُ الناظِرِ فيه بِخُلُوِّ ذلك الإسنادِ من العَيْب[١].

والتدليسُ عند أهلِ الحديثِ قسمان:

١ - تدليسُ إسناد.

٢ - وتدليسُ شيوخ.

يقول الحافظ ابن حجر[٢]: «والتدليسُ تارَةً في الإسناد، وتارَةً في الشيوخ.

فالذي في الإسناد: أنْ يَرْوِيَ عمَّن لقيه شيئًا لم يَسْمَعه منه؛ بصيغةٍ مُحْتَمِلة، ويَلْتَحِقُ به مَنْ رآه ولم يجالسه.

ويَلْتَحِقُ بتدليسِ الإسناد: تدليسُ القَطْع، وهو: أن يَحْذِفَ الصيغةَ ويَقْتَصِرَ على قولِهِ مثلاً: الزُّهْري، عن أنس.

وتدليسُ العَطْف، وهو: أن يُصَرِّحَ بالتحديثِ في شيخٍ له، ويَعْطِفَ عليه شيخًا آخَرَ له، ولا يكون سَمِعَ ذلك من الثاني.

وتدليسُ التسوية، وهو: أن يصنَعَ ذلك لشيخِهِ، فإنِ اطُّلِعَ على أنه

(١) انظر "الكفاية" للخطيب (ص٣٥٧)، و"كشف الأسرار" لعبد العزيز البخاري (٣/ ١٠٨)، و"النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر (٢/ ٦١٥)، و"لسان العرب" لابن منظور (٦/ ٨٦)، و"تاج العروس" للزَّبيدي (١٦/ ٨٤).

(٢) في "تعريف أهل التقديس" (ص٦٨-٧١).

دلَّسه حُكِمَ به، وإنْ لم يُطَّلَعْ طَرَقَهُ الاحتمالُ، فَيُقْبَلُ من الثقةِ ما صرَّحَ فيه بالتحديثِ، ويُتَوَقَّفُ عمَّا عداه . . . .

وأما تدليسُ الشيوخ، فهو: أنْ يَصِفَ شيخَهُ بما لا يَشْتَهِرُ به؛ من اسمٍ، أو لَقَبٍ، أو كُنْيةٍ، أو نِسْبةٍ، إيهامًا للتكثيرِ غالبًا، وقد يفعلُ ذلك لِضَعْفِ شيخه، وهو خيانةٌ ممَّن تعمَّده[1]، كما إذا وقَعَ ذلك في تدليسِ الإسنادِ، واللهُ المُسْتَعَان». اهـ.

وقال مسلمُ بن الحجَّاج[2]: «وإنما كان تَفَقُّدُ مَنْ تَفَقَّدَ منهم سماعَ رواةِ الحديثِ ممَّن روَىٰ عنهم: إذا كان الراوي ممَّن عُرِفَ بالتدليس في الحديثِ، وشُهِرَ به، فحينئذٍ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقَّدون ذلك منه؛ كي تَنْزَاحَ عنهم عِلَّةُ التدليس». اهـ.

وللجهابذةِ النُّقَّادِ مِنْ علماءِ الحديثِ معرفةٌ ثاقبةٌ بطرائقِ الرُّوَاةِ في التدليسِ؛ فإنْ كان الراوي الذي دَلَّسَ مُتَكَلَّمًا فيه، أو روايتُهُ مُضَعَّفَةٌ بأمرٍ آخَرَ، فالأَمْرُ هَيِّنٌ، وإنْ كان ثقةً استوجَبَ ذلك منهم مزيدَ بحثٍ؛ حتى لا يَغْتَرَّ الناظرُ في الإسنادِ بظاهره، فَيَحْكُمَ بِصِحَّته، كما أنه ليس كلُّ عنعنة مِنْ راوٍ وُصِفَ بالتدليس تُرَدُّ[3]؛ لأنه يترتَّب على ذلك رَدُّ

---

(١) لكن وجود الدليل على أن راويًا بعينه تعمَّد ذلك مع قناعته بضعف شيخه متعذِّر؛ ولهذا لم يجرح المحدِّثون المدلِّس مطلقًا.

(٢) في مقدمة "صحيحه" (١/ ٣٣).

(٣) ولهذا جعلوا الرواة الموصوفين بالتدليس على طبقات؛ كما صنع الحافظ ابن حجر في "طبقات المدلسين"، فمنهم من تقبل عنعنته، ومنهم من تُرَدُّ، ومنهم من اختلف الأئمة في قبولها وردِّها، ومنهم من ضُعِّف بأمر آخر غير التدليس.

كثير من السنن الصحيحة، وهذا يُشْعِرُ بصعوبةِ الحكمِ على الحديث بالصحَّة، كما يُشْعِرُ بصعوبةِ الإعلال بالتدليس.

والذي يُهِمُّنَا هنا هو أنَّ الرواةَ الثقاتِ قد يقع منهم التدليسُ، فَيُحْتاجُ إلى جِهْبِذٍ يَكْشِفُهُ لِتَظْهَرَ عِلَّةُ الإسناد؛ ومِنْ هنا نعلمُ أنَّ مِنْ أسبابِ وجودِ العِلَّةِ: وقوعَ التدليس.

فمن أمثلة ذلك:

قولُ عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: وسمعتُ أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه إسحاقُ بنُ رَاهُوْيَهْ، عن بَقِيَّة[2]؛ قال: حدَّثني أبو وَهْب الأَسَدِي؛ قال: حدَّثنا نافع، عن ابن عمر؛ قال: لا تَحْمَدُوا إسلامَ امْرِئٍ حَتَّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ.

قال أبي: هذا الحديثُ له عِلَّةٌ قَلَّ مَنْ يَفْهَمُهَا؛ روَىٰ هذا الحديثَ عبيدُاللهِ بنُ عمرو، عن إسحاقَ بنِ أبي فَرْوَةَ، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ ﷺ، وعبيدُاللهِ بنُ عَمْرٍو كنيتُهُ: أبو وَهْبٍ، وهو أَسَدِيٌّ؛ فكأنَّ بَقِيَّةَ بنَ الوليد كَنَى عبيدَاللهِ بنَ عمرو، ونسَبَهُ إلى بني أَسَد؛ لكيلا يُفْطَنَ به، حتى إذا ترَكَ إسحاقَ بنَ أبي فَرْوَة من الوسَطِ لا يُهْتَدَى له، وكان بَقِيَّةُ مِنْ أفعَلِ الناسِ لهذا، وأمَّا ما قال إسحاقُ في روايتِهِ عن بَقِيَّة، عن أبي وَهْب: «حدَّثنا نافع»، فهو وَهَمٌ، غيرَ أنَّ وجهه عندي:

(١) في "العلل" (١٩٥٧).

(٢) هو: ابن الوليد.

أنَّ إسحاقَ لعلَّه حفظ عن بَقِيَّةَ هذا الحديثَ، ولَمَّا يَفْطَنْ لِمَا عَمِلَ بَقِيَّةُ مِنْ تركِهِ إسحاقَ من الوَسَط، وتكنيتِهِ عبيدَاللهِ بنَ عَمْرو، فلم يَفْتقِدْ لفظَ بَقِيَّةَ[1] في قوله: «حدَّثنا نافع»، أو: «عن نافع». اهـ.

وقال أيضًا[2]: وسألتُ أبي وأبا زُرْعة عن حديثٍ رواه ابن جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبَة، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . . .»، الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأ، رواه وُهَيْبٌ، عن سُهَيْل، عن عَوْن بن عبدالله موقوفٌ، وهذا أَصَحُّ.

قلتُ لأبي: الوَهَمُ ممَّن هو؟

قال: يَحْتمِلُ أن يكون الوَهَمُ مِنِ ابنِ جُرَيْج، ويَحْتمِلُ أن يكونَ مِنْ سُهَيْلٍ، وأخشَىٰ أن يكونَ ابنُ جُرَيْجٍ دَلَّسَ هذا الحديثَ عن موسى ابن عُقْبَة، ولم يَسْمَعْهُ مِنْ موسى، أَخَذَهُ مِنْ بعض الضعفاء.

وسمعتُ أبي مَرَّةً أخرى يقول: لا أعلَمُ روى هذا الحديثَ عن سُهَيْلٍ أحد إلا ما يرويه ابنُ جُرَيْج، عن موسى بن عُقْبَة، ولم يذكُرِ ابنُ جُرَيْج فيه الخَبَرَ[3]؛ فأخشى أنْ يكونَ أَخَذَهُ عن إبراهيمَ بنِ أبي

(١) انظر معنى قوله: «فلم يفتقد. . .» إلخ، في التعليق على المسألة رقم (١٨٧١) و(٢٣٩٤).

(٢) في "العلل" (٢٠٧٨).

(٣) أي: السماعَ.

يحيى؛ إذْ لم يَرْوِهِ أَصْحَابُ سُهَيْل، لا أعلَمُ رُوِيَ هذا الحديثُ عن النَّبيِّ ﷺ في شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ أبي هريرة.

وذكَرَ الدارقطنيُّ[1] هذا الحديثَ وعِلَّتَهُ، ونقَلَ عن الإمامِ أحمدَ قولَهُ: «وأخشَىٰ أنْ يكونَ ابنُ جُرَيْج دَلَّسَهُ عن موسى بنِ عُقْبة، أخذَهُ من بعضِ الضعفاءِ عنه»، ثم قال الدارقطني: «والقولُ كما قال أحمد».

وقال أبو حاتم أيضًا في حديثٍ آخر[2]: «ويَحْتمِلُ أن يكونَ مِنْ حديثِ ابنِ جُرَيْج، عن إبراهيمَ بنِ أبي يحيى، عن صَفْوانَ بنِ سُلَيْم؛ لأنَّ ابنَ جُرَيْج يُدَلِّسُ عن ابنِ أبي يحيى، عن صَفْوَانَ بنِ سُلَيْم غيرَ شيء».

وقال أبو حاتم أيضًا[3]: «ولا أَظُنُّ الثَّوْريَّ سمعه من قَيْس، أُرَاهُ مُدَلَّسَ».

وقال الدارقطني[4]: «وقيل: إنَّ الثَّوْري لم يسمعْهُ من قيس، وإنما أخذه عن يزيد أبي خالد، عن قيس، وهو عنده مرسلٌ».

وقال أبو حاتم أيضًا[5]: «الزُّهْري لم يسمَعْ من عُرْوة هذا الحديثَ؛ فلعلَّه دَلَّسَهُ».

---

(1) في "العلل" (٨/ ٢٠١).
(2) في "العلل" (١٢٥٩).
(3) في "العلل" (٢٢٥٥).
(4) في "العلل" (٦/ ٢٨).
(5) في "العلل" (٩٦٨).

وقال أيضًا[1]: «وأنَا أَخْشَىٰ ألَّا يكونَ سَمِعَ هذا الأَعْمَشُ من مجاهد، إنَّ الأَعْمَشَ قليلُ السماعِ مِنْ مجاهد، وعامَّةُ ما يروي عن مجاهدٍ مُدَلَّسٌ».

وفي موضع آخر[2] سأله ابنُهُ عبدالرحمن عن الأعمش؟ فقال: «الأعمَشُ ربَّما دَلَّسَ»[3].

١٠) سُلُوكُ الْجَادَّةِ:

وربَّما عبَّر عنه بعضُهُمْ بقوله: «لَزِمَ الطريقَ»، أو «أخَذَ طريقَ المَجَرَّة»، أو نحوِهَا من التعبيراتِ التي تَدُلُّ على معنًى واحدٍ كما سيأتي.

ومِنَ المعلومِ: أنَّ هناك بعضَ الأسانيدِ التي يَكْثُرُ دَوَرَانُهَا بسببِ كثرةِ روايةِ الراوي، وكَثْرَةِ الرُّوَاةِ عنه؛ كأبي هريرة ﷺ الذي هو أكثَرُ الصحابةِ روايةً؛ فإنَّ بعضَ تلاميذه أكثَرُوا من الروايةِ عنه، وبعض تلاميذهم أَكْثَروا من الروايةِ عنهم، وربَّما تلاميذُهُمْ أيضًا، وهكذا.

فكثرةُ تداوُلِ أحدِ هذه الأسانيدِ بصورةٍ واحدةٍ تجعلُهُ إسنادًا مشهورًا، ويسمَّى عندهم: طريقًا، أو جَادَّة، أو مَجَرَّةً؛ يسهُلُ حفظُهُ كما يسهُلُ سلوكُ الناسِ للجَادَّةِ التي يَمْشُونَ عليها.

---

(١) في «العلل» (٢١١٩).
(٢) في «العلل» (٩).
(٣) انظر أيضًا «العلل» لابن أبي حاتم (١٠٩ و٦٤٥ و١١٠٤ و١٢١٩ و١٨٧١ و٢٠٨٧ و٢٢٧٥ و٢٤٦٣ و٢٤٩٣ و٢٥٧٩).

وربَّما جاء حديثٌ آخَرُ يَشْتَرِكُ مع هذا الإسنادِ المشهور «الجادَّة» في بعضِ رجاله، ويَخْتلِفُ في بعضهم الآخَرِ، فَيَرْوِيهِ بعضُ الرواةِ فَيَهِمُ، فيذكُرُ الإسنادَ المشهورَ بتمامِهِ بحكمِ الاشتراكِ في بعضه، فينبِّهُ العلماءُ على هذا الوَهَمِ، ويوضِّحون سببه؛ كقولِ البيهقي[1]: «هذا - عِلْمي[2] - من الجنس الذي كان الشافعيُّ ﷺ يقول: أخَذَ طريقَ المَجَرَّة، فهذا الشيخُ لمَّا رأى أخبارَ ابنِ بُرَيْدة عن أبيه؛ توهَّم أنَّ هذا الخبر هو أيضًا عن أبيه».

وقال البيهقيُّ[3] أيضًا: «قال يونس بن عبدالأعلى: قال لي الشافعيُّ في هذا الحديثِ: اتبَعَ سُفْيانُ بنُ عُيَيْنة - في قوله: الزُّهْريُّ، عن عُرْوة، عن عبدالرحمن - المَجَرَّةَ. يريد: لَزِمَ الطريقَ».

ومثَّل أبو عبدالله الحاكمُ[4] للجنسِ التاسعِ مِنْ أجناس العلل بحديثٍ قال عنه: «لهذا الحديثِ عِلَّةٌ صحيحةٌ، والمنذرُ بنُ عبدالله أخَذَ طريقَ المَجَرَّةِ فيه».

وذكَرَ السُّيُوطيُّ[5] هذه الأجناسَ التي ذكرها الحاكمُ، وعرَّفَ الجنسَ التاسع بقوله: «التاسع: أنْ تكونَ طريقُهُ معروفةً، يروي أحدُ رجالها حديثًا مِنْ غير تلك الطريقِ، فيقَعُ مَنْ رواه مِنْ تلك الطريقِ

---

(١) في "سننه" (٢/ ٤٧٤). (٢) لعله يريد: حَسَبَ عِلْمي.
(٣) في "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٤٣٤).
(٤) في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٨).
(٥) في "تدريب الراوي" (١/ ٢٦١).

- بناءً على الجادَّة - في الوَهَمِ».

ويوضِّح هذا ويبيِّنه: أنَّ أبا صالحٍ ذكوانَ السَّمَّانَ من المُكْثِرين جِدًّا عن أبي هريرة، وروايةُ ابنِهِ سُهَيْلِ بنِ أبي صالح، عنه، عن أبي هريرة بلغَتْ في "تحفة الأشراف" فقط (٢١٨) حديثًا[1]، فهذا الإسنادُ جادَّةٌ معروفةٌ يخطئ فيه الرواةُ كثيرًا؛ كما حصَلَ من محمَّد بن سليمان الأَصْبَهانيِّ حين روى عن سُهَيْلِ بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ: أنه كان يصلِّي في اليومِ والليلةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعةً.

فقد سأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[2] أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «كنتُ مُعْجَبًا بهذا الحديث، وكنتُ أُرَىٰ أنه غريبٌ، حتى رأيتُ: سُهَيْلٌ، عن أبي إسحاق، عن المسيّب، عن عمرو بن أَوْس، عن عَنْبَسَة، عن أم حَبِيبة، عن النَّبيّ ﷺ، فَعَلِمْتُ أنَّ ذاك[3] لَزِمَ الطريقَ».

وقال ابن عدي[4]: «وهذا أخطَأَ فيه ابنُ الأصبهاني حيثُ قال: عن سُهَيْل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريقُ أسهَلَ عليه»؛ يعني أسهَلَ عليه في الحفظِ والرواية.

---

(١) هي في "تحفة الأشراف" (ج٩ من ص٣٩٤ إلى ص٤٢٦ من الحديث رقم ١٢٥٨٥ إلى ١٢٨٠٣).

(٢) في "العلل" (٢٨٨).

(٣) يعني: الأصبهاني.

(٤) في "الكامل" (٦/ ٢٢٩).

ولهذا يرجِّح العلماءُ ما كان خارجًا عن الجادَّة؛ لأنه قرينةٌ على حفظ الراوي؛ يقولُ السخاويُّ[1]: «فسلوكُ غَيْرِ الجَادَّةِ دَالٌّ على مزيدِ التحفُّظ؛ كما أشار إليه النَّسَائِيُّ».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[2]: «الذي يَجْرِي على طريقةِ أهلِ الحديث: أنَّ روايةَ عبدالعزيز شاذَّةٌ؛ لأنَّه سلَكَ الجادَّةَ، ومَنْ عَدَلَ عنها دَلَّ على مزيدِ حفظه».

وفي مثال آخر: روى أبو عَتَّابٍ سهلُ بن حَمَّاد، عن عبدالله بن المثنَّى، عن ثُمَامة بن عبدالله بن أَنَس، عن جَدِّهِ أنسٍ ﷺ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إذا وقَعَ الذُّبَابُ في شَرَابِ أَحَدِكُمْ . . .» إلخ، وهذا إسنادٌ معروفٌ، وجادَّةٌ مطروقة، وخالفَهُ حمَّاد بن سَلَمة، فرواه عن ثُمَامة، عن أبي هريرة ﷺ؛ وهذا غير الجادَّة.

فسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[3] أباه عن هذا الحديث؟ فأجاب بقوله: «هذا أشبه: عن أبي هريرة، عن النَّبيّ ﷺ، ولَزِمَ أبو عَتَّابٍ الطريقَ، فقال: عن عبدالله، عن ثُمَامة، عن أنس»[4].

وقال الحافظ ابن حجر[5] في حديثٍ اختَلَفَ فيه حمَّادُ بنُ سلمة

---

(١) في "فتح المغيث" (١/ ١٧٤).
(٢) في "فتح الباري"(٣/ ٢٦٩-٢٧٠). (٣) في "العلل" (٤٦).
(٤) انظر أمثلة أخرى أيضًا في "العلل" لابن أبي حاتم (٥٨٢ و١٢٨٦ و١٨٢٣ و٢١٦٢ و٢٢٣٧ و٢٢٩٦).
(٥) في "النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧١٤).

مع باقي الرواة عن عِكْرمة: «لكنْ لمَّا فُتِّشَتِ الطرقُ؛ تبيَّن أنَّ عِكْرمةَ سمعه ممَّن هو أصغرُ منه، وهو الزُّهْري، والزُّهْريُّ لم يسمعْهُ من ابن عمر ﷺ، إنما سمعه من سالم، فوضَحَ أنَّ رواية حماد بن سلمة مُدَلَّسَةٌ أو مُسَوَّاةٌ، ورجَعَ هذا الإسنادُ الذي كان يمكنُ الاعتضادُ به إلى الإسنادِ الأوَّل الذي حُكِمَ عليه بالوَهَمِ، وكان سبَبُ حكمهم عليه بالوَهَمِ: كَوْنَ سالمٍ أو مَنْ دونه سلَكَ الجادَّةَ».

وقال في موضع آخر[1]: «فروايةُ الدَّرَاوَرْدي لا تنافي روايةَ ابن أبي ذِئْب؛ لأنَّها قَصُرَتْ عنها؛ فدَلَّ على أنه لم يَضْبِطْ إسناده، فأرسلَهُ، وروايةُ عبدالله بن رَجَاء إنْ كانتْ محفوظةً فقد سلك الجادَّةَ في أحاديثِ المَقْبُرِيِّ»[2].

١١) التَّلْقِينُ:

والتَّلْقِينُ - في اللغة -: التَّفْهِيمُ، وفي العُرْف: إلقاءُ كلامٍ إلى الآخَرِينَ في الحديث؛ إمَّا إسنادًا أو متنًا، والمبادرةُ إلى التحديثِ بذلك ولو مَرَّةً. والتلقينُ: أَنْ يُلَقَّنَ الْمُحَدِّثُ الشيءَ، فيحدِّثَ به مِنْ غيرِ أنْ يَعْلَمَ أنه مِنْ حديثه، فلا يُقْبَلُ؛ لدلالتِهِ على مجازفتِهِ، وعَدَمِ تثبُّته، وسقوطِ الوثوقِ بالمتَّصِفِ به[3].

---

(١) في "هدي الساري" (ص٣٥٣).

(٢) انظر أمثلة أخرى أيضًا في "فتح الباري" (٩/ ٣٨٤و٦٣٢)، و(١٠/ ٩٦-٩٧ و١٤٦ و٣٦٤ و٤٤٤)، و(١١/ ٩٩)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٦١٠-٦١١و٦٦١).

(٣) انظر "توضيح الأفكار" للصنعاني (٢/ ١٥٥).

قال ابن حزم[1]: «ومَنْ صَحَّ أنه قَبِلَ التلقينَ ولو مرةً، سَقَطَ حديثُهُ كلُّه؛ لأنَّه لم يتفقَّهْ في دينِ الله ﷺ، ولا حَفِظَ ما سَمِعَ، وقد قال ﷺ: «نضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ منَّا حديثًا، حَفِظَهُ حتَّى بلَّغه غيرَهُ»؛ فإنما أمر ﷺ بِقَبُولِ تبليغِ الحافظ. والتلقينُ هو: أن يقولَ له القائلُ: حدَّثَكَ فلانٌ بكذا، ويُسَمِّيَ له مَنْ شاء مِنْ غيرِ أنْ يَسْمَعه منه، فيقول: نعم، فهذا لا يخلو مِنْ أحد وجهين - ولا بُدَّ من أحدهما ضرورةً -: إمَّا أن يكونَ فاسقًا يحدِّثُ بما لم يَسْمَعْ، أو يكونَ مِنَ الغَفْلة بحيث يكونُ الذاهلَ العَقْلِ، المدخولَ الذِّهْنِ، ومِثْلُ هذا لا يُلْتَفَتُ له؛ لأنه ليس مِنْ ذوي الألباب». اهـ.

ولقبولِ التلقينِ أسبابٌ عِدَّةٌ، منها: ضَعْفُ الراوي، وعَدَمُ مبالاتِهِ بالرواية، والغَفْلةُ، وإحسانُ الظنِّ بمن يُلَقِّنُهُ، والاعتمادُ في الحفظ على الكتاب، ثم التحديثُ مِنْ غيره؛ إمَّا لكونِهِ فقَدَ بَصَره، فيحدِّثُ مِنْ حفظه ظَنًّا منه أنه حافظٌ لحديثه، أو لفقدِهِ الكتابَ، أو لكونِهِ لم يَصْطَحِبْ كتابَهُ معه في بعضِ الأماكنِ التي حدَّث فيها، أو لتساهلِهِ في التحديثِ مِنْ غير كتابِهِ مع قدرتِهِ عليه، أو نحو ذلك.

والذي يهمنا هنا: بيانُ هذا السببِ الذي يُوقِعُ العِلَلَ الخَفِيَّةَ في بعضِ الأحاديث؛ بسببِ قبولِ بعضِ الثقاتِ الحفاظِ للتلقين، ولم يَكْثُرْ منهم ذلك، ولا عُرِفُوا به حتى يكونَ عِلَّةً ظاهرة.

---

(١) في "إحكام الأحكام" (١/ ١٣٢).

مثال ذلك:

حديثٌ رواه يحيى بن بُكَيْر، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن عبدالله بن عُبَيْدالله بن أبي مُلَيْكة، عن عُبَيْدالله بن أبي نَهِيك، عن سَعِيد بن أبي سَعِيد، عن النَّبيّ ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ»، ورواه أبو الوليد هشامُ بنُ عبدالمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ وغَيْرُهُ عن اللَّيْثِ، فَجَعَلَهُ عن سَعْد بن أبي وَقَّاص، بدَلَ سعيد بن أبي سعيد.

فسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[1] أبا زرعة عن هذا الاختلاف؟ فقال: «في كتابِ اللَّيْثِ في أصله : سَعِيدُ بنُ أبي سَعِيد، ولكنْ لُقِّنَ بالعراقِ : عن سَعْد».

وهذا يعني: أنَّ اللَّيْثَ لمَّا رحَلَ إلى العراق لم يكُنْ معه كتابٌ، فلُقِّنَ هذا فتلقَّنه، وليس مِنْ عادته، فهو: ثقةٌ ثبتٌ فقيهٌ إمامٌ مشهورٌ كما قال ابن حَجَرٍ في "التقريب"[2].

وسأل ابنُ أبي حاتم أيضًا[3] أباه عن حديثٍ رواه محمَّد بن أبي عمر العَدَنِي، عن بِشْر بن السَّرِيِّ، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ أنه كان يدعو : «اللَّهُمَّ، لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلاً»؟

فذكَرَ أبو حاتمٍ أنَّ عبدالله بن مَسْلَمة القَعْنَبِيَّ حدَّثهم به عن حَمَّاد،

---

(١) في "العلل" (٥٣٨). (٢) (٥٦٨٤).
(٣) في "العلل" (٢٠٧٤).

عن ثابت: أنَّ النَّبيَّ ﷺ، هكذا مرسلًا، ليس فيه ذِكْرٌ لأنسٍ رضي الله عنه، ثم قال أبو حاتم: «وبَلَغني أنَّ جَعْفَرَ بنَ عبدالواحد لَقَّنَ القَعْنَبِيَّ عن أنس، ثم أُخْبِرَ بذلك، فدعا عليه».

وذَكَرَ أبو زرعة الرازيُّ حكايةَ جعفر مع القَعْنبي هذه مع اختلاف يسير، فقد سأله البَرْذَعي[1] عن حديثٍ من رواية جعفر بن عبدالواحد هذا، فاستنكَرَهُ! وقال: «ما أخوفَني أن تكونَ دعوةُ الشيخِ الصالحِ أدركته!» قال البَرْذَعي: قلتُ: أيُّ شيخ؟ «قال: القَعْنَبي؛ بلغني أنه دعا عليه، فقال: اللَّهُمَّ افضَحْهُ، لا أحسَبُ ما بُلِيَ به إلا بدعوةِ الشيخ»، قلتُ: كيف دعا عليه؟ قال: « بلغني أنه أدخَلَ عليه[2] حديثًا أحسَبُهُ عن ثابت؛ جعَلَهُ عن أنس، فلمَّا فارقه رجَعَ الشيخُ إلى أصله فلم يَجِدْهُ، فاتهمَهُ، فدعا عليه ».

فعبدُالله بنُ مَسْلَمة القَعْنبيُّ ثقةٌ عابدٌ، وكان ابنُ مَعِين وابنُ المَدِينيِّ لا يقدِّمان عليه في "الموطأ" أحدًا كما في "التقريب"[3]، ولم يكنْ من عادتِهِ قَبُولُ التَّلْقين؛ فالظاهرُ أنه وَثِقَ بجعفر بن عبدالواحد، وصادَفَ ذلك غَفْلَةً منه، فَقَبِله، أو أنْ تكونَ الحادثة وقعَتْ كما ذكَرَ أبو زرعة: «أنه أدخَلَ عليه حديثًا»، والإدخالُ يكونُ بغير عِلْمِ الراوي.

(١) في "سؤالاته لأبي زرعة" (١/ ٥٧٤)، ومن طريقه رواه الخطيب في "تاريخه" (٧/ ١٧٤).
(٢) سيأتي ذكر الفرق بين التلقين والإدخال في السبب التالي.
(٣) (٣٦٢٠).

وقد يكون قبولُ الثقة للتلقين بسبب عُلُوِّ مَنْزِلةِ الذي لقَّنه، وإمامتِهِ، واشتهارِهِ بالحفظ، فيهابُ مخالفتَهُ، فيجاريه في خَطَئه، ويتَّهم نفسَهُ؛ كما حصَلَ من أبي عَوَانة وضَّاح بن عبدالله مع شُعْبة؛ وذلك أنَّ شُعْبة كان يخطئ في اسمِ خالد بن عَلْقمة، ويسمِّيه: مالك بن عُرْفُطَة.

فوجَدَ الأئمَّةُ أنَّ أبا عَوَانة روى عن مالك بن عُرْفُطَة، عن عَبْدِ خَيْرٍ، عن عائشة: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن الدُّبَّاء والْحَنْتَمِ والْمُزَفَّت، وهذا يعني تصويبَ ما قال شُعْبة؛ لأنه توبع.

فسأل ابنُ أبي حاتم[1] أباه عن ذلك؟

فأجاب بقوله: «كان شُعْبَةُ يُخْطِئُ في اسم خالد بن عَلْقَمَة، وكان أبو عَوَانَة يقول: خالدُ بنُ عَلْقَمَة، فقال شُعْبة: لم يكنْ بخالدِ بنِ عَلْقَمَة؛ وإنما كان: مالكَ بنَ عُرْفُطَة، فلقَّنَه الخطأَ، وترَكَ الصوابَ، وتَلَقَّنَ ما قال شُعْبة، لم يَجْسُرْ أن يخالفه».

١٢) الإِدْخَالُ عَلَى الشُّيُوخِ:

وهو قريبٌ من سابقه «التلقين»، ويَخْتلِفُ عنه في كون التلقين بِعِلْمِ الْمُلَقَّنِ، وأمَّا الإدخالُ فيكون بغير علمِ الراوي الذي أُدْخِلَ عليه الحديث - غالبًا - كما أنَّ التلقينَ يكونُ مشافهةً، وأمَّا الإدخالُ فيكونُ في الكتاب، وربَّما كان الأمرُ قريبًا بعضُهُ من بعض بحيث يلتبسُ هل هو تلقينٌ أو إدخال؛ كما في حكاية عبدالله بن مَسْلَمة القَعْنبي مع

(١) في "العلل" (١٥٦٣)، وانظر رقم (١٥٧٨).

جعفر بن عبدالواحد التي تقدَّم ذِكْرها في السبب السابق، فأبو حاتم يذكُرُ أنَّ جعفرًا لقَّن القعنبيَّ، وأبو زرعة يذكر أنه أدخَلَ عليه.

وكثيرًا ما يَلْجَأُ أهلُ العلمِ بالحديثِ إلى إعلالِ الحديث بهذا السبب - على سبيلِ الظنِّ - إذا لم يَظْهَرْ لهم سببُ وقوعِ العِلَّةِ في الحديثِ.

فقد ذكر ابن أبي حاتم[1] أَنَّ أباه أَعَلَّ حديثًا فقال: «هذا حديثٌ باطِلٌ، وسعيدٌ ضعيفُ الحديثِ، أخافُ أنْ يكونَ أُدْخِلَ له».

وذكر ابنُ حِبَّان[2] حديثًا من رواية عبدالعزيز بن معاوية بن عبدالعزيز العُتْبي القُرَشي، ثم قال: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ لا أصلَ له، ولعلَّه أُدْخِلَ عليه، فحدَّث به».

وروى ابنُ الجَوْزي حديثًا في "الموضوعات"[3] بسنده إلى عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأَعْرَج، عن أبي هريرة، وجزَمَ بِوَضْعه، ولم يَجْزِمْ بالمتَّهم به، فقال: «هذا حديثٌ لا يَشُكُّ عاقلٌ في وضعه . . . وكان مع الذي رواه نوعُ تغفُّلٍ، ولا أحسَبُ ذلك إلا في المتأخِّرين، وإنْ كان يحيى بن مَعِين قد قال في ابن أبي الزناد: ليس بشيء، ولا يُحْتَجُّ بحديثه . . . فلَعَلَّ بعضَ أهلِ الهوى قد أدخَلَهُ في حديثه».

---

(١) في المرجع السابق (٢٣٥٢).

(٢) في "الثقات" (٨/ ٣٩٧).

(٣) (٢/ ١١٤).

وذكَرَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ[1] كلامَ ابنِ الجَوْزي هذا، ثم قال: «قلتُ: وقد تقدَّم في ترجمةِ النَّجَّادِ أنه عَمِيَ بِأَخَرَةٍ، وأنَّ الخطيب جوَّز أن يكونَ أُدْخِلَ عليه شيءٌ، وهذا التجويزُ مُحْتَمَلٌ في حق العِشَارِيِّ أيضًا، وهو في حق ابن أبي الزناد بعيدٌ».

وقال الذَّهَبي[2] في ترجمة أبي الفوارس بن الصابوني أحمد بن محمد بن السِّنْدي المِصْري: «صدوقٌ إنْ شاء الله، إلا أنِّي رأيتُهُ قد تفرَّد بحديثٍ باطلٍ عن محمَّد بن حَمَّاد الطِّهْراني، كأنه أُدْخِلَ عليه».

وربَّما أُدْخِلَ على الراوي نسخةٌ بأكملها؛ كما قال ابن حِبَّان[3] في ترجمة عُبَيْد بن كَثِير بن عبدالواحد التَّمَّار: «رَوَىٰ عن الحَسَن بن الفُرَات، وعن ابنه زياد بن الحَسَن، عن أَبَانَ بنِ تَغْلِب نسخةً مقلوبةً. . . أُدْخِلَتْ عليه، فحدَّث بها، ولم يَرْجِعْ حيثُ بُيِّنَ له، فاستَحَقَّ تَرْكَ الاحتجاجِ به».

ويَعْذِرُ أهلُ الحديثِ ذلك الراويَ الذي أُدْخِلَتْ عليه الأحاديثُ، فلا يُتَّهَمُ بوضعها، مع كَوْنهم يَحْكُمون عليه بما يناسبُ حالَهُ مِنَ الغَفْلة ونحوها.

فقد ترجَمَ الذهبيُّ[4] لأبي القاسم هارون بن أحمد القَطَّان فقال:

---

(١) في "لسان الميزان" (٧/ ٣٧٧- أبو غدة).
(٢) في "ميزان الاعتدال" (١/ ٢٩٧).
(٣) في "المجروحين" (٢/ ١٧٦).
(٤) في "ميزان الاعتدال" (٧/ ٥٩).

«روى حديثًا باطلاً؛ كأنه - المسكين - أُدْخِلَ عليه، ولا يَشْعُرُ».

وهذا الحديثُ ذَكَره الخطيب البغدادي[1] فقال: «لا يثبُتُ هذا الحديث، ورجالُ إسنادِهِ كلُّهم ثقات، ولعلَّه شُبِّهَ لهذا الشيخِ القَطَّان، أو أُدْخِلَ عليه».

وذكَرَ سِبْطُ ابنِ العَجَميِّ هارونَ القَطَّان هذا في "الكشف الحثيث، عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث"[2]، وبيَّن أنه ينبغي أن يُعْذَرَ فلا يُدْرَجَ في المتَّهمين بالوضع، فقال: «فعلى أنه أُدْخِلَ عليه، فلا يُذْكَرُ مع هؤلاءِ، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به؛ لأنه مُغَفَّلٌ».

وقال أيضًا[3] عن راوٍ آخَرَ: «وقد لا يُكْتَبُ معهم؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ أُدْخِلَ عليه، والله أعلم».

وتَخْتلِفُ مواقفُ الرواةِ الذين أُدْخِلَ عليهم، مِنَ الأحاديثِ التي أُدْخِلَتْ عليهم، وممَّن أدخلَها؛ فبعضُهُمْ يَرْجِعُ عن تلك الأحاديث، ويَتْرُكُهَا، ويغضَبُ على مَنْ فعَلَ ذلك، فهؤلاءِ لا يؤثِّر فيهم ذلك الفعل. ويَضْعُفُ بعضُهُمْ عن ذلك، فيسقُطُ حديثهم.

فمِمَّن عُرِفَ عنه حُسْنُ التصرُّف: أبو الفضلِ عبدالله بن أحمد الطُّوسي المعروفُ بخطيبِ المَوْصِل، فقد حَكَى الحافظُ الذهبي[4] عن

---

(١) في "تاريخ بغداد" (١٤/ ٣٥).

(٢) (٨١١).

(٣) في المرجع السابق (٤٨٠).

(٤) في "تاريخ الإسلام" (٣٩/ ٣٢٤).

ابن الدَّبِيثي أنه قال: سمعتُ تَمِيمَ بنَ البَنْدَنِيجي يقول: أبو الفضل خطيبُ المَوْصِلِ ثقةٌ صحيحُ السماعِ، أدخَلَ عليه محمَّدُ بنُ عبدالخالق في حديثِهِ أشياءَ لم يَسْمَعها، وكان قد دخَلَ عليه ولاطَفَهُ بأجزاء ذكَرَ أنه نَقَلَ سماعَهُ فيها مِنْ مِثْلِ طِرَادٍ، والنِّعَالِيِّ، وابنِ البَطِرِ، وهؤلاءِ قد سَمِعَ منهم أبو الفَضْل، فَقَبِلَهَا منه وحدَّث بها اعتمادًا على نقل محمد له، وإحسانِ الظَّنِّ به، فلمَّا عَلِمَ كذبَ محمَّد، طُلِبَتْ أصولُ الأجزاء التي حَمَلَها إليه، فلم تُوجَدْ، واشتهَرَ أمرُهُ، فلم يعبأِ الناسُ بِنَقْله، وترَكَ خطيبُ الموصلِ كُلَّ ما شَكَّ فيه، وحَذَّر مِنْ روايةِ ما شَكَّ فيه.

قال الذهبي: «قلتُ: وبعد ذلك جمَعَ خطيبُ المَوْصِلِ مشيختَهُ المشهورةَ، وخرَّجها من أصوله».

وذكر الخَلِيلي[1] عن ابن عدي: أنَّ رجلاً حدَّث عند زكريا بن يحيى الساجي بحديثَيْنِ عن أحمدَ بنِ عبدالرحمن ابنِ أخي عبدالله بن وَهْب، عن عمِّه عبدالله بن وَهْب، عن الإمامِ مالك، عن الزُّهْري، فقال ابن عدي: هذان الحديثان مِنْ حديثِ ابن وَهْب، عن يونس، عن الزُّهْري، لا عن مالك، فأخَذَ الساجي كتابَهُ، فتأمَّلْ، وقال لابنِ عدي: هذا كما قلتَ، وقال للرَّجُل: ممَّن أَخَذْتَ هذا؟ فأحال على بعض أهلِ البَصْرة، فقال الساجي: عَلَيَّ بصاحبِ الشُّرطة حتى أُسَوِّدَ وجه هذا! فكلَّموه وتشفَّعوا، حتى عفا عنه، ثم مزَّقَ الكتابَ.

---

(١) في "الإرشاد" (١/٤٠٨).

قال الذهبي[1]: «وللساجي مصنَّفٌ جليلٌ في عللِ الحديثِ يَدُلُّ على تبحُّره وحِفْظه، ولم تبلغنا أخبارُهُ كما في النَّفْس، وقد هَمَّ بمن أَدْخَلَ عليه...»، ثم ذكر هذه الحكاية.

ومن أجودِ ما ذُكِرَ في هذا: دفاعُ بعضِ الأئمَّةِ عن شيوخهم؛ كما في قصَّة الدارقطنيِّ مع شيخه دَعْلَج بن أحمد السِّجِسْتاني ومَنْ أدخَلَ عليه بعضَ الأحاديث.

فقد ذكَرَ أبو عبدالله الحاكم[2] أنه سأل شيخَهُ الدارقطنيَّ عن عليِّ ابن الحسن - ويقال: ابن الحسين - بن جعفر الرُّصَافي، المعروفِ بابن العَطَّار؟ فذكَرَ مِنْ إدخاله على الشيوخ شيئًا فوق الوَصْف؛ فإنه أَشهَدَ عليه، واتخَذَ محضرًا بأحاديثَ أَدْخَلَهَا على دَعْلَجِ بن أحمد.

ومِمَّن أُدْخِلَتْ عليه أحاديثُ أَفْسَدَتْ حديثَهُ بسبب عدمِ معرفته بها، أو بسببِ عَجْزه، أو تساهُلِهِ عن تركها والبراءةِ منها: قيسُ بنُ الرَّبيع، وأبو صالحٍ كاتبُ اللَّيْث، وسفيانُ بنُ وَكِيع بن الجَرَّاح:

أما قيسُ بنُ الربيع: فإنه ابتُلِيَ بابنٍ له أدخَلَ عليه ما ليس مِنْ حديثِهِ وهو لا يَعْلَمُ، فأفسَدَ حديثَهُ.

قال جعفر بن أَبَانَ الحافظُ: «سألتُ ابن نُمَيْرٍ عن قيس بن الرَّبيع؟

---

(١) في "سير أعلام النبلاء" (١٤/ ١٩٩).

(٢) في "سؤالاته للدارقطني" (٢٥٤)، وعنه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٨٥ رقم ٦٢٥٨)، وانظر "لسان الميزان" (٤/ ٢١٤ رقم٥٦٤).

فقال: كان له ابنٌ، وهو آفَتُهُ؛ نظَرَ أَصْحَابُ الحديثِ في كتبه، فأنكروا حديثَهُ، وظَنُّوا أنَّ ابنه قد غيَّرها»[1].

وقال عَفَّان: «كنتُ أَسْمَعُ الناسَ يَذْكُرون قيسًا، فلم أَدْرِ ما عِلَّته، فلمَّا قَدِمْنَا الكوفةَ أتيناه، فجَلَسْنَا إليه، فجعَلَ ابنُهُ يلقِّنه ويقولُ له: حُصَيْن، فيقول: حُصَيْن، فيقول رجل آخر: ومُغِيرة، فيقول: ومُغِيرة، فيقول آخر: والشَّيْباني، فيقول: والشَّيْباني»[2].

وروى البخاريُّ[3] عن أبي داود الطَّيَالسي أنه قال: «إنما أُتِيَ قيسٌ مِنْ قِبَلِ ابنه؛ كان ابنُهُ يأخُذُ حديثَ الناسِ، فَيُدْخِلُهَا في فُرَجِ كتابِ قيس، ولا يعرفُ الشيخُ ذلك».

وذكَرَ الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل قيسًا هذا فقال: «كان له ابنٌ يأخُذُ حديثَ مِسْعَر وسُفْيان الثَّوْري والمتقدِّمين، فيُدْخِلُهَا في حديثِ أبيه وهو لا يعلم»[4].

وقال عليُّ بن المَدِيني: «إنما أَهلكَهُ ابنٌ له قلَّبَ عليه أشياء من حديثه»[5].

وقال ابن حِبَّان[6]: «قد سَبَرْتُ أخبارَ قيس بن الرَّبِيع من رواية

---

(١) "المجروحين" لابن حبان (٢/ ٢١٩)، و"تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٦٠).
(٢) "المجروحين" لابن حبان (٢/ ٢١٩).
(٣) في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٢٨رقم١٢٩٣).
(٤) "الكامل" لابن عدي (٦/ ٣٩).
(٥) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٤٦٠).
(٦) في "المجروحين" (٢/ ٢١٨-٢١٩).

القدماء والمتأخِّرين وتتبَّعتها، فرأيتُهُ صدوقًا مأمونًا حيثُ كان شابًّا، فلمَّا كَبِرَ ساء حفظه، وامتُحِنَ بابنِ سُوءٍ، فكان يُدْخِلُ عليه الحديثَ، فيجيبُ فيه ثقةً منه بابنه، فلمَّا غلَبَ المناكيرُ على صحيحِ حديثِهِ ولم يتميَّز؛ استَحَقَّ مجانبتَهُ عند الاحتجاج، فكلُّ مَنْ مَدَحه مِنْ أئمتنا وحَثَّ عليه؛ كان ذلك منهم لَمَّا نَظَروا إلى الأشياءِ المستقيمةِ التي حدَّث بها عن سَمَاعه، وكلُّ مَنْ وهَّاه منهم، فكان ذلك لِمَا عَلِمُوا ممَّا في حديثه من المناكيرِ التي أدخَلَ عليه ابنُهُ وغيرُهُ». اهـ.

وأما **أبو صالح عبدالله بن صالح كاتب اللَّيْث**: فلخَّص حالَهُ ابنُ حِبَّان بقوله[1]: «منكرُ الحديثِ جِدًّا، يروي عن الأثباتِ مالا يُشْبِهُ حديثَ الثقات، وعنده المناكيرُ الكثيرةُ عن أقوامٍ مشاهيرَ أئمةٍ، وكان في نفسِهِ صدوقًا يكتُبُ لِلَّيْثِ بنِ سَعْدٍ الحِسَابَ، وكان كاتبَهُ على الغَلَّات، وإنما وقع المناكيرُ في حديثِهِ مِنْ قِبَلِ جارٍ له رَجُلِ سُوءٍ؛ سمعتُ ابنَ خُزَيْمة يقول: كان له جارٌ بينه وبينه عداوةٌ، فكان يَضَعُ الحديثَ على شيخِ عبدالله بنِ صالح، ويكتُبُ في قِرْطاسٍ بِخَطٍّ يُشْبِهُ خَطَّ عبدالله بن صالح، ويَطْرَحُ في داره في وَسَطِ كتبه، فيجدُهُ عبدالله، فيحدِّث به، فيتوهَّمُ أنه خطُّه وسماعُهُ، فمِنْ ناحيتِهِ وقَعَ المناكيرُ في أخباره».

وسأل البرذعي[2] أبا زُرْعة عن عُثْمان بن صالح؟ فقال: لم يكنْ

(١) في "المجروحين" (٢/ ٤٠).

(٢) في "سؤالاته" (١/ ٤١٧-٤١٨).

عندي عثمانُ ممَّن يَكْذِب، ولكنَّه كان يكتُبُ الحديثَ مع خالد بن إسحاق بن نَجِيح، وكان خالدٌ إذا سَمِعُوا من الشيخ أَمْلَىٰ عليهم ما لم يَسْمَعوا، فَبُلُوا به، **وقد بُلِيَ به أبو صالحٍ أيضًا** في حديثِ زُهْرة بن مَعْبَد، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، ليس له أصلٌ، وإنما هو عن خالدِ بنِ إسحاقَ بنِ نَجِيح».

وذكَرَ ابنُ أبي حاتم[1] أنَّ أباه ذكَرَ حديثًا، فقال: «وروى هذا الحديثَ كاتبُ اللَّيْث، عن عطاء، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما أُدْخِلَ على أبي صالح».

وروى أبو عبدالله الحاكمُ[2] عن أحمَدَ بنِ محمَّد التُّسْتَرِيِّ أنه قال: سألتُ أبا زُرْعة الرازيَّ عن حديثِ زُهْرةَ بنِ مَعْبَدٍ، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، عن النَّبِيِّ ﷺ في الفضائل؟ فقال: «هذا حديثٌ باطلٌ، كان خالدُ بنُ إسحاق بن نَجِيح [المِصْريُّ][3] وَضَعه ودلَّسه في كتاب اللَّيْث[4]، وكان خالد بن إسحاق بن نَجِيح هذا يضعُ في كتب الشيوخِ ما لم يَسْمَعوا، ويدلِّس لهم...».

قال الحاكم: «فأقول: رَضِيَ اللهُ عن أبي زرعة؛ لقد شَفَىٰ في عِلَّةِ هذا الحديث، وبيَّن ما خفي علينا، فكلُّ ما أتى أبو صالحٍ كان من

(١) في "العلل" (٢٣٤٦).
(٢) كما في "تاريخ دمشق" (١٨٦/٢٩). (٣) في الأصل: « البصري ».
(٤) كذا في الأصل، والحديث ليس من رواية الليث، فلعل صواب العبارة: « في كتاب كاتب الليث ».

أجلِ هذا الحديث، فإذا وضعَهُ غيرُهُ، وكَتَبَهُ في كتابِ اللَّيْث[1]؛ كان المُذْنِبُ فيه غيرَ أبي صالح».

وأما سُفْيانُ بن وَكِيع: فقد ابتُلِيَ بورَّاقٍ له أدخَلَ في كتبِهِ أحاديثَ مناكيرَ، ونصحَهُ أبو حاتمٍ الرازيُّ وابنُ خُزَيْمة، وبيَّن له أبو حاتم كيف يميِّز ما أُدْخِلَ عليه، فلم يأخُذْ بِنُصْحه، فسقَطَتْ رواياتُهُ.

قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[2]: سمعتُ أبي يقول: «جاءني جماعةٌ من مَشْيَخة الكوفة، فقالوا: بَلَغَنا أنَّك تَخْتلِفُ إلى مشايخِ الكوفة تكتُبُ عنهم، وتركْتَ سفيانَ بنَ وكيع، أَمَا كُنْتَ ترعى له في أبيه؟! فقلتُ لهم: إني أُوْجِبُ له، وأُحِبُّ أن تَجْرِيَ أمورُهُ على السِّتْر، وله وَرَّاقٌ قد أفسَدَ حديثَهُ، قالوا: فنحنُ نقولُ له أن يُبْعِدَ الوَرَّاقَ عن نفسه، فوعدتُّهُمْ أن أَجِيئَهُ، فأتيتُهُ مع جماعة من أهل الحديث، وقلتُ له: إنَّ حَقَّكَ واجبٌ علينا في شيخك وفي نَفْسِك، فلو صُنْتَ نفسك، وكنتَ تَقْتصرُ على كُتُبِ أبيك، لكانتِ الرِّحْلةُ إليك في ذلك، فكيف وقد سَمِعْتَ؟! فقال: ما الذي يُنْقَمُ عليَّ؟ فقلتُ: قد أدخَلَ ورَّاقُكَ في حديثِكَ ما ليس مِنْ حديثك، فقال: فكيفَ السبيلُ في ذلك؟ قلتُ: ترمي بالمُخَرَّجات، وتقتصرُ على الأصول، ولا تقرأُ إلا مِنْ أصولك، وتُنَحِّي هذا الوَرَّاقَ عن نفسك، وتدعو بابنِ كَرَامة، وتُوَلِّيه أصولك؛ فإنه يُوثَقُ به، فقال: مقبولٌ منك، وبلغني أنَّ ورَّاقه

(١) انظر التعليق السابق.
(٢) في "الجرح والتعديل" (٤/ ٢٣١).

كان قد أدخلوه بيتًا يَتَسَمَّعُ علينا الحديثَ، فما فعل[1] شيئًا مِمَّا قاله، فبطَلَ الشيخُ، وكان يحدِّث بتلك الأحاديثِ التي قد أُدْخِلَتْ بين حديثه، وقد سُرِقَ مِنْ حديثِ المحدِّثين».

وقال الحاكم أبو عبدالله[2]: سمعتُ أبا عبدالله محمَّد بن يعقوب الحافظَ يقول: سمعتُ محمَّد بن إسحاق - يعني: ابن خُزَيْمة - وقيل له: لِمَ رَوَيْتَ عن أحمدَ بنِ عبدالرحمن بن وَهْب وتركْتَ سفيانَ بنَ وَكِيع؟ فقال: «لأنَّ أحمدَ بنَ عبدالرحمن لمَّا أَنْكَروا عليه تلك الأحاديثَ رجَعَ عنها عن آخرها، إلا حديثَ مالكٍ، عن الزُّهْري، عن أنس: «إِذَا حَضَرَ العَشَاءُ...»، فإنَّه ذكَرَ أنه وجَدَهُ في دُرْجٍ من كُتُب عَمِّه في قِرْطاس، وأمَّا سُفْيَان بن وكيع: فإنَّ ورَّاقه أدخَلَ عليه أحاديثَ، فرواها، وكلَّمناه، فلم يَرْجِعْ عنها، فاستخَرْتُ اللهَ، وتركْتُ الروايةَ عنه».

وذكر ابن حِبَّان سُفْيانَ بنَ وكيع هذا في "المجروحين"[3] وقال: «وكان شيخًا فاضلاً صدوقًا، إلا أنه ابتُلِيَ بورَّاقِ سُوءٍ كان يُدْخِلُ عليه الحديثَ، وكان يثق به فيجيبُ فيما يُقْرَأُ عليه، وقيل له بعد ذلك في أشياء منها، فلم يَرْجِعْ، فمن أجلِ إصرارِهِ على ما قيل له استَحَقَّ التركَ، وكان ابنُ خُزَيْمة يروي عنه، وسمعتُهُ يقول: ثنا بعضُ مَنْ

(١) يعني: سفيان بن وكيع.
(٢) كما في "تهذيب الكمال" (١/ ٣٨٨-٣٨٩).
(٣) (١/ ٣٥٩).

أمسكنا عَنْ ذِكْره، وهو من الضَّرْبِ الذي ذكرتُهُ مرارًا: أنْ لو خَرَّ من السماءِ فَتَخْطَفُهُ الطيرُ أَحَبُّ إليه مِنْ أن يَكْذِبَ على رسولِ الله ﷺ، ولكنَّهم أفسدوه».

وذكَرَ في "الثقات"[1] راويًا اسمه: موسى بن عيسى، وأنه يروي عن زائدةَ، عن سُفْيان الثَّوْري، عن محمَّد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا يَدْخُلُ مكَّةَ سَافِكُ دَمٍ»، وذكَرَ أنه رواه عنه سفيان بن وكيع، ثم قال: «وهذا مما أُدْخِلَ على سفيان بن وكيع».

وتظهر براعةُ أئمَّةِ الحديثِ في كشفهمُ الأحاديثَ التي أُدْخِلَتْ في أحاديثِ الثقات، وقُدْرَتِهِمْ على تمييزها مِنْ صحيحِ حديثهم؛ كما جاء في سؤالِ عبدالرحمن بن أبي حاتم[2] لأبيه عن حديثٍ رواه أبو عَقِيل ابنُ حاجبٍ، عن عبدالرزَّاق، عن سعيد بن قماذين، عن عثمان بن أبي سليمان، عن سعيد بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن عبدالله بن حُبْشِيٍّ؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا تَطْرُقُوا الطَّيْرَ فِي أَوْكَارِهَا؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ أَمَانٌ لَهَا»؟

فقال أبو حاتم: «إنَّ هذا الحديثَ ممَّا أُدْخِلَ على عبدالرزَّاق؛ وهو حديثٌ موضوع».

ومِنْ أكثرِ الأحاديثِ إشكالاً عند علماء الحديث: حديثٌ رواه

---

(١) (٩/ ١٦٠).

(٢) في "العلل" (١٦٢٧).

قُتَيْبة بن سَعِيد، عن اللَّيْث بن سَعْد، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن أبي الطُّفَيْل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جَبَل ﷺ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان في غَزْوة تَبُوكَ إذا ارتحَلَ قبل أن تَزِيغَ الشمسُ أخَّر الظهرَ حتى يَجْمَعَهَا إلى العصر، فيُصَلِّيهما جميعًا، وإذا ارتحَلَ بعد زَيْغِ الشمسِ صلَّى الظهرَ والعصرَ جميعًا، ثم سار، وكان إذا ارتحَلَ قبل المَغْرِبِ أخَّر المغربَ حتى يُصَلِّيَهَا مع العشاء، وإذا ارتحَلَ بعد المَغْرِبِ عجَّل العشاء، فصلاها مع المغرب[1].

وحكَمَ عليه أبو عيسى التِّرْمِذيُّ[2] بأنه حديثٌ غريب، وقال: «تفرَّد به قُتَيْبةُ، لا نَعْرِفُ أحدًا رواه عن الليثِ غيرَهُ... والمعروفُ عند أهل العلم حديثُ معاذ؛ من حديثِ أبي الزبير، عن أبي الطُّفَيْل، عن معاذ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ جمَعَ في غَزْوة تَبُوكَ بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء»[3].

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم[4] أباه عن هذا الحديث؟ فقال: «لا أعرفُهُ من حديثِ يزيد، والذي عندي أنه دخَلَ له حديثٌ في حديث»، وصوَّب ما صوَّبه الترمذيُّ.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣)، وغيرهما.
(٢) في الموضع السابق.
(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٦) من هذا الوجه الذي ذكره الترمذي، وأخرجه أبو داود (١٢٠٨) من طريق الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، به.
(٤) في "العلل" (٢٤٥).

وقال أبو عبدالله الحاكم[1]: «نظرنا، فإذا الحديثُ موضوعٌ! وقُتَيْبةُ ابن سَعِيد ثقةٌ مأمون . . .»، ثم ساق بسنده عن محمَّد بن إسماعيل البخاري أنه قال: «قلتُ لقتيبة بن سعيد: مع مَنْ كتبْتَ عن الليثِ بنِ سَعْد حديثَ يزيدَ بنِ أبي حَبِيب، عن أبي الطُّفَيْل؟ فقال: كتبتُهُ مع خالد المدايني. قال البخاري: وكان خالدٌ المداينيُّ يُدْخِلُ الأحاديثَ على الشيوخ»[2].

وسأل عبدالرحمن بن أبي حاتم أباه[3] عن حديثٍ رواه محمد بن أبي عمر العَدَنِي، عن بِشْر بن السَّرِيِّ، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ أنه كان يدعو: «اللَّهُمَّ لَا سَهْلَ إِلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلاً، وَأَنْتَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْحَزْنَ سَهْلاً»؟

فصوَّب أبو حاتم إرساله، وذكَرَ أنَّ بِشْرَ بن السَّرِيِّ ثَبْتٌ، ثم قال: «فَلَيْتَهُ ألَّا يكونَ أُدْخِلَ على ابن أبي عمر».

١٣) اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ، وَالرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَىٰ:

كثيرًا ما تقع العِلَّةُ في الحديثِ بسببِ اختصارِ بعضِ الرواةِ للحديثِ، أو روايتِهِ بالمعنى، على نَحْوٍ يُغَيِّرُ معنى الحديث، فيُظَنُّ أنه حديثٌ آخَرُ، كما حصَلَ من شُعْبة رحمه الله حين روى عن سُهَيْل بن أبي

---

(١) في "معرفة علوم الحديث" (ص١٢٠).
(٢) انظر "سنن البيهقي" (٣/١٦٣).
(٣) في "العلل" (٢٠٧٤).

صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا وُضُوءَ إلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

فأوضَحَ أبو حاتمٍ الرازيُّ وَهَمَ شُعْبة في هذا الحديث، فقال: «هذا وَهَمٌ؛ اختصَرَ شُعْبةُ متنَ هذا الحديث، فقال: «لا وُضُوءَ إلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»، ورواه أَصْحَابُ سُهَيْل، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلَا يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»».

وبهذا أعلَّه أيضًا ابنُ خُزَيْمة[1]، والبيهقي[2].

ومِثْلُهُ: ما أخرجه النَّسَائيُّ[3]، وابن حِبَّان[4] عن شُعْبة، عن إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ابنِ عُلَيَّة، عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس ابن مالك ﷺ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن التَّزَعْفُرِ.

وأخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن أبي شَيْبة، وعَمْرِو الناقدِ، وزُهَيْرِ بنِ حَرْب، وابن نُمَيْر، وأبي كُرَيْبٍ، جميعهم عن إسماعيل بن عُلَيَّة، به بلفظ: نَهَىٰ رسولُ اللهِ ﷺ أن يتزَعْفَرَ الرَّجُلُ.

---

(١) في "صحيحه" (١/١٨).

(٢) في "السنن" (١/١١٧).

(٣) في "الكبرى" (٣٦٨٧).

(٤) في "صحيحه" (٥٤٦٤).

وكذا رواه البخاريُّ[1]، من طريق عبدالوارث، ومسلمٌ[2] من طريقِ حمادِ بنِ زَيْد، كلاهما عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس.

وأخرجه الطحاويُّ[3] من طريقِ ابنِ أبي عِمْران، عن علي بن الجَعْد، عن شُعْبة، وفيه قال علي: «ثم لَقِيتُ إسماعيلَ، فسألتُهُ عنه، وحدَّثته أنَّ شُعْبَةَ حدَّثنا به عنه، فقال: ليس هكذا حَدَّثْتُهُ، وإنما حَدَّثْتُهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أن يتزَعْفَرَ الرجلُ.

قال ابن أبي عِمْران: «وهما مختلفان، أمَّا قوله: أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ: فإنَّما دخَلَ في نهيه الرجالُ دون النساء، وأما قوله: نَهَىٰ عن التزعفُرِ: فأدخَلَ فيه الرجالَ والنساءَ».

ثم قال الطحاوي: «وقد رواه سائرُ أَصْحَابِ عبدالعزيز، عن عبدالعزيز بالنَّهْيِ أن يَتَزَعْفَرَ الرجلُ».

وروى الرَّامَهُرْمُزِيُّ[4] عن أبي يحيى العَطَّار؛ قال: سمعتُ إسماعيل بن عُلَيَّة يقول: «روى عني شُعْبة حديثًا واحدًا فأوهَمَ فيه؛ حَدَّثْتُهُ عن عبدالعزيز بن صُهَيْب، عن أنس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أنْ يتزعفَرَ الرجلُ، فقال شُعْبة: إنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَىٰ عن التزعفُرِ».

قال الرامهرمزيُّ: «وكان شُعْبةُ حَفِظَ عن إسماعيل، فأنكَرَ إسماعيلُ

---

(١) في "صحيحه" (٥٨٤٦). (٢) في الموضع السابق.

(٣) في "مشكل الآثار" (١٢/٥٠٩-٥١٠).

(٤) في "المحدث الفاصل" (ص٣٨٩-٣٩٠)، ومن طريقه رواه الخطيب في "الكفاية" (١/ ٤٩٢-٤٩٤).

لَفْظَ التزعفر؛ لأنه لفظُ العموم، وإنما المنهيُّ عنه: الرجالُ، وأحسَبُ شُعْبَةَ قَصَدَ المعنى، ولم يَفْطَنْ لما فَطِنَ له إسماعيلُ، وشُعْبةُ شُعْبَةُ!!».

ولم يقفِ الحافظُ ابن حجر على إنكارِ إسماعيل على شُعْبة، فقال[1]: «ورواه شُعْبة عن ابنِ عُلَيَّة عند النَّسَائي مطلقًا، فقال: نهى عن التزعفُرِ، وكأنَّه اختصره، وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العَشَرة من الحفاظِ مقيَّدًا بالرجل، ويَحْتمِلُ أن يكونَ إسماعيلُ اختصَرَهُ لَمَّا حدَّث به شُعْبةُ، والمطلَقُ محمولٌ على المقيَّد، وروايةُ شُعْبةَ عن إسماعيلَ من رواية الأكابر عن الأصاغر».

وَبَيْنَ أهلِ العلم خلافٌ طويلٌ في جواز اختصارِ الحديث وروايتِهِ بالمعنى[2]، فذهَبَ بعضهم إلى المَنْعِ من ذلك، وجوَّزه بعضهم بشروطٍ اختُلِف فيها أيضًا، والراجحُ الجوازُ بشروطٍ من أهمِّها: أن يكونَ عالِمًا بمدلولاتِ الألفاظ، وما يُحِيلُ المعانيَ منها؛ لأنه جُرِّبَ على بعضِ الرواة الخطَأُ في معرفةِ معاني بعضِ الأحاديث؛ فعدَّهُ الأئمَّةُ من تصحيفِ المعنى؛ كما في قول أبي موسى العَنَزِيِّ محمَّد بن المثنَّى المعروفِ بالزَّمِنِ حين قال: نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ؛ صلَّى إلينا رسولُ اللهِ

---

(١) في "فتح الباري" (١٠/ ٣٠٤).

(٢) انظر تفصيله في "الرسالة" للإمام الشافعي (ص٢٧١-٢٧٥)، و"مشكل الآثار" للطحاوي (١٢/٥٠٨- ٥١٠)، و"المحدث الفاصل" للرامهرمزي (ص٥٢٩-٥٤٣)، و"الكفاية" للخطيب البغدادي (١/ ٤٩١-٤٩٤ و٥٦٠-٥٨٥) و(٢/ ٧-٢٦)، و"جامع بيان العلم" لابن عبد البر (١/ ٣٣٩-٣٥٣)، و"فتح المغيث" للسخاوي (٣/ ١٣٧-١٥٨)، وغيرها من كتب علوم الحديث.

ﷺ، يعني: حديثَ النَّبيِّ ﷺ أنه صلَّى إلى عَنَزَةٍ[1]، وهي الحَرْبَةُ الصغيرةُ تُغْرَزُ بين يَدَيْهِ ﷺ لِيَتَّخِذَهَا سُتْرَةً في الصلاة، فظنَّ أبو موسى أنه ﷺ صلَّى إلى قبيلتِهِ عَنَزَةَ، وعَدَّ ذلك شرفًا لهم[2]!.

وكان بعضُ العلماء بارعًا في معرفة معاني الأحاديث، وروايتها بالمعنى، واختصارِهَا، حتى إنَّ كبارَ الأئمَّةِ ليتعلَّمون منه ذلك؛ كسفيانَ الثَّوْريِّ الذي يقولُ عنه الخطيبُ البغدادي[3]: «وقد كان سُفْيان الثوريُّ يروي الأحاديثَ على الاختصار لمن قد رواها له على التَّمَام؛ لأنَّه كان يَعْلَمُ منهم الحِفْظَ لها والمعرفةَ بها . . .»، ثم روى عن عبدالعزيز بن أَبَانَ أنه قال: «علَّمنا سفيانُ الثَّوْرِيُّ اختصارَ الحديث»، ويقولُ عبدالله بن المبارك: «علَّمنا سفيانُ اختصارَ الحديث»[4].

أمَّا اختصارُ الحديث: فجوَّزوه لِمَنْ كان عالمًا بتمامِ معناه؛ على أن يكونَ ما اختصَرَهُ منفصلاً عن القَدْرِ الذي ذكره منه، غيرَ مُتَعَلِّقٍ به؛ ولا يَخْتَلُّ معه البَيَان، ولا تَخْتِلِفُ الدَّلَالةُ فيما نقله بِتَرْكِ ما حَذَفَهُ؛

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٧ و٣٧٦ و٤٩٥ و٤٩٩)، ومسلم (٥٠٣).

(٢) روى هذه القصة الدارقطني في "سؤالات السلمي له" (٣٦٦)، والخطيب في "الجامع، لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٦٣٤)، وذكرها ابن الصلاح في "مقدِّمته" (ص٢٨٠)، والسخاوي في "فتح المغيث" (٣/٧٨)، وذكرها أيضًا الذهبي في "تاريخ الإسلام" (١٩/٣١٨) بصيغة التمريض، ثم قال: « فما أدري: هَلْ فَهِمَ معكوسًا، أو أنه قال ذلك مزاحًا؟ ». اهـ.

(٣) في "الكفاية" (ص١٩٣).

(٤) أخرجه البغوي في "الجعديات" (١٨٢٣)، والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص٥٤٣).

كالاستثناءِ، مِثْلُ قوله ﷺ: «لا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بالذَّهَبِ، إلا سواءً بسواء»[1]، فلا يجوزُ اختصارُ الاستثناءِ هنا، وهو قوله ﷺ: «إلا سَوَاءً بسواء».

ومن أمثلة ما أخطأَ الرواةُ فيه بسببِ روايتِهِ بالمعنى واختصارِهِ: ما أخرجه أبو داود[2]، من طريق مَرْوان بن معاوية الفَزَاري، عن أبي حَيَّان يحيى بن سعيد التَّيْمي، عن أبي زُرْعة بنِ عمرو بن جَرِير، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُسَمِّي الأُنْثَىٰ من الخيل: فَرَسًا.

وليس هناك روايةٌ بهذه الصفةِ التي رواها مَرْوان الفَزَاري، ولكنه شيءٌ فَهِمَهُ من الحديث الذي أخرجه البخاريُّ[3] مِنْ طريق يحيى بن سَعِيد القَطَّان، ومسلم[4] مِنْ طريق إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ابنِ عُلَيَّة، وعبدِالرحيمِ بنِ سُلَيْمان، وجريرِ بنِ عبدالحَمِيد، وأيوبَ السَّخْتِياني، جميعهم عن أبي حَيَّان التَّيْمي، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ بالحديثِ الطويل في عُقُوبة الغلول[5]، وفيه يقولُ ﷺ: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَىٰ رَقَبَتِهِ فَرَسٌ له حَمْحَمَةٌ»،

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١٧٥و٢١٨٢)، ومسلم (١٥٩٠) من حديث أبي بكرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(٢) في "سننه" (٢٥٤٦)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٤٦٨٠).

(٣) في "صحيحه" (٣٠٧٣).

(٤) في "صحيحه" (١٨٣١).

(٥) الغلول: هو الخيانة في الْمَغْنَم، والسَّرِقَةُ من الغنيمة قبل القِسْمة. انظر "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٣٨٠).

ورواه أبو عَوَانة من طريق أبي أُسَامة حمَّاد بن أُسَامة، عن أبي حَيَّان، به بلفظ: «على رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لها حَمْحَمَةٌ»، فالظاهرُ أنَّ ضميرَ التأنيثِ في بعض ألفاظ الحديثِ جعَلَ مَرْوانَ بنَ معاوية يعبِّر بما فهمه من الرواية، وقد ذكَرَ هذا الإعلالَ عبدُالرحمنِ بنُ أبي حاتم الرازي[1]، عن أبيه أنه قال: «هذا حديثٌ مشهورٌ، رواه جماعةٌ عن أبي حَيَّان، عن أبي زُرْعة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ: أنه ذكَرَ الغُلُولَ فقال: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى عُنُقِهِ فَرَسٌ»، فاختصَرَ مَرْوانُ هذا الحديثَ لَمَّا قال: «يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ»، أي: جعل الفرَسَ أنثى حين قال: يَحْمِلها، ولم يقلْ: يَحْمِلُهُ»[2].

١٤) جَمْعُ حَدِيثِ الشُّيوخِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ:

الأصلُ في روايةِ الحديث: أنْ يُؤَدِّيَ الراوي الحديثَ كما سَمِعَهُ مِنْ غيرِ زيادةٍ أو نقصٍ أو تغيير، وأنْ يَفْصِلَ سياقَ كلِّ راوٍ عن الآخر، لكنْ لصعوبةِ رواية الحديث بلفظه جوَّزَ العلماءُ الروايةَ بالمعنى كما تقدم، وأمَّا فصلُ سياقِ كلِّ راوٍ عن سياق الآخر فليس متعذِّرًا، غير أنه وُجِدَ من الرواة مَنْ يَقْرِنُ الرواياتِ، ويجمعُ حديثَ الشيوخِ أحيانًا طلبًا للاختصار، دون بيانٍ لِلَفْظِ كُلٍّ منهم، وقد يكونُ في حديثِ بعضهم عِلَّةٌ تَمْنَعُ مِنْ قبوله.

---

(١) في «العلل» (٩٠٢).

(٢) انظر أمثلة أخرى لأخطاء بعض الرواة بسبب الاختصار والرواية بالمعنى في «العلل» (٤٠٥ و٤٥٣).

قال ابن الصلاح[1]: «إذا كان الحديثُ عند الراوي عن اثنَيْنِ أو أكثَرَ، وبَيْنَ روايتهما تفاوتٌ في اللفظ، والمعنَىٰ واحدٌ؛ كان له أن يَجْمَعَ بينهما في الإسناد، ثم يَسُوقَ الحديثَ على لفظ أحدهما خاصَّةً، ويقول: أخبرنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظُ لفلان، أو هذا لفظُ فلان؛ قال - أو قالا -: أنا فلان، أو ما أشبه ذلك من العبارات...»، ثم أثنى على طريقةِ مُسْلِمٍ في تمييز الروايات بعضها عن بعض، وذكَرَ طريقةَ بعض المحدِّثين كأبي داود وغيره في قولهم: «حدَّثنا فلانٌ وفلان، المعنى؛ قالا: حدَّثنا فلان»، وربَّما قالوا: «والمعنى واحد»، فإنْ كان اللفظُ للأوَّلِ وقصَدَ أنَّ رواية الثاني بمعناه فهذا جائزٌ كما بيَّنه أوّلاً، وإنْ قصَدَ أنه رواه بالمعنَىٰ عن كليهما: فهذا غيرُ ممتنعٍ على مذهب مَنْ يرى جوازَ الرواية بالمعنى.

ثم قال ابن الصلاح: «وأما إذا جمَعَ بين جماعةِ رواةٍ قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أوردَهُ لفظَ كُلِّ واحدٍ منهم، وسكَتَ عن البيان لذلك، فهذا ممَّا عِيبَ به البخاريُّ - أو غيره - ولا بأس به على مقتضى مذهب تجويز الرواية بالمعنى».

وبيَّن الحافظُ ابن حجر أنَّ الإسماعيليَّ ممَّن عاب على البخاريِّ هذا الصنيعَ، فقال[2]: «قوله: «وقال الليثُ: حدَّثني يونس»: وصله الذُّهْلي في "الزُّهْرِيَّات"، وساقه المصنِّف هنا على لفظ يونس،

(١) في "مقدمته" (١/ ٧١٥-٧١٦).

(٢) في "فتح الباري" (٨/ ٢٤).

وأورده مقرونًا بطريقِ مالك، وفيه مخالفةٌ شديدةٌ له، وسأبيِّنُ ذلك عند شرحه، وقد عابه الإسماعيليُّ وقال: قَرَنَ بين روايتَيْ مالك ويونس مع شِدَّةِ اختلافهما، ولم يبيِّن ذلك».

وما ذكره ابنُ الصلاح من الاعتذارِ للبخاريِّ هو الصحيحُ، فهو ممَّن يجوِّزُ الروايةَ بالمعنى، ولا يُشَكُّ في معرفتِهِ بما يحيل المعاني، بل هو يَعِيبُ بعضَ الرواة الذين يَجْمَعون الرواياتِ وليستْ عندهم الأهليَّةُ لذلك، ويتجنَّبُ إخراجَ حديثهم.

يقولُ الحافظُ الخليلي[1]: «ذاكَرْتُ يومًا بعضَ الحفاظ، فقلت: البخاريُّ لم يخرِّجْ حمادَ بنَ سَلَمة في الصحيحِ وهو زاهدٌ ثقة! فقال: لأنه جمَعَ بين جماعةٍ مِنْ أَصْحَاب أنس، فيقول: حدَّثنا قتادة، وثابتٌ، وعبدالعزيز بن صُهَيْب، وربَّما يخالَفُ في بعض ذلك، فقلت: أليس ابنُ وَهْب اتفقوا عليه وهو يَجْمَعُ بين أسانيد فيقول: حدَّثنا مالكٌ، وعمرو بنُ الحارث، والليثُ بنُ سَعْد، والأوزاعيُّ؛ بأحاديث، ويجمع بين جماعةٍ غيرهم؟ فقال: ابنُ وهب أتقَنُ لِمَا يَرْوِيه وأحفظُ له».

وذكر ابن رجب[2] كلامَ الخَلِيليِّ السابقَ، ثم علَّق عليه بقوله: «ومعنى هذا: أنَّ الرجُلَ إذا جمَعَ بين حديثِ جماعة، وساق الحديثَ

---

(١) في "الإرشاد" (١/ ٤١٧-٤١٨).

(٢) في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٨١٦).

سياقةً واحدة، فالظاهرُ أنَّ لفظهم لم يتفق، فلا يُقْبَلُ هذا الجمعُ إلا مِنْ حافظٍ مُتْقِنٍ لحديثه، يعرف اتفاقَ شيوخه واختلافهم، كما كان الزُّهْري يجمعُ بين شيوخٍ له في حديثِ الإِفْكِ وغيره.

وكان الجمعُ بين الشيوخ يُنْكَرُ على الواقديِّ وغيره ممَّن لا يضبطُ هذا؛ كما أُنْكِرَ على ابن إسحاق وغيره.

وقد أَنْكَرَ شعبةُ أيضًا على عَوْفٍ الأعرابي؛ قال ابن المَدِيني[1]: سمعتُ يحيى[2] قال: قال لي شُعْبة في أحاديثِ عَوْف، عن خِلَاسٍ، عن أبي هريرة، ومحمَّد[3]، عن أبي هريرة إذا جمعهم، قال لي شُعْبة: ترى لَفْظَهُمْ واحدًا ؟! قال ابن أبي حاتم[4]: أي كالْمُنْكِرِ على عَوْف.

وكذلك أنكر يحيى بنُ مَعِين[5] على عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر العُمَري أنه كان يحدِّث عن أبيه وعمِّه، ويقول: مِثْلاً بِمِثْلٍ، سواءً بسواءٍ، واستَدَلَّ بذلك على ضَعْفه، وعَدَمِ ضبطه». انتهى كلام ابن رجب.

---

(١) كما في "مقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ص١٤٧).
(٢) هو: ابن سعيد القطان.
(٣) هو: ابن سيرين.
(٤) في الموضع السابق.
(٥) كما في رواية ابن طهمان لـ"كلام ابن معين في الرجال" (١٨)، و"الكامل" لابن عدي (٤/ ٢٧٦-٢٧٧).

وكان ابن رجب قد ذكَرَ[1] من ضُعِّف حديثُهُ إذا جمَعَ الشيوخَ، دون ما إذا أفردهم، وذكَرَ فيه أنَّ شُعْبة قال لابن عُلَيّة: «إذا حدَّثَكَ عطاءُ بنُ السائب عن رجلٍ واحد، فهو ثقةٌ، وإذا جمَعَ فقال: زاذان، وميسرة، وأبو البَخْتَرِيِّ، فاتَّقِهِ؛ كان الشيخُ قد تغيَّر»[2].

وذكر ابنُ رَجَبٍ أيضًا[3] أنَّ عَطَاءَ بنَ السائب كان يَجْمَعُ بين المشايخ؛ لاختلاطِهِ، وهو لا يَشْعُرُ، وأنه كان يأتي بذلك على وجه التوهُّم.

وذكَرَ[4] بعضَ من ضُعِّف حديثُهُ لهذا السبب، وذكَرَ منهم محمَّدَ ابنَ إسحاقَ بنِ يَسَار، وحمادَ بنَ سَلَمة، فقال: «وكذلك ذكَرَ بعضُهُمْ في ابن إسحاق؛ قال أحمد - في رواية المَرُّوذي -: ابنُ إسحاق حَسَنُ الحديث، لكنْ إذا جمَعَ بين رجلَيْن! قلتُ: كيف؟ قال: يحدِّث عن الزُّهْري وآخَرَ، يَحْمِلُ حديثَ هذا على هذا.

وكذلك قيل في حَمَّاد بن سلمة؛ قال أحمد - في رواية الأثرم - في حديثِ حَمَّاد بن سَلَمة، عن أيوبَ وقتادةَ، عن أبي أسماء، عن أبي ثَعْلَبة الخُشَنِيِّ، عن النَّبِيِّ ﷺ في آنِيَةِ المُشْرِكين؛ قال أحمد: هذا مِنْ قِبَلِ حماد، كان لا يقومُ على مِثْلِ هذا؛ يجمعُ الرجالَ، ثم يجعله

(١) في "شرح العلل" (٢/ ٨١٣-٨١٥).
(٢) قول شعبة هذا رواه ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٣٣٨).
(٣) في "شرح العلل" (٢/ ٨١٧).
(٤) في المرجع السابق (٢/ ٨١٤-٨١٥).

إسنادًا واحدًا، وهُمْ يختلفون».

ولعلَّ مِنْ أكثرِ ما يُشْكِلُ هنا: ما يقَعُ من الثقاتِ الذين لا يُشَكُّ فيهم مِنْ حملِ الأسانيدِ المعلولةِ على الأسانيدِ الصحيحة.

قال ابن رجب[1]: «وقد ذكَرَ يعقوبُ بن شَيْبة أنَّ ابن عُيَيْنة كان ربَّما يحدِّث بحديثٍ واحدٍ عن اثنين، ويسوقُهُ سياقةَ واحدٍ منهما، فإذا أُفْرِدَ الحديثُ عن الآخر أرسَلَهُ، أو أوقَفُه».

وقد حمَلَ عبدُاللهِ بنُ وَهْب روايةَ الإمامِ مالك على رواية الليْثِ ابنِ سَعْد ويونسَ بنِ يَزِيد في حديثٍ رَوَوْهُ عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عُرْوة بن الزُّبَيْر وعَمْرةَ بنتِ عبدالرحمن، كلاهما عن عائشة، في حين أن المعروفَ عن مالكٍ أنه يحدِّث به عن ابن شهاب، عن عُرْوة، عن عَمْرة، عن عائشة[2]!

ووقع من ابن وَهْب أيضًا مِثْلُهُ في حديثِ مخاصمة الأنصاريِّ للزُّبَيْر بن العَوَّام في شِرَاجِ الحَرَّة، انظره في "علل الترمذي"[3]، و"علل ابن أبي حاتم"[4].

والأمثلة على هذا كثيرة[5].

---

(١) في المرجع السابق (٢/ ٨١٦).

(٢) انظر "سنن البيهقي" (٤/ ٣١٥).

(٣) (٣٧٣). (٤) (١١٨٥).

(٥) انظر بعضها في: "مسند البزار" (١٩٣٩)، و"الكامل" لابن عدي (١/ ٢٩٦)، =

١٥) مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ، فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ:

وهذا في الغالبِ يحصُلُ بسببِ اتفاقِ راويَيْنِ في الاسم واسم الأب، أو كونِ اسمَيْهِمَا على وزنٍ صَرْفِيٍّ واحدٍ، مع اتفاقِ اسمَيْ أبويهما، كما في عبدالرحمن بن يَزِيد بن تَمِيم، وعبدالرحمن بن يَزِيد ابن جابر، فالأولُ ضعيفٌ، والثاني ثقة، وكذا واصلُ بنُ حَيَّان، وصالح بن حَيَّان، فالأوَّل ثقة، والثاني ضعيف.

أما عبدالرحمن بن يزيد: فقد اشتَبَهَ الضعيفُ على حسين الْجُعْفي وأبي أسامة حَمَّاد بن أُسَامة بالثقة، فحدَّثا بأحاديثَ يقولان فيها: حدَّثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جَابر، وهما لم يَسْمَعَا منه، وإنما سمعا من ابن تَمِيمِ الضعيفِ، فظنَّاه ابنَ جابر الثقة.

قال عبدُالرحمن بن أبي حاتم[1]: «وسمعتُ أبي يقول: عبدالرحمن بنُ يَزِيدَ بنِ جابر لا أعلَمُ أحَدًا مِنْ أهلِ العراقِ يُحَدِّثُ عنه، والذي عندي: أنَّ الذي يروي عنه أبو أسامة وحُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ

= و(٤/٣١٦)، و"العلل" للدارقطني (١١١٣و١١١٦و١٢٩٠)، و"سنن البيهقي" (٧/١٠٩)، و(١٠/١٨٣ و٣٠٤)، و"الفصل للوصل" للخطيب (١/٣١٨ و٤٤٥ و٦٠٠)، و(٢/٦٢٥ و٨٤٦ و٨٩٩ و٩٠٣)، و"تاريخ بغداد" (٦/٢٦٨)، و"تهذيب الكمال" للمزي (٩/ ٥١٢)، و(٣٤/٢٠٨)، و"شرح العلل" (٢/ ٨٤٠)، و"التقييد والإيضاح" (١/ ٥٢٩)، و"فتح الباري" (٥/ ٣٥و١٢٠)، و(٦/ ٢٣٩)، و(٨/ ٤٩٣)، و(١٠/ ١٨٤ و٣٣٤)، و(١١/ ٤٤)، و(١٢/ ١١)، و(١٣/ ١٩١)، و(١٥/ ٥٩)، و"تغليق التعليق" (٣/ ٢٠٢)، و(٤/ ١٣١).

(١) في "العلل" (٥٦٥).

واحدٌ، وهو عبدُالرحمنِ بنُ يَزِيدَ بنِ تَمِيم؛ لأنَّ أبا أسامة روى عن عبدالرحمن بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة خمسةَ أحاديثَ - أو ستةَ أحاديث - منكرةً، لا يَحْتمِلُ أن يُحَدِّثَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ مِثْلَهُ[1]، ولا أعلَمُ أحدًا مِنْ أهلِ الشامِ روى عن ابن جابر مِنْ هذه الأحاديث شَيْءٌ[2].

وأمَّا حُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ: فإنه روى عن عبدالرحمن بن يزيدَ بنِ جابر، عن أبي الأَشْعَث، عن أَوْس بن أَوْس، عن النَّبيِّ ﷺ في يوم الجُمُعة أنه قال: «أَفْضَلُ الأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعةِ، فِيهِ الصَّعْقَةُ، وفِيهِ النَّفْخَةُ»، وَفِيهِ كَذَا، وهو حديثٌ منكر، لا أعلَمُ أحَدًا رواه غَيْرَ حُسَيْن الْجُعْفِيِّ.

وأمَّا عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ تَمِيم: فهو ضعيفُ الحديث، وعبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابرٍ ثقةٌ». اهـ.

قال الحافظ ابن حجر[3]: «فإنْ أُبْدِلَ راوٍ ضعيفٌ براوٍ ثقة، وتبيَّن الوهَمُ فيه؛ استلزَمَ القدحَ في المتن أيضًا - إنْ لم يكنْ له طريقٌ أخرى صحيحة - ومِنْ أغمضِ ذلك: أن يكونَ الضعيفُ موافقًا للثقة في نعته.

ومثالُ ذلك: ما وقَعَ لأبي أسامة حمَّاد بن أُسَامة الكُوفي أحدِ

---

(1) كذا في النسخ الخطية، والجادَّة: «مثلها». وانظر توجيه ذلك في التعليق على المسألة نفسها من "العلل".

(2) كذا بحذف ألف تنوين النصب، وهو صحيح في العربية. انظر التعليق عليه في المسألة المذكورة.

(3) في "النكت" (2/747-748).

الثقات، عن عبدالرحمن بن يزيدَ بنِ جابر، وهو مِنْ ثقات الشاميِّين قَدِمَ الكوفةَ، فكتَبَ عنه أهلها، ولم يَسْمَعْ منه أبو أسامة، ثم قَدِمَ بعد ذلك الكوفةَ عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بن تَمِيم - وهو من ضعفاء الشاميِّين - فَسَمِعَ منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه، فقال: عبدالرحمن بن يزيد، فظنَّ أبو أسامة أنه ابنُ جابر، فصار يحدِّث عنه وينسُبُهُ مِنْ قِبَلِ نفسه فيقول: حدَّثنا عبدُالرحمنِ بنُ يزيدَ بنِ جابر، فوقَعَتِ المناكيرُ في رواية أبي أسامة عن ابن جابر، وهما ثقتان، فلم يَفْطَنْ لذلك إلا أهلُ النَّقْد، فميَّزوا ذلك ونصُّوا عليه؛ كالبخاريِّ وأبي حاتمٍ وغيرِ واحد».

وأما واصلُ بنُ حيَّان وصالحُ بنُ حَيَّان: فقد قال عبدالرحمن بن أبي حاتم[1]: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زُهَيْرُ بنُ معاوية؛ قال: حدَّثنا واصلُ بن حَيَّان، عن ابن بُرَيْدة[2]، عن أبيه، عن النَّبيّ ﷺ؛ في الكَمْأَةِ والحَبَّةِ السوداءِ، وقولِ النَّبيِّ ﷺ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ»؟ فقال: أخطَأَ زُهَيْرٌ مع إتقانه، هذا هو صالحُ بنُ حَيَّان، وليس هو واصلْ[3]، وصالحُ بنُ حَيَّانَ ليس بالقويِّ، هو شيخ، ولم يدركْ زهيرٌ واصلاً».

وفي "المراسيل"[4] ذكَرَ عنه ابنه أنه قال: «زُهَيْرُ بن معاوية لم يدركْ واصلَ بنَ حَيَّان، وإنما هو: عن صالحِ بنِ حَيَّان».

(١) في "العلل" (٢١٨٢).
(٢) هو: عبدالله.
(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة المذكورة.
(٤) (ص٦٠ رقم ٢١٢).

وذكر الحافظُ العَلَائي[1] كلامَ أبي حاتم هذا، ثم قال: «ليس هذا من المُرْسَلِ، بل هو من المعلَّل بالغَلَطِ من اسمِ رجلٍ إلى آخَرَ».

وقال الإمام أحمد[2]: «انقلَبَ على زُهَيْرِ بنِ معاوية اسمُ صالح ابن حَيَّان، فقال: واصل بن حَيَّان».

وقال يحيى بن مَعِين[3]: «سمع زُهَيْرٌ من صالح بن حَيَّان، وقلَبَ صالحَ بنَ حَيَّان، فجعلها كلَّها عن واصلِ بنِ حَيَّان».

وفي رواية[4] قال: «زهير بن معاوية الجُعْفي يُخْطِئ عن صالح بن حيان، يقول: واصلُ بنُ حَيَّان، ولم يَرَ واصلَ بنَ حَيَّان».

وكذا أبو بَلْجٍ يحيى بن سُلَيْمٍ الواسطيُّ كان يُخْطِئُ في اسم عمرو ابن ميمون، وإنما هو ميمونٌ أبو عبدالله مولى عبدالرحمن بن سَمُرَةَ. ومثلُهُ جَرِيرُ بن عبدالحميد اشتبَهَ عليه عاصمٌ الأحوَلُ بأشعَثَ بنِ سَوَّار، حتى ميَّز له بَهْزُ بنُ أسد أحاديثَ كُلٍّ منهما[5].

وَبَعْدُ: فهذا ما تيسَّر جمعُهُ مِنْ هذه الأسبابِ، وثَمَّةَ أسبابٌ أخرى تتعلَّقُ بالثقاتِ الذين ضُعِّفوا في بعضِ أحوالهم، والعلَّةُ مُتَعَلِّقةٌ بسبب الضَّعْفِ؛ فخرجَتْ - فيما نرى - عن كونها خَفِيَّةً، فلم نفصِّلِ الكلامَ

---

(١) في "جامع التحصيل" (ص١٧٧رقم٢٠٣).
(٢) كما في "الكامل" لابن عدي (٤/ ٥٣).
(٣) المرجع السابق.
(٤) في رواية الدوري لـ"تاريخ ابن معين" (٢١٢٧).
(٥) انظر "شرح العلل" لابن رجب (٢/ ٨٢١-٨٢٢).

فيها. وهذه الأسبابُ هي:

١) خِفَّةُ الضَّبْطِ وكثرةُ الوَهَمِ مع بقاء العدالة.

٢) قومٌ ثقاتٌ في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعضِ الشيوخِ فيه ضَعْفٌ؛ لِعَدَمِ ضبطهم له.

٣) الاختلاط.

٤) سُوءُ الحِفْظِ آخِرَ العمر.

٥) العَمَىٰ مع عَدَمِ الحفظ.

٦) احتراقُ الكُتُبِ أو ضياعُهَا.

٧) مَنْ كان لا يَحْفَظُ حديثَهُ، فيُحَدِّثُ من غيرِ كتابِهِ أحيانًا، فَيَهِمُ.

٨) عدمُ اصطحابِ الكتابِ أثناءَ الرِّحْلة، فيُحَدِّثُ من حفظه، فَيَهِمُ.

٩) السماعُ مِنَ الشيخِ في مكانٍ دون ضَبْط، والسماعُ منه في مكانٍ آخَرَ مع الضبط.

١٠) مَنْ حَدَّثَ عن أهلِ مِصْرٍ أو إقليمٍ فحفظَ حديثَهُمْ، وحدَّثَ عن غيرهم فلم يَحْفَظْ.

١١) مَنْ حَدَّثَ عنه أهلُ مِصْرٍ أو إقليمٍ فحفظوا حديثَهُ، وحدَّث عنه غيرُهُمْ فلم يُقِيمُوا حديثه.

١٢) من انشغَلَ عن العلمِ بأمرٍ آخَرَ كالقضاء.

١٣) قِصَرُ صُحْبةِ الشيخ.





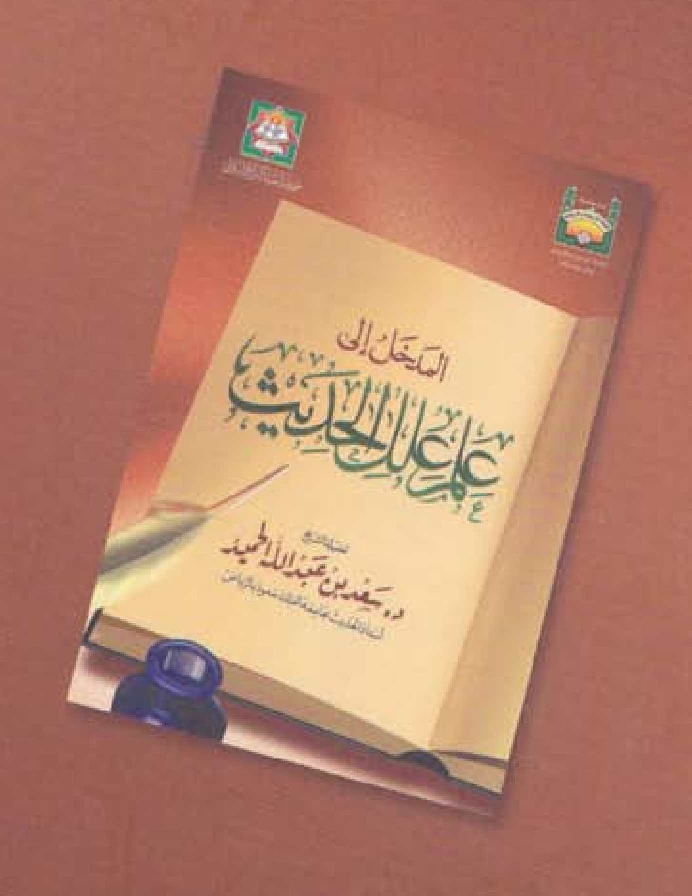
الفهرس

مقدمة لجنة الدعوة والإرشاد ٥
أهمية علم علل الحديث ٧
المصنفات في علل الحديث ٢٧
تعريف العلة لغةً ٣٥
تعريف العلة اصطلاحاً ٤٣
أسباب العلة في الحديث ٥٣
١. الخطأ والزلل ٥٧
٢. النسيان ٦٨
٣. التوقي والاحتياط والاحتراز ٧١
٤. أخذ الحديث حال المذاكرة ٧٤
٥. كسل الراوي ٨٦
٦. التصحيف ٩٢
٧. انتقال البصر ٩٦
٨. التفرد ٩٨
٩. التدليس ١٠٩
١٠. سلوك الجادة ١١٤
١١. التلقين ١١٨
١٢. الإدخال على الشيوخ ١٢٢
١٣. اختصار الحديث والرواية بالمعنى ١٣٥
١٤. جمع حديث الشيوخ بسياق واحد ١٤١
أسباب أخرى للعلة ١٥١





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



المدخل إلى
علم علل الحديث
د. سعد بن عبد الله الحميد



جمعية إحياء التراث الإسلامي
لجنة الدعوة والإرشاد - بيان ومشرف